ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيرا كثيرا

حمد المن الهمنا المنطق في الحكمة وشكر المن علمنا ما لم نعلم من الفنون المتفننة على طبع

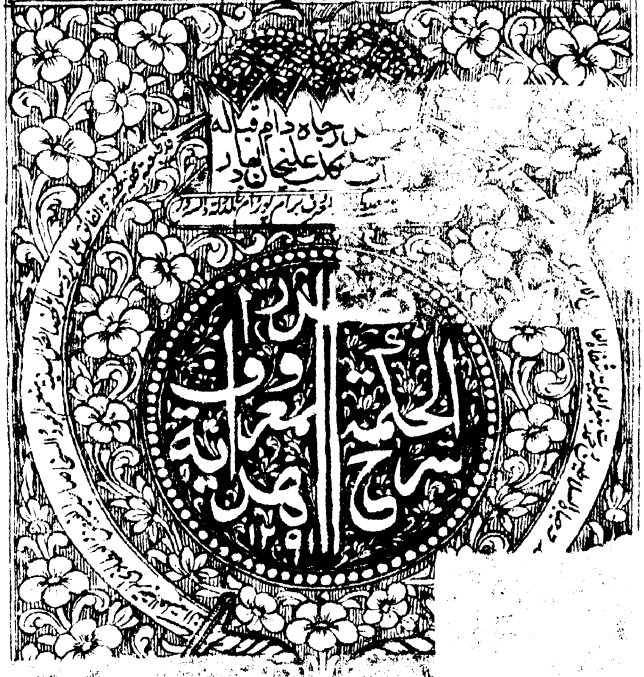

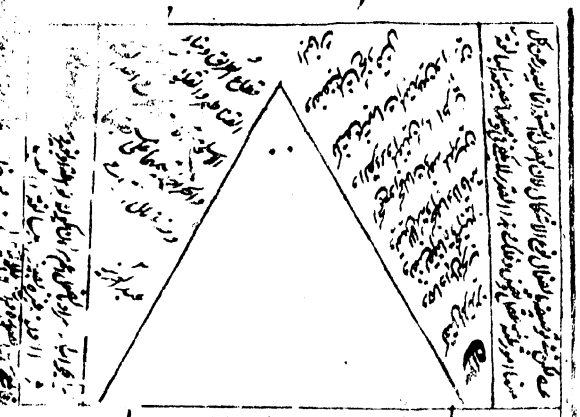

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله مخترع العقل الفعال ومبدع النفس الكمال ومعلل الصور بالمواد ومؤلف الاسباب بالاعداد والاعداد ومحرك الفلك لامر المكن واليه بل عليه وتكوين الكائنات مع تغاير الامكانات له المجد والبقاء في البدء والرجعى ومنه الجود والعطاء في الاخرة والاولى واسأله ان يصلي على اشرف من نهض باعباء الرسالة وساس الامة باصوب السياسة محمد واله المتحلين بالاخلاق المرضية المتخلين عن الاخلاق الدنية البشرية عليهم الصلوة والسلام والثناء ولهم الحمد والدعاء

اما بعد فيقول العبد الفقير الى الله الغني محمد بن ابراهيم الشهير بابن الشحنة عفا الله عنهم لما تطابقت قوانين الحكمة والاصول الدينية على ان

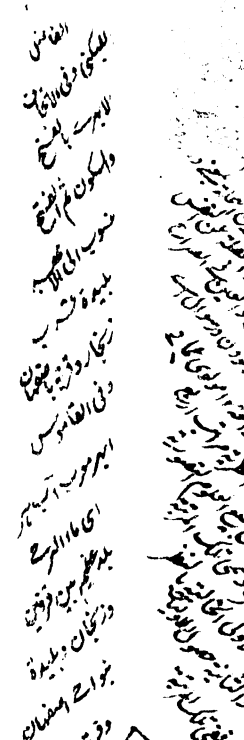

ذخائر والسعادات وافضل ال[illegible] الحاجات
[illegible] النظرية بتحصيل العلوم الحقيقية [illegible] تتبيته
[illegible] اليه النفوس الانسانية وتقشع به العقل الهيولانية
[illegible] نسان فائقا على الاشباه والاقران سالكا سبل العرفان غير محتبس
[illegible] ان وظلمات العمى والحرمان فصرفت شطرا من عمري في
[illegible] رهة زهري في البحث عن احمالها وتفصيلها وكنت
[illegible] تعالى من سابق الاوان بتبيينها كثير التوجه من اول
[illegible] قتينها حتى ظهر لي مستاهي من تقدمني من علما الاعصا
[illegible] ت غاية افكار من سبقني من حكماء الاعصار فرأيت
[illegible] اثنا مطالعتها من الزمر والاحكام وجادت به فكرتي
[illegible] لتشغل بما [illegible] والاوام ارقاما متشتة
[illegible] رقة ولم يتيـ [illegible] بجمع والتالف
[illegible] ال وتمزق السـ [illegible] ان ومعاندة
[illegible] ت لما لكثرة [illegible] والمشتغلين بجراءة
[illegible] الاجر لدي

اردت ان اكتب لهاشرحا جامعا لـ

اشارات الحكماء وتنبيهاتهم واسة

وتلويحاتهم مضيفا الى ذلك ما تحقق

وملكوته فشرعت فيه اجابة الملتمسه

المطالب والمعاني بماهة التوضيح المقاصد المباني حايدا عن

يحدث ظواهر الالفاظ الا يكون مواطن المعاني ومن استعر عقله

من رقدة الغفلة وسبة القليل ههنا في التعمق في هذا الكتاب

الى الطريق الرشاد ومنزل الصواب ويرى لطائف افكار لا تكاد توجد في مطاو

الكتب لاحبار ودقائق اسرار لا يشير اليها الحكماء في الامصار والمسئول

جعلت سريرته على العدالة والانصاف في الاموال ممن تجنب بحسب الغريزة

من الجور والاعتساف ان يصحح مواضع الخطأ والخلل ويصلح مواقع

القصور والزلل لشرطة المهارة واليقظة لفائته مع الامعان والتفحص

وليته قبل ان نشرع في المقصود بتعريف اكثر و

بيان اقسامها امست بين مواهب العقل ومفيض الجود فاعلم

ان الحكمة صناعة نظرية يستفاد بها اتيقنية ما امكن في نفسه و

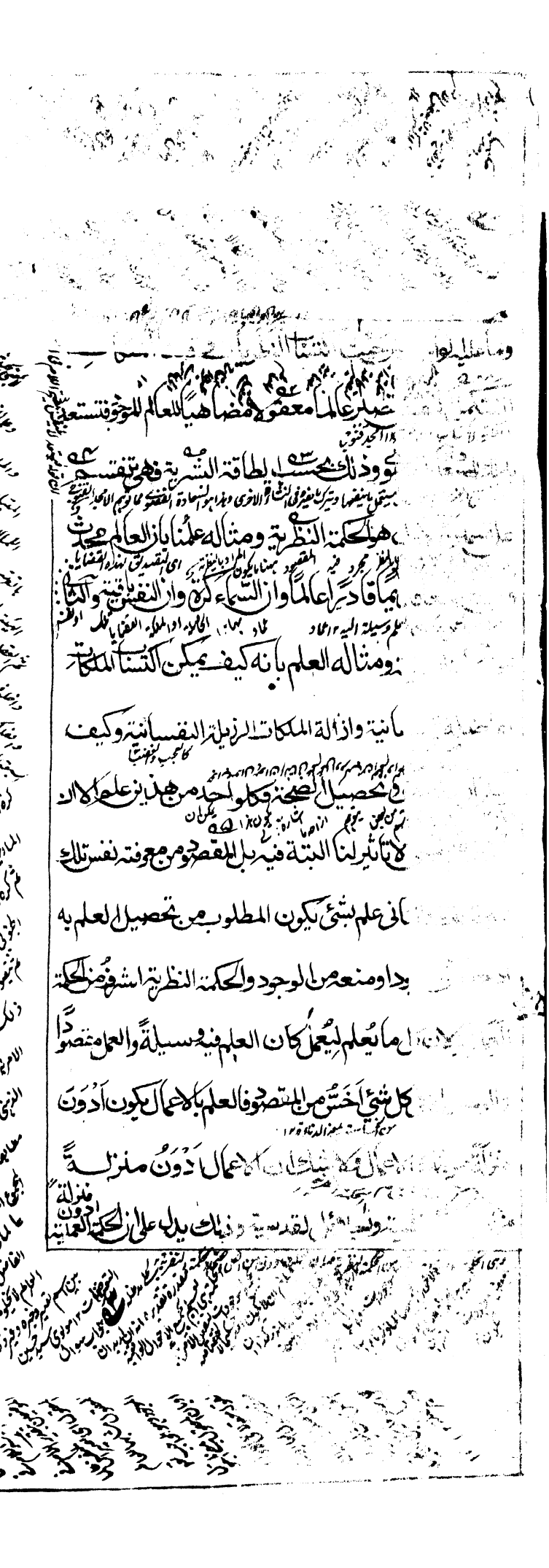

من الحكمة النظرية بكثير وايضا فان ما به تستكمل القوة النظرية

وهو الحكمة النظرية ينبغي ان يكون اشرف من ما به تستكمل القوة

العملية وهو الحكمة العملية لانها هي الجنة العالية من النفوس ولذلك

يدوم الاول ويدوم اهلها بخلاف الثانية فانها قد تزول عنهما بالكلية

وهذه هي الجنة السافلة منها والكلام الالهي ناطق بحصول هاتين

الانسانيتين في هاتين المرتبتين قال الله تعالى حكاية عن الخليل عليه السلام

على نبينا وعليه رب هب لي حكما والحقني بالصالحين المراد

من الحكم تكميل القوة النظرية والمراد من قوله والحقني بالصالحين

تكميل القوة العملية وقال الله تعالى خطابا لموسى على نبينا وعليه

السلام فاستمع لما يوحى انني انا الله لا اله الا انا فاعبدني فقوله

لا اله الا انا اشارة الى كمال القوة النظرية وقوله فاعبدني اشارة الى

كمال القوة العملية وقوله تعالى حكاية عن عيسى على نبينا وعليه السلام

قال اني عبد الله اتاني الكتاب وجعلني نبيا وجعلني مباركا اينما كنت و

كل ذلك اشارة الى كمال القوة النظرية ثم قال واوصاني بالصلوة

والزكوة ما دمت حيا وهو اشارة الى كمال القوة العملية وقال

التصورات المتعلقة بمفهومات تلك الامور وعوارضها الموجودة في نفس الامر من غير ايجادنا والتصديقات المتعلقة بالقضايا الحاصلة من حمل عوارضها الذاتية عليها

ه د المخاطبا مع الحبيب صلوات الله عليه وآله وسلم

لا اله الا الله اشارة الى كمال القوة النظرية واستغفر

للمؤمنين والمؤمنات اشارة الى كمال القوة العملية

الى امنوا وعملوا الصلحت ايضا وقع اشارة الى كمال هاتين القوتين

ورد الوحي ومنور الحكمة ان كمال الانسان محصور في العلم

بان يحصل الاحاطة بالمعقولات والتجرد عن الجسمانيات ثم

الامور الى ما لا يتعلق باعمالنا وسموا العلم المتعلق بها حكمة نظرية

استكمال القوة النظرية من النفس بحصول العلم التصوري والتصديقي

بما يتعلق بكيفية عمل او كيفية مبدأ عمل من حيث هو مبدأ عمل

العقل بالفعل والى ما يتعلق باعمالنا وسموا العلم المتعلق به الحكمة

وغايتها استكمال القوة العملية بالاخلاق وبعد ما تستكمل القوة

التصوري والتصديقي بامور تتعلق بكيفية عمل او كيفية مبدأ عمل

هو كذلك قسموا الحكمة النظرية ثلثة اقسام منها ما يتعلق بامور

مستغنية القوام في نحوي الوجود العيني والذهني عن اشتراط المادة

الحق والعقول الله تعالى الكون لانقسام الاولية للموجود كالواجب والممكن والجوهر والكثير

معنى غير مفتقرة الى المادة افتقار التعلق الى المحل او الكل الى الجزء ... الى الوجود ... الى الجسم ... القسم ... افتقار ... وجه كان ...

... باحث النفس احق بان يعد من الالهى لكونها مستغنية في الوجودين عن المادة مع انهم جعلوها من الطبيعي ... ارتضا ...

والعلة والمعلول والكلي والجزئي وغير ذلك فان خالطتني منها المواد
الجسمانية فلا يكون على سبيل الافتقار والوجوب وسموا هذا القسم العلم
الاعلى وعلى فنه العلم الكلي المشتمل على تقاسيم لوجود المسمى بالفلسفة الاولى
اي التشبه بالاله علما وعملا ولما كان الاتصاف بهذا العلم موجبا لهذا التشبه
اطلق عليه الفلسفة ووجه كونه اولى تقدمه على سائر العلوم رتبة ومنه
الالهي الذي هو فن من المفارقات المسمى باثولوجيا اي معرفة
الربوبية وموضوع هذين الفنين اعم الاشياء هو الموجود المطلق من
حيث هو وقسمها ما يتعلق بامور مادية وامكان الوهم تجريدها تجريدا ما
ولا يحتاج في ذهنها موجودة الى خصوص مادة واستعداد وليس الحكمة
الوسطى والعلم الرياضي والتعليمي كالتربيع والتثليث والتدوير والكروية
والمخروطية والعدد وخواصها امور تفتقر الى المادة في وجودها
لا في حدودها وانما سمي الرياضي والحكمة الوسطى لان النفس تتاضع به
من حيث يتعقل عما يدركه الحس الى ما يجرده الذهن عن المحسوس بالكلية هو
واسطة الى ما ليس بمحسوس اصلا وهو العلم الالهي وعلوم التعاليم
اربعة لان موضوعها الكم وهو اما متصل او منفصل والمتصل اما مشترك او سار

سكن فالمتحرك هو الهيأة والساكن هو الهندسة والمنفصل

اما ان يكون له نسبة تالفية او لا يكون فالاول هو الرسيقي والثاني هو الحساب

ومنها ما يتعلق بامور مادية لا تتوهم مجردة ومع عدم تجردها لا يستغنى

في فرض وجودها عن التغير وخصوص الاستعداد فالانسان مثلا

لا يمكن ان يفرض او يتصور الا في كم وعظم والفطوسة لا تنفك

بخلاف التقعير وهذا هو العلم الطبيعي وموضوعه جسم العالم من حيث

ان له مبدأ حركة او سكون هذا هو التقسيم المشهور وقد فرق

الشيخ الاشراقي صاحب الاشراق قدس سره بين الحساب والهندسة بان

موضوع الحساب العدد وهو من الاقسام الاولية للموجود كان الموجود

بما هو موجود صالح لان يوصف بواحدة او كثرة من غير ان يصير بالعرض

او طبعيا فيكون للموجود ذا عدد ولا يحتاج الى المادة من حيث هو موضوع

لا في الوهم ولا في العين فان المقادير قائمة ذوات عدد وموضوع الهندسة

المقدار ولا يقع في الاعيان الا في ذهن فعلى هذا فارق الحساب الهندسة

بما ذكر فوجب بناء على التقسيم المشهور دخوله في ضابطة العلم الكلي مع

من اقسام الرياضي فلو اشترط في العلم الاعلى عدم المخالطة بالكلية خرج

من تقاسيم الوجود مايترتب على صحة التجرد دخل موضوع الحساب

فيه فاما تقسيم المشهور فالاجود ان تقسيم العلوم الى ما موضوعه نفس

الوجود والى ما ليس موضوعه نفس الوجود فالاول العلم الاعلى والذي

ليس موضوعه نفس الوجود اما ان يشترط في فرض وقوعه صلوح مادة

متخصصة لاستعدادم لا الاول هو الطبع والثاني هو الرياضي وهي

طريقة حسنة لا يلزم منها دخول الحساب في الالهي واما الحكمة العلمية

التي موضوعها النفس الانسانية من حيث اتصافها بالاخلاق والملكات فهي

ايضا ثلثة اقسام لان المدابير البشرية والسياسات الانسانية لا تخلو اما

ان تختص بشخص واحد او لا الاول هي الحكمة التي بها يكون الانسان معيشة

الديوية فاضلة وحياته الاخروية كاملة ويسمى علم الاخلاق والثاني لا يختص بشخص واحد

بل لابد فيها من شركة يتم بها الاجتماع فذلك الاجتماع اما ان يكون بحسب

منزل او بحسب مدينة فالاول يسمى حكمة منزلية والثاني حكمة مدنية وهي علم السياسات

قد تم القسم الثاني في قسمين لان المدينية فقسم الحكمة يتعلق بالملك والسلطنة

والى ما يتعلق بالنبوة والشريعة ويسمى الاول علم السياسة والثاني علم

النواميس وقد وقع في الحكمة النظرية مثل هذا ولا تناقض فيه لدخول احد

احد اليقينين في الاخر ضد من ثلث القسمة ولا فلاطون كتاب في
غاية الجودة واللطافة فيما يتعلق بالشريعة والنبوة ويسمى النوامیس كارسطو
ايضا كتاب في ذلك ولكل منهما كتاب في سياسة الملك وقد صنف
المعلم الاول كتابا حسنا في تهذيب الاخلاق وصنف من المتاخرين
ابو علي بن مسكويه كتابا جيدا فيه سماه بكتاب الطهارة لخصه
التحقق الطوسي فهذه هي اقسام الحكمة الاصلية والحق
ادخال المنطق في الحكمة وجعله من اقسام النظرية كما فعله الشيخ
الرئيس كيف ولو اختص موضوع الحكمة بالموجودات العينية
لخرج منها العلم بقسم الوجود من الامور العامة وما اجيب عنه من ان
اى العلم بما يتقسم المباينة ايضا باعتبار الوجود وهي الامور العامة ١٢
الامور العامة هناك ليست موضوعات بل محمولات ثبت للاعيان
فلا يخلو عن تكلف مستغن عنه وكذا في جعلها مشتقات
دون المبادي اذ لا فرق بين الموجود بما هو موجود والوجود والممكن
بما هو ممكن والامكان كما نص عليه الشيخ في اشفاء وهذا الكتاب
مرتب على اصل مثلثة المنطق والطبيعي والالهي تقديم الاول لكونه علما آليا
وتاخير الثالث لكونه علما بما وراء المحسوسات ودأب التعليم

١٢ الخفري شرح في حواشي الدواني بحث الوجود الكامل

التدريج من المحسوسات الى المعقولات ومن الاسهل الاقرب الى الاصعب
الابعد اقتفاءً بالمعلم الاول قبل اعرض المصنف عن الحكمة الرياضية
لابتنائها في الاكثر على الامور الموهومة كالدوائر الموهومة المبحوث عنها في
الهيئة وعن اقسام الحكمة العملية باسرها لان الشريعة المصطفوية
قد قضت الوطر عنها على اكمل وجهٍ واتم تفصيل وبيّن ذلك بان
كون الامور التي تبتنيٰ عليها مسائل علم الهيئة موهومة صرفة
غير متحققة الوقوع في نفس الامر غير سليمٍ سيما الدوائر
والخطوط والنقاط التي تتعين بالحركة كالمناطق والمحاور والاوتاد
وكلام الشيخ الرئيس في عدة مواضع من كتبه صريح في ان
هذه الامور كما توجد في الجسم بسبب القطع كذلك توجد
بالحركة ايضاً وكون ادراكها مما يتعلق بالة الوهم
ولها معاونة شديدة فيها لا يوجب كونها غير متحققة في
نفس الامر ولا ايضاً يقتضي رفضَ العلم الذي يبتنيٰ عليها
معرفته لاشتماله على كثير من المنافع منها الاعانة على غيره من العلوم
كما لا يخفى والخلق على ما ذكره بطلميوس في صدر كتابه

١٣

كتاب المجسطي بل المنقلة عن هذا العلم الشريف الذي يخرج به

الانسان عن ادراك دقائق صنع مبادي الوجود ولطائف حكمة خلاق الخير

والجود نقص عظيم وآفة شديدة لطالب الحكمة والسعادة وقد تنازع قدماء

الفلاسفة في ترجيح احد من الرياضي والطبعي على الآخر في الشرف والفضل

فكل فرقة مال الى طرف بحجج مذكورة في اسفارهم والحق ان الحكم

بالجزم بفضيلة احدهما مطلقا على الآخر غير سديد بل لكل واحد افضل

من وجه اما الطبعي فلوجوه الاول انه يبحث عن مبدأ الحركة

والسكون وهو امر جوهري والرياضي يبحث عن الكم وعوارضه وهو

امر عرضي والجوهر والجوهري اشرف من العرض والعرضي والثاني ان القوى الحالة

في الاجسام لها التأثير والعلية والكمية ولواحقها معلول له تابعة للقوى

الحالة فيها والمتبوع افضل من التابع والثالث ان الطبعي في الاكثر يعطي اللم

والرياضي يعطي الان ومعطي اللم افضل والرابع هو ما ذكر من ان الطبعي موضوعه

واحوال موضوعه امور حقيقية واقعة في الاعيان والحساب والهندسة اكثرهما

مبنية على التوهمات وكلام المحقق الذي له وجود في نفسه اشرف من الاوهام

والخامس ان الطبعي يشتمل على علم النفس وهو ام الحكمة واصل

الفضائل النفس هي العادة الماسحة وهي أم الصناعة و
اى فاعل العدد كما فرد والفاعل شرط سادة عدة فاعلم ايها الصاحب
معرفتها اشرف المباحث بعد اثبات المبدا الاعلى وحدانيته والجاهل
كلاهما ١٢ عن ابن الباخرش العلم اشرف الاوصاف
بمعرفتها لا يستحق ان يقع عليه اسم الحكيم وان اتقن سائر
العلوم فالعلم المشتمل على معرفتها افضل من غيره واما الرياضي
اى موضوعه
فهو اشرف من الطبيع بوجوه احدها انه اقرب الى الامور المجردة
الجبر المقابلة موقوفة بالمقدار بنيت شرف ١٢ الوجه
عن المواد بالكلية فهو واسطة الى الالهي فهو افضل ومنها ان
اى في الذهن والخارج ١٢ سبيلة ١٢
الاحوال الوهمية والخيالية غير متناهية والقسمة هناك لا تقف عند حد
اى في الخارج
فهو افضل مما هو محصور بين الحواصر ومنها ان الامور الرياضية اصفى
والطف والذ واتم من الامور المكدرة الجسمانية ومنها فلة
التشويش والغلط في البراهين العددية او الهندسية بخلاف الطبعي
هذه الجملة معترضة من مبتدا وخبر تكون والجملة المعترضة البراهين وذلك لان
بل الالهي ومن اجل ذلك قيل ادراك الالهي والطبعي من جهة
فلا يقع غلط الخفاء لا من جهة المادة ولا من جهة الصورة بخلاف الطبعي ١٢ اتحاد
ما هو شبه واجر لا باليقين اما الاول فلكونه ما وراء
مدارك الحواس بالكلية واستعلائه عن احاطتها
به واما الاخر فلتغير حال العنصر وخفاء حال المعشوقة بالاعشية
الجسمانية على العقل لتسلط الحواس على ادراكها ولو ذهب الى
اى فاعل ظرف

الاكثر ١٢ الجبر المقابلة

اى الوجود الخارجية بخلاف
الامور الخارجية التي يحتاج فيها
في الطبعي ضرورة الى الحس
لتستاع طلاقاتي الخارج ١٢ اتحاد
اقول بل شرط كما ان الجاهل
بالطبيعيات بها قاصر عن ادراك كثير من الامور
بينما بي عظيم ايضا فاقص عن الالهي ما لا
قبول الناقص عن الكامل الا بان
اولا بالذات ويجيء شائبة الموضوع ١٢
عبد العزيز
بل ١٢ اتحاد اي شرائن
بالعرض ١٢ وقد يقع في الرتبة الثانية المتاخرة عن
الاول لا يقال فاذن لا يكون مقابلا للاول بل
هي للاول لانها لا يتحقق بدونه ١٢ عبد العزيز
كان ١٢ لا ذاتيا بالجهة
الاعلم ١٢

الى الحضار غضائل ذلك العلم وما فيه من العجائب والغرائب
لادى ذلك الى تطويل وامّا ما ذكره شيخ الاشراق من انه
بكان في الزمان القديم من شان الصبيان الاشتغال بالعلوم
الرياضية واستدلاله بكلام الحكيم سقراط لما اراد الاشتغال بالعلوم
الرياضية في اخر عمره ولم يتيسّر له ذلك فهو من الوقائع التي قتل
فيها علة لتاخير النظر اني كنت مشتغلا بافضل العلوم واشرف
الصناعات وهي الفلسفة ولم اتفرّغ للنظر في الرياضات لشدة استغراقي
فهذا لا يدل على مفضولية العلوم الرياضية مطلقا الا
عن العلوم الالهية والدليل عليه قوله اذا اطلقت الفلسفة
لا يراد بها الا معرفة المفارقات والمبادي والابحاث المتعلقة بها
ولا شك في افضلية هذه العلوم على الرياضي وعلى سائر العلوم وكون
الصبيان كانوا ينظرون فيه فقديم الايام لا يدل على حسنه وباطنه
علم عقلي شريف والخيال فيه معاونة شديدة ولكون الخيال فيهما
والمستولي على الصبيا هو الخيال والوهم فلا جرم كانوا ينظرون فيه
ليتمرن اذهانهم ويدرّب عقولهم على قبول الحق وفهم الصدق

ولنقتصر وفاقا لمن سبقنا على شرح اما سوى المنطق وهو
القسمان الاخيران من هذا الكتاب مستعينين بمفيض الحق وملهم الصواب
القسم الثاني في الطبعيات التي هي احد اقسام الحكمة
النظرية وموضوعها الجسم الطبعي من حيث اشتماله على
قبول التغير وعرفوه بانه جوهر يمكن فيه فرض ابعاد ثلثة متقاطعة
على زوايا قوائم ومعنى الجوهر الذي صار وه جنسا ليس هو الموجود بما هو
موجود مسلوبا عنه الموضوع اذ لو كان هذا المعنى جنسا
لكان فصله المقسم مقوما لحقيقة ومقررا للماهية من حيث
هي هي بيان ذلك ان الفصل المقسم لا يحتاج اليه الجنس في
تقومه من حيث هو هو لانه خاصة للجنس كما ان الجنس عرض
عام له بل في ان يوجد ويحصل بالفعل فانه كالعلة المفيدة
لوجود الجنس لا لتقومه باعتبار بعض الملاحظات التفصيلية
التي للعقل فاذا كان ماهية الجنس هو الموجود بما هو
موجود مع قيد عدمي هو سلب الموضوع لكان فصله الذي
يحصل وجوده يقوم ماهيته اذ ماهية الوجود لا غير وايضا

بل نعم ان انعدام شيء من افراد هذا المعنى انقلاب للحقيقة وكانت
افراد الجواهر كلها ولجبة الوجود تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا
كذا ايضا الشيء الموجود بالفعل يصلح لان يكون عنوانا للحقيقة الجنسية
اجيب في عدم صدقه على الواجب تعالى الى تخصيص الشيء بالممكن كما
في الحواشي الفخرية والا لكان كل من علم ان شيئا هو في نفسه جوهر
علم انه موجود ومما امكن تعقل شيء من الانواع الجوهرية فان العلم
هو المكتسب من صورة شيء مجردة عن مادته فصورة الجوهر جوهر كما
ان صورة الاعراض اعراض بناء على انحفاظ الماهيات في انحاء الوجودات
وماهية الجوهر ليست في العقل بالصفة المذكورة بل هي موجودة فيه
كذلك منه فاذن معنى الجوهر الذي يصلح للجنسية هو ما يعبر عنه بانه الشيء
ذو الماهية اذا صارت ماهية موجودة بالفعل في الخارج كان
وجودها الخارجي لا في موضوع وهذا المعنى ثابت له سواء وجد في العقل او
في الاعيان فلو كان في العقل فقد بطل ان يكون ماهيته في الاعيان
ليست في موضوع بل المعقول من الجوهر جوهر لانه موجود لا في موضوع بالمعنى المذكور
اي ماهية اذا وجدت في الخارج يكون لا في موضوع كالمعنى الحسي الذي في الكف

لا يقدح عدم جذب الحديد بالفعل في كونه جذابا للحديد اذا اضافة
الحديد في قوة جذب الحديد سواء وجد في الكف او في خارج
الكف وحمل الجوهر هذا المعنى على الانواع التي تتدرج تحته يكون
له وانها لا لعلة كما هو شان الذاتيات من انها لا تعلل وانما حملنا كونها
موجودة بالفعل الذي هو جزء من كونها موجودة بالفعل لان موضوع
عليها فلا محالة يكون بسبب كان حقائقها امكانية لا تكون موجودة
الا بسبب كيف واذا لم يمكن حمل الموجود بالفعل على ما تحته
من الاجناس العوالي التي هي المقولات العشر الا بسبب كحمل
الجنس الذي لا يعلل فلم يصر باضافة معنى يسلب اليه جنسا شيء
والا صار باضافة معنى اليها الى الشيء وهو قولنا في الموضوع جنسا للاعراض
بل هذا اولى وهو خلاف ما تقرر في مدارك الحكماء وقد علم بما ذكرنا
ان مفهوم العرض اعم من مقولة الجوهر باعتبار الوجود الذهني
لان الجوهر الذهني يصدق عليه انه موجود بالفعل في موضوع ويصدق عليه
ان وجوده العيني لا يكون في موضوع فوجوده بحسب ماهيته وعرض باعتبار
وجوده في الذهن لا اضافة بينهما انما المباينة بين مقولات العرض

وكذا بينها وبين مقولة الجوهر في صدقها بالذات على شيء،
ومفهوم العرض اما يعرض لجميع المقولات في الذهن لتسع منها في الخارج
واما او ان على تقدير كون الصورة العقلية جوهرا او عرضا يلزم كونها
جوهرا وكيفا فيندرج تحت مقولتين لصدقه عليها فمندفع بانه ان اريد بالكيف ما هيته حقا ان تكون
في حقيقتها بحيث لو وجدت في الاعيان كانت في موضوع وغير مقتضية
للقسمة والنسبة فهو بهذا المعنى جنس من عوالي الاجناس كما ان الجوهر
بالمعنى المحقق له جنس عال فهما باعتبار هذين المعنيين جنسان
متباينان لا يصح قيام على شيء في شيء من الظروف وهكذا قياس
باقي المقولات وان اريد منه عرض لا يكون بالفعل مقتضيا
للقسمة والنسبة فهو بهذا المعنى عرض عام لمقولة الكيف ولغيرها
في الذهن على نحو ما مر في معنى العرض فلا مانع بغير هذا الاعتبار بينه وبين الجوهر
ولا يلزم اندراج الصورة العقلية تحت مقولتين هذا تقرير كلامهم على
وجه يطابق مرامهم واعلم انه ليس معنى قولهم ان كليات الجواهر
جواهر ان الكلي من الجواهر الذي في الذهن وله محل مستغن عنه

19

هو الذهن فانه قد تزول عنه صور الجواهر وتعود اليه بكسب

بحيث توجد تارة في الخارج لا في موضوع وتارة في الذهن في

موضوع كالمغناطيس الذي هو في الكف فانه بحيث يجذب

الحديد تارة كما اذا كان في خارج الكف ولا يجذبه أخرى

كما اذا كان فيه فانه مغالطة من باب تضييع الحيثيات

والاعتبارات وأخذ الكلي مكان الجزئي فان الكلي الذي ذاته

في العقل يستحيل وقوعها في الاعيان واستغناؤها

عن موضوع والمغناطيس الذي في الكف يجوز عليه

الخروج منه والجذب للحديد بل المراد بالكلي الكلي الطبيعي

اي الماهية بلا شرط والمعقول من الجوهر والكان عرضا

بحسب خصوص وجوده الذهني وكونه كليا لكنه جوهر بحسب ماهيته فان

ماهيته ماهية شأنها ان تكون موجودة في الاعيان لا في موضوع

اي انها معقولة عن امر من شرط وجوده في الاعيان ان لا

يكون هو في موضوع والتمثيل بالمغناطيس انما يكون باعتبار ان

ماهيته تتصف بجذب الحديد مع قطع النظر عن نحو وجودها فاذا

فاذا وجد مقارنا للكف لا نسان ولم يجز بالحديد ووجد مقارنا
لجسم حديد يجوز به لا يلزم ان يقال انه مختلف الحقيقة في الكف
في الحديد بل هو في كل منهما بصفة واحدة وهو انه حجر
مرشاب جذب الحديد فان قلت قد صرح الشيخ في الهيات الشفا
بان فصول الجواهر لا يجب ان تكون جواهر بحسب ماهيتها وان
صدق عليها الجواهر صدق اللوازم التي لا تدخل في ماهية
الملزوم مات حتى لا يلزم ان يكون لكل فصل فصل الى ما لا نهاية فاذا لم
تندرج تحت مقولة الجوهر فلا بد من اندراجها تحت شيء من سائر المقولات
التسع العرضية مع عدم صدق مفهوم العرض عليها وهذا ينافي
قولهم مفهوم العرض عرض عام للمقولات التسع في الخارج قلت لا
يلزم من عدم اندراج فصول الانواع الجوهرية تحت مقولة
الجوهر اذا تها اندراجها تحت مقولة اخرى حتى يصدق
عليها مفهوم العرض اذ لا مانع من عدم وقوع حقيقة بسيطة
لا جنس لها ولا فصل تحت شيء من المقولات بالذات كما صرح به الشيخ
في قاطيغورياس الشفاء هذا والموضوع لكل شيء على ما يؤول اليه

محصل كلام المحصلين من المشائين هو الذي اذا قيس الى
ذلك الشيء لا يكون متقوما به اي من حيث ماهيته فالهيولى
يعني ان لا يكون محتاجا في وجوده الى ماهيته ذلك الشيء ١٢ المجدد رح
بالقياس الى الصورة الجسمية الشخصية لم تكن موضوعا بل مادة لا حتيا
فتقومها الى الصورة من حيث ماهيتها وتكون موضوعا بالقياس
فالموضوع فلا يحتاج في ماهيته الى الحال التي هي ماهية فالا يحتاج الى التشخص الحال
الى الجسم التعليمي وسائر الاعراض القائمة بها لعدم تقومها بها
وهو المقدار المتصل في الجهات المختلفة بين الطول والعرض والعمق ١٢ علم
مطلقا والمراد من الامكان في تعريف الجسم امكان بحسب نفس الامر
والمقصود من هذا الكلام توجيه العبارة بحيث يكون خواص الهيولى وعوارضها ١٢ المجدد رح
فزيادة قيد الفرض لادخال الفلك وهو لا يخرج عن قيد الامكان
لان الممكن فيه اللاوجود بالفعل والا لزم الخرق والالتيام وهو محال ١٢ المجدد رح
اذ ربما لا يتحقق بالفعل قطعا وليس المراد منه الفرض التقديري
جواب عما اورد على شارح التجريد بما يخرق الجوهر في الشريعة ١٢
ليختل طرده بالجواهر المجردة بل المراد التجويز العقلي الذي يستعمل في
كان الجسم ابعاد مجردة عيارتس الامام فرضا تقديريا لم ١٢ منه
الرياضيات وقال الامام الرازي المراد من الامكان المعتبر في تعريف الجسم
هو الامكان العام لا الاستعدادي لئلا يخرج ما يكون لا بعاد
استعداد اشتى لا يجامع صيغة ١٢
حاصلة فيه على طريق الوجوب كما في الافلاك المتحركة وما تكون
حاصلة لا على طريق الوجوب كما في الاجسام المصنوعة. وقال
ان الكرة المتحركة تتحقق فيها فطريا بالفعل انتهى اقول الحق
المتبع ان الجسم بما هو جسم لما لم يكن من شرطه ان

ان يخالف ولا يجب ان يتحقق فيه سطح او سطوح بل انما يجب فيه ذلك
من حيث التناهي وحيثية التناهي ليست بعينها هي حيثية ذات الجسم
وحقيقته ولا يحتاج الجسم في ان يكون جسما الى ان يكون متناهيا
بل الحكم عليه بذلك مضروب من البرهان في جسمية الكرة كما صرح به
الشيخ في الشفاء ليست بواسطة البعد وخط آخر وكذا جسمية المكعب
ليست بواسطة الابعاد السطحية والخطية لانها متاخرة عن
ماهية الجسم وجوده بل الجسم في مرتبة ماهيته صلب لا ينتزع منه
بعد ثالث مع قطع النظر عن ان يكون متحركا او ساكنا متناهيا
او غير متناه فالابعاد المعتبرة في الرسم او المأخوذة في الحد هي الابعاد
المتقاطعة المفروضة في نفس الجسم لا الابعاد السطحية الاطرافية التي
تكون في المكعبات وامثالها كيف ولو كان كذلك لصدق
التعريف على كل سطح من متلاقيين على خط واحد من سطوح
المكعب ولا يقال يخرج مثلها من قيد الجوهر كما نقول فعلى هذا يكفي
ان يؤخذ في التعريف بعد ما قد ذكر الابعاد المتقاطعة على الوجه
المذكور اما احترازا عما ذهب اليه بعض المعتزلة من

وجود البسيط الجوهري وأما ايفاء كتمام الحد واشعاره بأن
المعتبر في الجنس قبوله للابعاد على هذا الوجه وان كان قابلا
لابعاد كثيرة لا على هذا النحو والثاني اولى واعترض صاحب المباحث
المشرقية على تعريف الجسم بانه قابل للابعاد الثلثة المتقاطعة
بانه منقوض بالهيولى الاولى اذ يصدق عليها انها قابلة لهذه
الثلثة بهذا المعنى والجواب ان المراد من القابل في هذا الحد هو
القابل بالذات وقبول الهيولى للابعاد الثلثة ليست بالذات
بل بواسطة حصول الصورة الجسمية فيها لا يقال الجسم عبارة
عن مجموع الهيولى والصورة ولا يجوز ان يكون للصورة مدخل
في قابلية الابعاد لان حقيقة الهيولى الجزء الذي به يتحقق الامكان
والقبول وحقيقة الصورة الجزء الذي به يتحقق الفعلية
والحصول فالصورة يستحيل ان تكون قابلا او جزءا من
القابل فاذا القابل للابعاد الثلثة هو الهيولى بالذات غاية
ما في الباب ان يكون قابليتها للابعاد تتوقف على تلبسها
بالصورة لانا نقول القبول ههنا ليس بمعنى القوة والاستعداد بل

على مطلق الاتصاف وهذا المعنى قد يجامع الفعلية بل
الوجوب والقبول بالمعنى الاول لا يجامع الفعلية وهو
من خصائص الهيولى لا بالمعنى الثانى وتوهم الابعاد وفرضها فى الجسم
لا يتوقف على الهيولى بل على حد والابعاد فى الخارج يتوقف على وجودها
كما ستعلم والمعتبر فى تحديد الجسم هو ذلك لا هذا وبهذا
التحقيق ايضا علم ان جسمية المكعب ليست بواسطة الابعاد
الحاصلة منه فى الخارج واعترض ايضا بان الامكان والقابلية
اوصاف لا ثبوت لها فى الخارج والتعريف بالامور العدمية
ان جاز فانما يجوز فى الماهيات البسيطة التى لا جنس لها ولا فصل
والجسم ليس كذلك لنوعه تحت جنس الجوهر فله فصل ايضا
ولتركبه من الهيولى والصورة والجواب انهم كثيرا ما يعبرون فى
الحدود عن الفصول بلوازمها كقول المعلم الاول فى حد المتصل
الذى يمكن ان يفرض فيه اجزاء تتلاقى على الحدود المشتركة و
فى حد الرطب انه القابل للاشكال السهولة وكقولهم فى حد الانسان الحيوان
المدرك للكليات وضحكه للهيولى الجوهر المستعد فقد عبروا بهذه الامور العامة

اولا اضافية عن مبادیها التی هی الفصول الحقیقیة فلیکن
القبول والصحة او الامکان المذکور فی تحدید الجسم ایضا من هذا
القبیل فهو مرتب علی ثلثة فنون لانحصار الجسم الطبیعی فی الفلکی
والعنصری فالبحث عنه اما علی وجه یعم بقسمیه او یختص
بواحد منهما والاحوال العامة انسب بالتقدیم لکونها مبادی
للاحوال الخاصة ولانها اعرف عند العقل لعمومها وموضوعات
الفن الثانی اقدم طبعا واکرم من موضوعات الفن الثالث علی رأی عمم
وتقدیم البحث عن احوال ما هو مقدم طبعا وشرفا اولی من خلافه
الفن الاول فیما یعم الاجسام الطبیعیة ویقال له السماع الطبیعی
وسمع الکیان لکونه اول ما یسمع فی الطبیعیات ویلاحظ سماعها
فی سائرها وهو مشتمل علی عشرة فصول **فصل** فی
ابطال الجزء الذی لا یتجزی الجسم اما مفرد لم یتالف من اجسام
او مرکب یتالف من اجسام متشابهة کالبسیط او مختلفة کالحیوان
والجسم المفرد قابل للانقسام اتفاقا وهو اما بالفعل او بالقوة
وکل منهما اما متناه او غیر متناه فهذه اربعة شقوق والی کل واحد

واحد منها ذهب ذاهب وذهب المصنف وتابعه الجمهور من
الحكماء الى انتصال الجسم وقبوله للانقسامات الغير المتناهية
فاراد ابطال الشقوق الباقية وهو انما يتاتى بابطال وجود ما
لا يتجزى اصلا من ذوات الاوضاع بالاستقلال الذي يقال له
الجوهر الفرد كما صدر الفصل به وفي التعبير عنه بالجزء الذي لا يتجزى
اشعار الى ان المقصود في هذا الفصل نفي تركب الجسم عنه لا
ابطاله في نفسه كما هو في الحواشي الفخرية ولما كانت مسئلة
ابطال الجزء من مبادي مباحث الهيولى والصورة والتلازم
بينهما من العلم الاعلى التي ذكرها المصنف لتحقيق ماهية
الجسم الذي هو موضوع العلم الطبيعي وجب ايرادها في صدر
هذا الفن واما الهامها من اي علم يكون ففيه صعوبة ومن جعلها
من الطبعي انما قالها بان الجسم جوهر ذو وضع قابل للانقسامات
الغير المتناهية فان بطلان الجزء في قوة قبول الجسم للانقسامات
لا الى نهاية لئلا يلزم عليه ان موضوع المسئلة يجب ان يكون
اما عين موضوع العلم او نوعا منه او عرضا ذاتيا له او

نوعا منه كما بيّن في المنطق وموضوع هذه المسئلة ليس
كذلك وان الحكمة باحثة عن احوال الموجودات في
نفس الامر والجوهر الفرد بخلاف ذلك وان البحث عن نحو
وجود الاشياء واعدادها انما يختص بالعلم الاعلى دون غيره
من العلوم الجزئية ولكن يرد عليه شئ آخر وهو ان الاتصال
لما كان مبدء الفصل الجسم الطبيعي على ما ذهب اليه المحققون
وهو بسيط وقبول الانقسام لا الى نهاية وموضوع العلم وما
يتجوهر عنه يجب ان يكون من مسلمات ذلك العلم المفروغ
عنها منه فعلى هذا قولنا الجسم يقبل الانقسام الغير المتناهي لا
يكون من مسائل الفن الطبيعي بل انما يكون من مباحث العلم الاعلى
مسئلة الجزء على اي تقدير يجب ان تذكر في اوائل الطبيعيات
على سبيل المبدئية لا على انها من المطالب فيها اللهم الا
ما يستدل به على اتصال الجسم بالبيانات الطبيعية من جهة
حركاته وقواه وافعاله وقد اورد المصنف على ابطال تركب الجسم من الاجزاء
التي لا تتجزى دليلين احدهما قوله لانا لو فرضنا جزءا بين جزئين فلا يخلو اما ان يكون

يكون الوسط مانعا من تلاقي الطرفين او لا يكون لا سبيل الى
الثاني لانه لو لم يكن مانعا لكانت الاجزاء متداخلة والتداخل وهو
اتحاد الجوهرين كلا او بعضا في الوضع والاشارة محال و الا
لجاز وقوع اجزاء العالم في حجم خردلة وتداخل الوسط في احد الطرفين
اما بالتمام او لا بالتمام فعلى الثاني ينقسم بما ينفذ وبما لا ينفذ احدهما
او كلاهما وعلى الاول يلزم ان لا يفيد التالف حجما وايضا فلا يكون
وسطا وطرفا وقد فرضنا الوسط والطرف هذا خلف فثبت كونه
مانعا من تلاقيهما فما به يلاقي الوسط احد الطرفين غير ما به يلاقي الطرف
الاخر فينقسم واعترض هاهنا بان ما به الملاقاة هو الطرف الخارج منه
فيلزم التعدد في طرفه لا في ذاته فلا يلزم الانقسام واجيب عنه
بان ما حل فيه احد الطرفين غير ما حل فيه الطرف الاخر والا
لكانت الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الاخر وهو محال بالضرورة
فلا بد من ان يفرض في ذاته شيء غير شيء فيكون منقسما ولو هما
ورد هذا بوجهين الاول انه ان اريد ان المحلين متغايران
بالذات تغايرا في الخارج او في الوهم فذلك باطل اما الاول فظاهر

Mehmet Ali Ayni

وامّا الثاني فلانه يستلزم ان يكون حلول الاطراف في محالها
حلولاً سريانياً كما لا يخفى وان اريد انهما متغايران ولو بالاعتبار
فلا نسلم استلزامه ان يفرض فيه شئ دون شئ ولم لا يجوز
ان يكون الاعتبار الذي يتعدد بسببه المحل عند العقل امراً
كما في الفصل الاول غاية معلول للوجوب وعلة للفصل الثاني
مستلزم للامتداد اصلاً ليفرض فيه شئ دون شئ والثاني
ان بعضه ليس اولى بان يكون موضوعاً لاحد الطرفين من كله
كيف والحلول السرياني اذا لم يجز في ممتد لم يجز في جزء من اجزائه ايضاً
بذا ترق بانية ان السابق فان السابق تقي الاولوية وبذا انتفى الهوضيعية اصلاً ١٢ مولانا عبد النور زيد
ممتد فلا يكون بعض من المحل مختصاً بجملية احد الطرفين
المتمدد
وبعض آخر بجملية الطرف الآخر واذا كان حال الممتد كذلك
من عدم الامتياز فحال ما فرض غير ممتد بالطريق الاولى
فالاولى في الجواب ان يقال مغايرة الطرفين في الاشارة
وفيه الاولوية بعدم ورود الاعتراضين المذكورين فيما سلف الاكتفاء على تغاير الاشارتين وعدم التعرض لتغاير المحلين
مستلزمة لجواز فرض شئ دون شئ بديهة والمنع مكابرة
الآخر
والثاني من الدليلين قوله ولانا لو فرضنا جزءاً على ملتقى الجزئين
فاما ان يلاقي واحداً منهما فقط او يجمعهما بالاسر او من
كل واحد منهما شيئاً والاول محال والا لم يكن على الملتقى فتعين

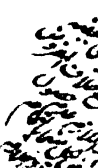

فتعين احد القسمين لاخيرين فيلزم الانقسام وفي الحواشي
اي انقسام على المنتهى او اصل
الخزية ان الاحتمالات ههنا ترتقي الى عشرة اشار بعض
اشترى ٢ الفقه المحقق سلطانية توفي الخزيين كما تاريخ
الشراح الى بعضها وترك الباقي تعليلك باستنباط الجميع او
بالمراجعة اليها ان اشتهيت واعلم ان الاصحاب اتصال الجسم حجة
قوية على ابطاله سوى ما ذكره المصنف لانه اختار منها حجتين حقيقة
المؤنة حيث لا يتبين شيء منهما على ابطال الدائرة والمثلث وامثالهما ولا
على حركة الجزء او شيء آخر ولا باس بذكر بعض منها تحبيذا لاذهان
الناظرين وتحريكا لخواطر المتفكرين خصوصا ما يبتنى منها على الاصول
الهندسية فالاولى انا اذا فرضنا مثلثا قائم الزاوية وفرضنا كل واحد
من الضلعين المحيطين بها عشرة من الاجزاء كان الوتر جذر مائتين
بتقدم وتضمن في كثير من المواضع ٢ الزاوية بين قطع موجبة الوصل عن الخط بوعبارة
لشكل المعرب ومن ان كل مثلث قائم الزاوية فان مربع وتر زاويته القائمة
اي زاويته القائمة او في ٣ حاصل ضرب في نفسه ٤
مساو لمربعي ضلعيها وليس لمائتين جذر صحيح والكسر حسب القسمة
بل التحقيق ان ليس للكسر مجردا او مركبا مربع صحيح اصلا ولا
والاظهر كما يعلم ٢ صح صحيح ٣
يكون للعدد الاصم الجذر جذر في الواقع فيلزم على اصل الخزاعي
اي الاصح ولا تسمه ٢
اي على ما نقله مرسوم الجسم
لا يوجد لمثل ذلك القاعدة قد ذكر في الواقع وبرهان ذلك انه
اي الوتر

يستفاد من رابع ثانية الاصول ان مربع كل عدد يساوي مربعي
قسميه وضعف ضرب احد القسمين في الآخر اذا تحدها هذا
فنقول اذا فرضنا ثلثة وكسرا مثلا فربع الثلثة عدد صحيح ومربع
ذلك الكسر يكون اقل منه بستة لان ما حصل من
ضرب الكسر في الكسر اقل من كل منهما ثم
اذا ضرب الستة في الكسر حصل كسور ستة من نوع
كسر الاصل فاذا جمعنا هذه الكسور الستة مع مربع الكسر
الاول امتنع ان يحصل منها عدد صحيح كما لا يخفى وعلى هذا القياس
كل عدد ذي كسر والبيان في مجرد الكسر واضح فان
قيل الحجة تبتني على امكان وجود المثلث القائم الزاوية
ومتساوي الجزء ينكرونه بل يقولون ان البصر يخطئ في امثاله ائرة
والمثلث ونظائرهما من الاشكال وانما هي اشكال مضرسة بحسب
الواقع كما نقل عنهم قلت هم مع ذلك لا ينكرون المربع
القائم الزوايا المتساوي الاضلاع على ما ذكر الشيخ في طبيعيات
الشفاء من مذهبهم فنقول ذلك المربع ينقسم بقطره

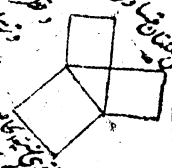

بقطره المتساويين قائمي الزاويتين فلزمهم الاعتراف بان مثلث
القائم الزاوية وكل منهم ضعف الثانية او مربع قطر المربع بحكم العروس
ضعف مربع ضلعه فيكون القطر الى الضلع نسبة اذا ثنيت
بالتكرير صارت ضعفا ما بين في الاصول من ان نسبة المربع الى
المربع نسبة الجذر الى الجذر مشتاة بالتكرير وما لم يكن بين
الواحد والاثنين عدد لم توجد في الاعداد نسبة يكون مثناها
هو الضعف فيكون نسبة قطر المربع الى ضلعه من النسب التي
تختص بالمقادير دون الاعداد وهي ما يتحقق بين مقدارين لا بين حدي
لهما عاد مشترك اي امر يفنيهما باسقاطه عنهما مرة بعد
اخرى ولا يتصور ذلك في الاعداد حيث ينتهي الى الواحد العاد
للجميع فتحقق النسبة الصمية في الاجسام دليل على انتصالها
والثالثة ان اوقعنا خطا مستقيما كالوتر على زاوية قائمة
يكون كل واحد من ضلعيها خمسة اجزاء كان الوتر جذر
خمسين بحكم العروس واذا جزئنا طرف الوتر من احد الجانبين جزءا
واحدا اوجبان يتجزأ الطرف الاخر اقل من واحد اذ لو كان واحدا صما

احد الاربعين ستة والاخر اربعة فنضعف الوتر تحة راشين و
خمسين مع كونه بالحقيقة جذر خمسين فنقسم لا نقسام والرابعة
ان احد ضلعي القائمة اذا كان ثلثية والاخر اثنين كان الوتر اكثر من المثلثة
بشكل العروس واقل من الاربعة بشكل الخاري والخامسة ان
اقليدس برهن في عاشر الاصول ان كل خط يمكن تنصيفه فلوتر
الخط من اجزاء وتر عدد الزم انقسام الجزء الوسط ذي الاستة انة
بين في ثانية كتاب اقليدس سرانه يمكن ان يقسم كل خط بحيث
يكون ضرب مجموعة في احد قسميه كربع القسم الاخر فلو فرض تركب
الخط من ثلثة اجزاء وقسم على الصحة كان احد قسميه اثنين
والاخر واحدا والحاصل من ضرب الكل في الواحد ثلثة وربع الاثنين
اربعة فوجب ان يكون قسمته لا على الصحة قال العلامة التفتازاني
في شرح المقاصد ان برهان بعض هذه الاشكال على بينة اقليدس ممكن بتبيين
على رسم المثلث المتساوي الاضلاع المتوقف على رسم الدائرة لكن لا سبيل
الى اثبات الدائرة على القائلين بالجزء لان طريقه ان يتخيل خط مستقيم
متناه يثبت احد طرفيه ويدار حول طرفه الثابت الى ان يعود الى

المفروضة الاول فحصل سطح يحيط به خط مستدير حاصل
من حركة الطرف المتحرك وفي باطنه نقطة هي الطرف الثابت و
جميع الخطوط الخارجة من تلك النقطة الى ذلك الخط متساوية
لكون كل منها بقدر ذلك الخط الذي هو دور ولا نعني بالدائرة
الا ذلك السطح او ذلك الخط وهذا البيان لا ينهض حجة
على منتبي الجزء اذ ما ذكر محض توهم لا يفيد امكان
المفروض فضلا عن تحققه ولو سلم فانما يصح لو لم يكن الخط
والسطح من اجزاء لا تتجزى اذ مع ذلك تمتنع الحركة على الوجه
الموصوف لتاديها الى المحو وعلى هذا القياس ثبات الكرة انتهى
قلنا نعم اثبات الدائرة والكرة وامثالهما بطريق الحركة انما يبتني
على اصل الاتصال كما نص عليه الشيخ الرئيس وغيره وما يعتمد
عليه في العرف من امارات الفرجار لا يثبت به الا الدائرة العرفية والكرة
لا بخصوص طريق اثباتها في الحركة بل للفلاسفة طريقان اخران
لا يوقف شيء منهما على نفي الجزء فان الشيخ في الشفاء والنجاة
بعد ان اثبت الكرة او بطريق لمي مبناه على اثبات الطبيعة

للاجسام وان مقتضاها في البسائط من الاشكال ليس الا المستديرة
لتشابهها بل الكروية على الخصوص كان شان ما لا زاوية له من
الاشكال البسيطة والمفرطحية ان يكون فيها اختلاف امتداد عن المركز
وتقدر في الطول والعرض والطبيعة البسيطة لا توجب اختلافا
ثم اثبت وجود الدائرة بسبب قطع يحدث او يتوهم في الكرة قال
واصحاب الجزء يلزمهم ايضا وجود الدائرة فانه اذا فرض الشكل
المرئي مستديرا مضيئا كان موضع منه اخفض من موضع
حتى اذا الطبق طرف خط مستقيم على نقطة تفرض وسطا
وعلى نقطة في المحيط استوى عليه في موضع كان اطول ثم اذا طبق
على الجزء المركزي وعلى الجزء الذي يخفض من المحيط كان اقصر
امكن ان يتم قصره بجزء واحد او اجزاء فان كان زيادة
الجزء لا تسوية بل ترتيل عليه فهو ينقص عنه باقل من جزء و
ان كان لا يصل به بل يبقى فرجة قليلة فليدر بتلك في الفرجة هذا التدبير
بعينه فاذا ذهب لا يفرغ الى غير النهاية ففي الفرجة انقسام بلا نهاية
وهذا على مذهبهم انتهى كلامه وكلام اصحاب الاتصال في ابطال راي

رأى ذهب الى تناهي الاجزاء وهاهنا اخرى كثيرة من حجة التركيب
المربعات حيث يلزم مساواة الاقطار للاضلاع لان المربع
المركب من خطوط اربعة ذات اجزاء كذلك يكون قطره
اربعة اجزاء فان ثلاثة كان القطر مثل الضلع وان سبعة
تسعة واهما وهو صحيح بالحساب او الاقل فانقسم ومن حجة الحركات
كما احتجوا بحركة جزئين احدهما فوق احد طرفي
اربعة اجزاء والاخر تحت طرفه الآخر او كلاهما فوق طرفي
ثلثة اجزاء فانهما يلتقيان على مقطع فانقسم الجميع ومن
جهة المساهتة والمحاذاة كقولهم انه من المعلوم ان الشمس سيما
بواسطة ذي الظل مع الجدار المشترك بين الظل والضوء وحركة
الظل اقل من حركة الشمس فاذا تحركت جزءا تحرك اقل واذا كان
مساهمته الشمس ابرة مساوية لمدارها على جسم صغير وقولهم
انه لو فرض سطح من اجزاء لا تتجزى لكان الوجه الذي يحاذيه ناوته
غير الوجه الذي لا يحاذيه فان الواحد لا يكون موازيا وغير موازٍ في حالة واحدة
ولكانت الشمس اذا حاذت احدى جهتيه استنارها بذلك الوجه

دون الوجه الآخر وصيني خيال القائلين بالجواهر الفردة على أن
الجسم ان لم تتناه القسمة فيه فيتساوى الجسم الاصغر
كالخردلة والاكبر كالجبل في المقدار لاستوائهما في
عدم نهاية القسمة ويلزم ان يكون مقدار كل منهما غير متناه
ضرورة ان مجموع المقادير الغير المتناهية غير متناه ولم يعلموا ان
الجسم المفرد لا جزء له بالفعل بل بالقوة وعدم النهاية بالقوة
يمكن فيه التفاوت كالمدات والاولوف الغير المتناهية وبينهما
من التفاوت ما لا يخفى والحاصل ان ليس لاحدهما اقسام ما
لم يقسما واذا قسما فتساوى كل منهما صاحبه في العدد
فكل واحد من الاقسام التي للخردلة اصغر والتي للجبل اعظم
وهكذا الى النهاية واما ما قال بعض المحققين في هذا
المقام من ان المقادير الغير المتناهية اذا كانت متساوية او متفاوتة
كان مجموعها غير متناه بالضرورة واما اذا كانت متناقصة فلا
الا ترى ان انصاف الذراع الممتدة الى غير المتناهية بمعنى نصفه
ونصف نصفه وهكذا لو فرضت موجودة لم يحصل

يحصل منها الا الذراع والجسم انما يقبل الانقسام الى اجزاء
غير متناهية متناقصة فمنهم من ذهب عما قيل من انه اذا كان هناك
انقسام غير متناهية بالعدد فاذا انضم بعض متناهٍ منها
الى بعض متناهٍ اخر يزيد مقدار المجموع على مقدار احدهما
فكذا اذا انضم بعض بعضٍ مراتٍ غير متناهية يحصل
المقدار الغير المتناهي قطعًا واما ان انضاف الذراع المتداخلة
الغير المتناهية لم يحصل منها الا الذراع فصحيح لو كانت تلك
الانضاف بالقوة على ان المقادير اذا كانت متناقصة من جانب
يكون فزايدة من الجانب الاخر لم يكون المجموع غير متناهٍ مع ان
تلك الاجزاء مما يبطله برهان التطبيق والتضايف وغيرهما
لكونها مترتبة على ما صوّره واضعف الدلائل على ابطال الجزء ما
يبتنى على اشكال غير المربع والمثلث القائم الزاوية مما ينكره
المتكلمون فان وجودها في حق اتصال الجسم كبعض الوجوه
التي ذكرها المحقق الخفري في شرحه لهذا الكتاب من فرض مثلث
متساوي الساقين كالذي عدد اجزاء قاعدته اقل من اجزاء

٣٩

كل من ساقيتان الا تفرج بين الساقين بتصاغر الى ان يصير
بقدر اجزاء واحد بعده يصير اصغر وكما في الحواشي لفخر به
من انه لو تركب الجسم مما لا ينقسم لزم ان يكون قطر
ذلك الافلاك مقدارا ثلثة اجزاء لا تتجزى بيان اللزوم ان نفرض
ثلثة خطوط متماسة يكون كل منها مركبا من الجواهر الفردة
يكون الوسطاني قطرا لمربع واحد جانبيه خط ا ب والاخر جزء
فاذا وصلنا بين نقطتي آ ء بخط آ ء لكان ماز بالمركز وملاقيا
بالمحيط من الجانبين مع انه ماز بثلاث خطوط متصلات فيكون
مركبا من ثلثة اجزاء وهو المطلوب قال السيد المحشي اصل هذا الوجه
ماخوذ من كلام الشيخ في عيون الحكمة والهيات الشفا
حيث استدل على بطلان التركيب بانه لو تركب الجسم منه لزم
ان يكون قطر المربع والمستطيل مثلا مساويا لضلعه وانه
غير نقل منها وجها آخر على نفي الجزء والعجب ان مبحث الجزء غير
مذكور في الهيات الشفا راسا فضلا عن ذلك الدليل وغيره
ومما يظهر مراجعة كتب الشيخ كطبيعيات الشفاء وغيرها ليس كذلك

الا انه لو فرضنا سطحا متالفا من اربعة خطوط جوهرية
كل منها يتركب من اربعة اجزاء ليلزم مساواة القطر للضلع
بمثل ما ذكرنا فانه على اصل اثبات الجزء وتماس الخطوط
الجوهرية لا يمكن وقوع خط جوهري قطرا للمربع سليم الا اذا كانت
الاضلاع والقطر متساوية الاجزاء عددا واعلم ان النظام من
المعتزلة وافق الحكماء في قبول الجسم للانقسامات الغير المتناهية
الا انه لا يفرق بين القوة والفعل فياخذ تلك الاقسام حاصلة بالفعل
فيلزم عليه ان ينقسم الجسم الى ما لا ينقسم اصلا وقد يستدل
على ابطال مذهبه او لا بالنقض بوجود الجسم المؤلف من اجزاء متناهية
ولو في ضمن جسم خردل كثرة الا والواحد فيها موجودا فاذا اخذ
منها احاد متناهية امكن ان يتركب فيحصل منها جسم لانها
اجزاء مقدارية متباينة في الوضع ثم بتقسيم نتاهى الاجزاء في
جميع الاجسام بنسبة اجزاء ذلك الجسم الى اجزاء سائر الاجسام
وبحجمها اذ بحسب ازدياد الاجزاء يزداد الحجم فنسبة الحجم الى الحجم كنسبة
كل الاجزاء ولما كانت الاجسام والابعاد متناهية كما سيجيء فلم يكن اجزاء كل جسم

متناهية لزم ان تكون نسبة المتناهي الى المتناهي كنسبة المتناهي الى غير
المتناهي وهو ممتنع واعترض عليه بان ازدياد الحجم بحسب ازدياد النظم و
التاليف لا يوجب كليا ان تكون نسبة المؤلف الى المؤلف كنسبة
الاحاد الى الاحاد اذ يجوز ان يكون ازدياد الحجم بحسب ازدياد الاجزاء
مع كون النسبتين مختلفتين الا ترى ان ازدياد الزاوية على
الزاوية في المثلث بحسب ازدياد الوتر على الوتر مع ان النسبة ليست
محفوظة فان نسبة الزاوية الحادة في المثلث المتساوي الساقين
القائم الزاوية الى الزاوية القائمة بالنصفية وليست نسبة وترها
الى وتر القائمة كذلك بالشكل الحماري بل يجوز ان يكون نسبة الجسمين
من النسب الصمية التي توجد في المقادير دون الاعداد فلا يوجد مثلها
في الاحاد لان نسبتها عددية قطعا واجيب عن الاول بان مجرد
ازدياد الزاوية في الانفراج لا يوجب ازدياد الوتر كما لا يخفى
بل ذلك مع تعاظم الخطين المحيطين بها على نسبة ازديادها و
عند هذين الامرين فازدياد الوتر يكون على نسبة المذكورة وهذا
والكاتب نحتاط على السنة لان الغرض التنبيه على منشا ما صورة المعترض و

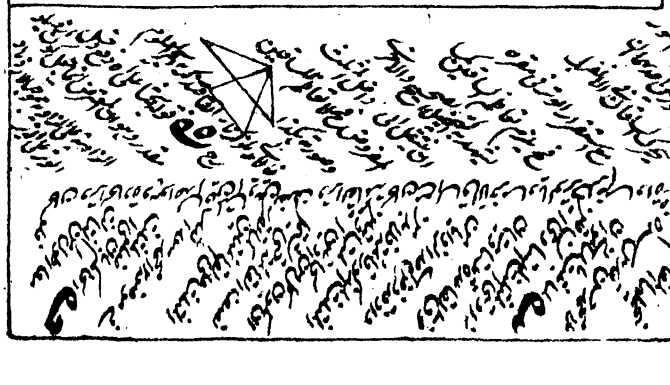

وعن الثاني بانه لما كان الجسم عندهم مركبا من الاجزاء التي لا
يتجزى كما اشار اليه بقوله لا يجوز الخ
تتجزى فقد وجد لهما عاد مشترك هو الجزء الواحد فيكون النسبة
بينهما عددية فلا تكون صماء فان التفرقة بين الاعداد والمقادير انما
هي لوجوب انتهاء الاعداد الى الواحد بخلاف المقادير فاذا كانت
المقادير ايضا مركبة من الوحدات الغير المنقسمة كانت منتهية الى
الواحد فلم يبق الفرق الا ان يكون الوحدات في احدهما ذات وضع
اي المقادير الجسمانية
وفي الاخرى غيرها ونقل انه الزم اصحابنا اي اصحاب الاجزاء
اي الاعداد وغيرذات وضع
عند مناظرة اتفقت لهم بانه يجب من كون الاجزاء غير متناهية
في الجسم ان لا يقطع مسافة محدودة الا في زمان غير متناه لانه
عند الحركة من خروج كل جزء عن حيزه ودخوله في حيز آخر وانتقال
جزء غيره الى حيزه فاذا كانت الاجزاء غير متناهية كان زمان القطع
وهو بطء غير متناه فان تكلموا القول بالطفرة ثم الزموهم ايضا بان كون الجسم مشتملا
وهي عندهم عبارة عن تعاقب الجسم شيئا عن بعد الاول الى الثالث من غير
على ما لا يتناهى من الاجزاء يستلزم ان يكون حجمه غير متناه فالتزموا
تداخل الاجزاء تعارض اصحاب النظام الزم اصحاب التناهي الاجزاء بتجزية
الجزء القريب من تطب لرجح عند حركة البعيد وقطعه جزءا واحدا

تكون القريب بطاء من البعيد فالتزموا ان البطيء يسكن في
بعض ازمنة حركة السريع ولا يكون ذلك الا بتفكك اجزاء
الرحى عنه حركتها فاستمر التشنيع بين الطائفتين بالطفرة و
التفكيك وما يلزم هؤلاء سكون المتحرك في لحوق السريع البطيء اذا
تحركا لان السريع اذا قطع جزءا فالبطيء اما ان يقطع جزءا او اقل
او يسكن لا سبيل الى الاول والثاني والا لزم عدم اللحوق او الانقسام
فتعين سكون المتحرك وقد التزموه كما التزموا تفكك
الرحى وقالوا لمطافة ازمنة التفكك في الرحى و
السكون في المتحرك لا يشعر بهما الحس ولم يعلموا انه اذا كانت نسبة
زمان التفكك والسكون الى زمان اللصوق والحركة
كنسبة فضل الجزاء دائرة الطوق على اجزاء دائرة
القطب وكنسبة فضل مسافة السريع على مسافة البطيء يلزم
ان يكون زمان اللصوق والحركة الطفرة بكثير من زمان التفكك و
السكون بحكم الاربعة المتناسبة فينبغي ان لا يحس باللصوق والحركة اصلا
كما اقل من ان يكون تارة كذا وتارة بخلافه ثم اعلم ان في اصل اتصال الجسم و

وقبوله الانقسامات الغير المتناهية شكوكا منها ما ذكرنا
من مساواة الخردلة للجبل وكون كل منهما غير متناهي المقدار ومنها
لزوم تغشية وجه الارض بحبة ولا يخفى وهنه وسخافته ومنها انه
لو كانت القسمة تمر بغير نهاية لكان قطع المتحرك المسافة يحتاج الى
قطع
نصفها وقبل ذلك نصف نصفها وهلم جرا فلا يقطع المسافة
اصلا ويلزم ان يكون الزمان الذي يقطع فيه الانصاف الغير المتناهية
غير متناه وجوابه ان المسافة المقطوعة منقسمة بلا نهاية وهما
وفرضا لا وجودا وفصلا ومثلها الزمان الذي هو مقدار الحركة
الواقعة فيها ومنها انه يلزم ان لا يدرك سريع الحركة جدا بطيئها
جدا اذا تحركا في جهة واحدة على سمت واحد وكان الابطأ أسبق
ببيان اللزوم انه اذا قطع السريع البعد المفروض بينهما ووصل
الى نقطة كان البطيء فيها او لا قطع البطيء في ذلك الزمان بعدا
اصغر من البعد الاول ووصل الى نقطة اخرى ثم اذا قطع السريع
هذا البعد الاصغر قطع البطيء بعدا اصغر من الاصغر ووصل الى
نقطة اخرى وهكذا الى غير نهاية والجواب ان المتحرك لا يتصف في اثناء

الحركة بفرد آني من افراد ما فيه الحركة في الخارج قطعا كما سيحقق
في قبال ان المتحرك السريع يقع كذا وابطئ كذا بناء على ان المتحرك زمانا متوسط بتقسيم حال الحركة بالتوسط بين
ان شاء الله تعالى فلا ينصف المتحرك بحسب الخارج بالوصول الى
الحد من حدود المسافة ولا يوجد بعد معين بينهما في
زمان الحركة اصلا فتدبر ومنها انه اذا تحركت الكرة
على بسيط مستو يكون ملاقاة دائرة منها بخط مستقيم منه
بنقطة بعد نقطة ويلزم منه تشافع النقط وتركب الخط منها
ودفعه بان يقال مماسة الكرة للبسيط في حال الثبات والسكون
وان كانت بنقطة لا غير ولكنها في حال الحركة انما هي بخط
غير قار متلاحق الاجزاء وفي كل آن من الآنات وان كان تماسها
بنقطة ولكن الآنات كالنقطة وجودها بالوهم والفرض لا
بالفصل والقطع فالاستدلال يتجاوز الآنات على تجاوز النقطة
من قبيل المصادرة على المطلوب الاول اذ النزاع فيها كالنزاع في
فان الحركات ولا نزعة كالاجرام والابعاد غير مؤلفة مما لا يتجزء
وان سبيل الآن من الزمان بعينه سبيل النقطة الموهومة
من الخط واما ما وقع في الحواشي الفخرية لدفع هذه الشبهة نارة

تارة بان زوال الملاقاة لا يكون الا بالحركة وهي تدريجية
لا آنية فلزوم تتالي الآنات والنقاط ثم اذ زوال الانطباق
في زمان كما ذكرنا وحصول الانطباق على نقطة اخرى في آن بينهما
زمان ولما استحال الجزء الذي لا يتجزى لا يكون لزوال الانطباق اول
فلم يلزم محذور تارة بان المتحقق ليس الا نقطة واحدة فلزوم تتالي النقاط
تتالي نقاط في الآنات ١٢
ثم بل ينعدم نقطة ويتحقق نقطة اخرى وكذا الحكم في منع تتالي
قد يقال لا وجه لاعدامها فلا نسلم فافهم ١٢ منه
الآنات فكلاهما ليس بشيء اما الاول فلانه لما وقع الاعتراف منه
جزء ١٢
بان الانطباق الاول في آن والثاني في آن آخر بينهما زمان فنتوجه
السوال بانه كيف يكون الحال في ذلك الزمان بين الكرة و
السطح اينهما تلاق ام بينهما تفارق والتفارق بين البطلان
وان شئت فافرض الكرة من حديد او جسم في غاية الثقل لا
يرتفع عن السطح الا بعائق فرض عدمه واما التلاقي في نقطة
او بخط فان كان الثاني لزم الانطباق بين الخط المستدير
والمستقيم وان كان بنقطة والتلاقي في النقطي لا يكون الا في
آن فينتقل الكلام بين آن وقعت فيه الملاقاة الاولى وهذا
اي زمان الذي بين آن الملاقاة وآن زوال الانطباق

الآن ويعود الشقوق بعينها من دامرٍ والكل مع وكذا القول
بتجاور الآنات كما زعمه المتكلمون فلم يبق منع الا بالاطلاع على
الحق الذي ذكرناه في الحجاب وأما الثاني فلان تجاور الفاطع
واجتماعهما في الزمان متجاورة يكفي للاستحالة وان لم يكن اجتماعهما
في آنٍ واحدٍ فذلك امرٌ مستحيلٌ لاستلزامه انتهاء قسمة المقدار
دليل للاستحالة
الى ما لا يقسم ولو بالقوة كما ذهب اليه محمد بن عبد الكريم الشهرستاني
ولما سيأتي من حيث ما يقام عليه البرهان من ان المتحدات
بحسب الزمان من الحوادث وغيرها مجتمعات في وعاء الدهر
المحيط بالزمان وما معه وفيه فتكون النقاط التي كل منها في آن
اي الباقي
مجتمعة في الواقع على بعث التجاور وكان تجاور الآنات اللازمة
لها على اي وجهٍ امرٌ مستحيلٌ في ذاته لانطباق الزمان على الحركة
المنطبقة على المسافة والمنطبق على المتصل الواحد الخ الا بان
يكون متصلًا وحدانيًا فاذا كان احد المنطبقين مركبًا
زمان
من الافراد المتشافعة الغير المتجزية اصلا لزم ان يكون الآخر
ايضا مركبًا منها وقد ثبت انتصال الجسم وعدم تالفه

تالفه من الجواهر الفردة فكذلك حكم ما طابقه من الزمان
والحركة ومنها ان ما يمكن خروجه الى الفعل من الانقسامات
انكان متناهيا فتقف القسمة وانكان غير متناه فغير ما يرد على النظام
وجوابه باختيار الاول والقول بانه ليس متناهيا متعينا بالوقوف
عند حد لا يتجاوز فيصح اتصاف ذلك باللاتناهي للانقضاء لا بالاتناهي
لكن نفنا الكمغالطة باشتراك الاسم ومنها ان وجود الاطراف
ليستدعي محلا غير منقسم كالجزء او ما في حكمه واجيب بمنع استدراك
انقسام المحل انقسام الحال في حلول الاطراف لكونها حالة من
حيث القطع والتناهي ومنها شبهة يتوقف انحلالها على تحقيق ماهية الحركة
كما سيجيء ان شاء الله تعالى فانتظره مفتشا كاستدراك حضور شيء
غير منقسم من الحركة والزمان شيئا غير منقسم بازالة من المسافة
وكون الزمان مركبا من الآنات لكون الحاضر منه غير منقسم بالعصر الذي
عما مضى وما سيأتي بعدمهما وامتناع اتصاف الموجود بالمعدوم فاذا
انعدم آن وجد آن آخر منفصل عنه بمثل ما ذكر والجواب
تركة الغفلة بحركة ما هي فيه كخروط تتالى احياز غير منقسم وقضا

٣٩

عدم الآن في آن يليه تتالي الآنات المستلزم لتركب المسافة
من غير المنقسمات وكذا حدوث اللاوصول في آن يلي آن الوصول
كاللاانطباق واللامحاذاة وكون الحركة لا اول لحدوثها لعدم
حدوثها في آن هو المبدأ ولا في آن اخر بينهما زمان ولا لم يكن
ما فرض مبدأ أو عدم التفاوت في شيء من الحركتين
سرعة وبطوءا اذا اتفقتا في الاخذ والترك لكون كل منهما في
كل آن يفرض من زمانهما في اين فاليون كل منهما متساوية لا يكون
الآخر ومنها اشكال طرفة الزاوية وهو من اعضل الشبه في هذا
المقام وهو ان الزاوية الحادثة بين الدائرة والخط المماس لها على طرف
قطر من اقطارها احد من جميع الزوايا المستقيمة الخطين كما
برهن عليه صاحب كتاب قليدس في الشكل الخامس عشر من المقالة
الثالثة منه فاذا فرضنا خطا منطبقا على ذلك الخط المماس وتحركا
الى جهة الدائرة مع ثبات نقطة التماس منه حركة تماما فاي قدر تحركا
يحصل زاوية مستقيمة الخطين اعظم من الزاوية المذكورة من دون
ان يصير اولا مماسا وهذا هو الطرفة بعينها وبوجه آخر ان الزاوية

ان الزاوية الحادثة بين محيط الدائرة وقطرها اعظم من كل
حادة مستقيمة الخطين كما في تلك المقالة ايضا فتى تحرك القطر
ادنى حركة مع ثبات احد طرفيه تصير تلك الزاوية منفرجة
بدون ان تصير قائمة لازدياد ما هو زيل مما نقصت به عن القائمة
عليها وبوجه آخر الزاوية التي بين القطر والخط المماس للدائرة
على طرفه قائمة وما بين القطر والمحيط اعظم الحوادّ المستقيمة الخطين
فاذا فرضنا حركة الخط المماس الى جهة المركز مع ثبات نقطة التما
حركة ما ينتقل من التماس الى التقاطع فتصير القائمة اصغر من زاوية
القطر والمحيط من غير ان تصير مساوية لها وبعكس ما قلنا اذا
فرضنا رجوع ذلك الى موضع التماس مما كان اولا من دون بلوغ تلك الزاوية
الى مساواة زاوية القطر والمحيط تصير قائمة كما لا يخفى واستصعب
الاذكياء حل هذا الاشكال وذكر بعضهم في التقصي عنه وجها غير
سديد وذكر الاستاذ سيد الحكماء وسند العلماء ما يشفي العليل
ويروي الغليل من وجهين تركنا احدهما لابتنائه على مقدمات كثيرة
طويلة الاذيال من اراد الوقوف عليها فليطلب من بعض كتبه

دام افضاله، واوجزنا الآخر وهو ان الزاوية المختلفة الضلعين لها اعتبارات
اعتبارا بها سطحي واعتبارا بما احيطت بمستقيم ومستدير وهي
انما تقع في طريق تلك الحركة بالاعتبار الاول فقط دون الثاني شأن الزوايا
المستقيمة الخطين لا يمكن ان يساوي زاوية مختلفة الضلعين وكذلك
بالعكس فانه اذا انطبق الضلع المستقيم من المستقيمة الضلعين على
المستقيم من مختلفهما فاما ان يقع المستقيم الآخر بين المختلفين او خارجا
عنهما اذ لا يمكن ان ينطبق المستقيم على المستدير فلا تنطبق المستقيمة الضلعين
على ما هي مختلفهما وبالجملة تختلف حقيقة الزاوية من جهة اختلاف الضلعين
باستقامتهما معا او كون احدهما مستقيما والآخر مستديرا لكون المستقيم
والمستدير مختلفين بالماهية النوعية وشيء من افراد احد المقدارين
المختلفين بالماهية لا يقع في طريق الحركة في الآخر والمتزايد بحسب
المقدار الخطي بالحركة مثلا لا يساوي في شيء من المراتب
مقدارا ما سطحيا وبالعكس وكذلك المتزايد في السطح
بالحركة لا تبلغ في شيء من حدود الحركة الى مساواة جسمها
وبالعكس فكل فرد من احد نوعي الزاوية اذا تحرك ضلعه و

وصار اكبر امما يباعد بالتدريج الى مساواة جميع الافراد المتوسطة
في القدر بين المبدأ والمنتهى من ذلك النوع وهي التي تكون واقعة
في مسلك تلك الحركة ولا يمكن ان يبلغ الى مساواة شيء
من افراد النوع الآخر ولا تكون تلك الافراد واقعة في مسلك
تلك الحركة ولا متوسطة بين المبدأ والمنتهى انتهى اقول الازيدية
وكذا الانقصية يقع بالاشتراك الاسمي او بالحقيقة والمجاز على ما
يتحقق بين مقدارين متشاركين اي مقدارين يوجد لهما عاد مشترك
والنسبة بينهما لا محالة تكون عددية يعبر عنها بأية احدهما
من الآخر بان يقال هذا المقدار من ذلك المقدار ثلثه او ربعه
او جزء من ثلاثة اجزاء منه الى غير ذلك وهذه هي التي تقتضي التجانس بين
المتناسبين وكون احدهما مشتملا على الآخر مع شيء زائد وعلى ما يتحقق
بين مقدارين لا يمكن ان يقال لواحد منهما اي هو من صاحبه وهو
لا يقتضي كون الازيد والانقص لوجوه المذكور من نوع واحد بل
قد يتحقق بين مقدارين مختلفين ماهية ولهذا عرف ارشميدس
الخط المستقيم بانه اقصر الخطوط الواصلة بين النقطتين مع اختلاف

الخط المستقيم والخطوط المستديرة بالفصول المنوعة عندهم
واذا تمهد هذا فليس لقائل ان يقول اذا انتصف كل واحد من متفقة
الضلعين ومختلفهما بانها ازيد وانقص من الاخرى فلا بد ان تكون
بحيث يمكن ان تتصف بالمساواة معها اذ الزيادة عبارة عن كون
احد الشيئين مشتملا على مثل الآخر وشيء به يزيد عليه لانا نقول
قد نجد ما يمكن ان يصير مقدارا اعظم من الاعظم بدون ان يصير مساويا
له كما اذا افرضنا درجة واحدة من الدائرة تتحرك بحركة الفرجار
الى ان تبلغ نصف الدور فتصير اعظم من القطر مع انها كانت
اصغر منه دون ان تصير في الوصول الى شيء من حدود الحركة
مساوية له فاعرفه فانه دقيق حقيق بالتحقيق واعلم ان ما ذكرناه
وان كان مخالفا لما عليه المحدثون من ان بين الخط المستقيم والخط
المستدير وكذا بين الخطوط المستديرة التي ليست تحديبا لها على
سنو واحد نسبة اصلا لا متصية ولا بعدية ولكن القدماء
وهم اكثر شيدوا على ان بينها تحقق النسبة ولكن لا مطلق المتصية
توجد فيتصف بالمفاوتة مفاوتة متصية دون المساواة وسائر

سائر النسب العددية وما يقال من ان النسبة نوع الاتفاق

والتجانس فيكون المراد منها العددية فقط دون الصمية فصل

في اثبات الهيولى اي جوهر ليس في نفسه واحدا اتصال ولا

منفصلا بالانفصال يقبل الصورة الجسمية التي هي الممتد الجوهري

فانه لا نزاع بين جمهور العقلاء في ثبوت ما يصدق عليه هو هيولوية

وسماها اي امر يقبل الاتصال والانفصال الذين يطران في الحس على

انواع الاجسام المحسوسة من حيث هي اجسام ويقبل الهيئات النطفية

والحيوانية والطينية والرمادية وغير ذلك وذلك الامر هو المسمى بالمادة

او الهيولى او الشخة على اختلاف العبارات ووجودها على حسب

هذا المفهوم مسلم فانه اذا قيل تكون الحيوان من الطين او خلق الانسان

من نطفة ابيه فلا يخلو اما ان يكون الطين باقيا طينا او النطفة باقية

نطفة وهو حيوان او انسان حتى يكون في حالة ولحمة طينا وحيوانا

او نطفة وجسد انسان وهو محال واما ان يكون بطلت النطفة بكليتها

حتى لم يبق منها شيء اصلا وكذا الطين ثم حصل انسان او حيوان فما

صار النطفة انسانا وما خلق الحيوان من الطين بل ذلك شيء

آخر باطل بكليته وهذا شئ آخر حصل جديدا لجميع اجزائه

وامّا ان يكون الجوهر الذي كانت فيه الهيأة المنفصلة

او الطبيعيّة بطلت عنه تلك الهيأة وحصلت فيه هيأة

انسان او هيأة حيوان والقسمان الاولان باطلان لانعقادهما

المكافئة لان كل من ذرع بل لم ينبت منه شئ او تزوج ليكون له

ولد فجاء ولد لذرعه او تزوجه وبقي بين ولادته وعدم ولادته

وان عاد ما ذهب لا يلتفت اليه ويكذب به الحاس فظهر ان

من حيث المفهوم المذكور هما وقع فيهما خلاف فما الكثر اع في

ان ذلك الامر جزاء لا يجتزى اصلا او ما في حكمهما ينقسم في

حسه او في تجويز من منذ هبة او غير متناهية كما ذهب اليه المتكلمون او ايسا

صعار جسما به لا يكون انقسامها في الخارج كما هو مذهب ذي مقراطيس

او نصف الجسم هباء جسيما كما هو رأي جماعة من الاقدمين او امرا

اصح المذاهب الثلثة الاول واحتجه بالشخص كثيرة

وقد اقام فضلاء الحكماء ما قاموا الحجج على بطلان هذه الآراء

الآراء تتفق على ان ما يقبل الانفصال والاتصال في الاجسام
شيء واحد بالشخص لا كثرة له في حد ذاته بحسب نفس الامر
محفوظ الوجود في حالتي الانفصال والاتصال وهو الهيولى
الاولى عندهم واتفقوا ايضا على ان الجسم من حيث هو جسم الذي
هو جنس الانواع الطبيعية بوجه ما هية مركبة من جنس هو الجوهر
وفصل هو مفهوم قولنا ممتد في الجهات الثلث واما وقع الاختلاف
في ان الجسم بالمعنى المذكور هل هو بسيط في الخارج او مركب فيه
من مادة وصورة شاذ بان جنسه وفصله وعلى تقدير تركبه هل
هو مركب من جوهر وعرض او من جواهر فالاول ماذهب
اليه افلاطون الالهي على ما هو المشهور ومن سبقه وتبعهم
الشيخ المقتول في حكمة الاشراق والثاني ما اختاره في التلويحات
والثالث مذهب ارسطو ومن تابعه كالشيخين ابي نصر و
ابي علي ويتبع هذا الاختلاف اختلاف آخر وهو ان الجسم بما هو
جسم اذا طرء عليه الانفصال اما ان لا يبقى عرضا اصلا حقيقة شيء
يبقى وعلى تقدير الانعدام اهو عرض او جوهر هذا تحرير محل النزاع

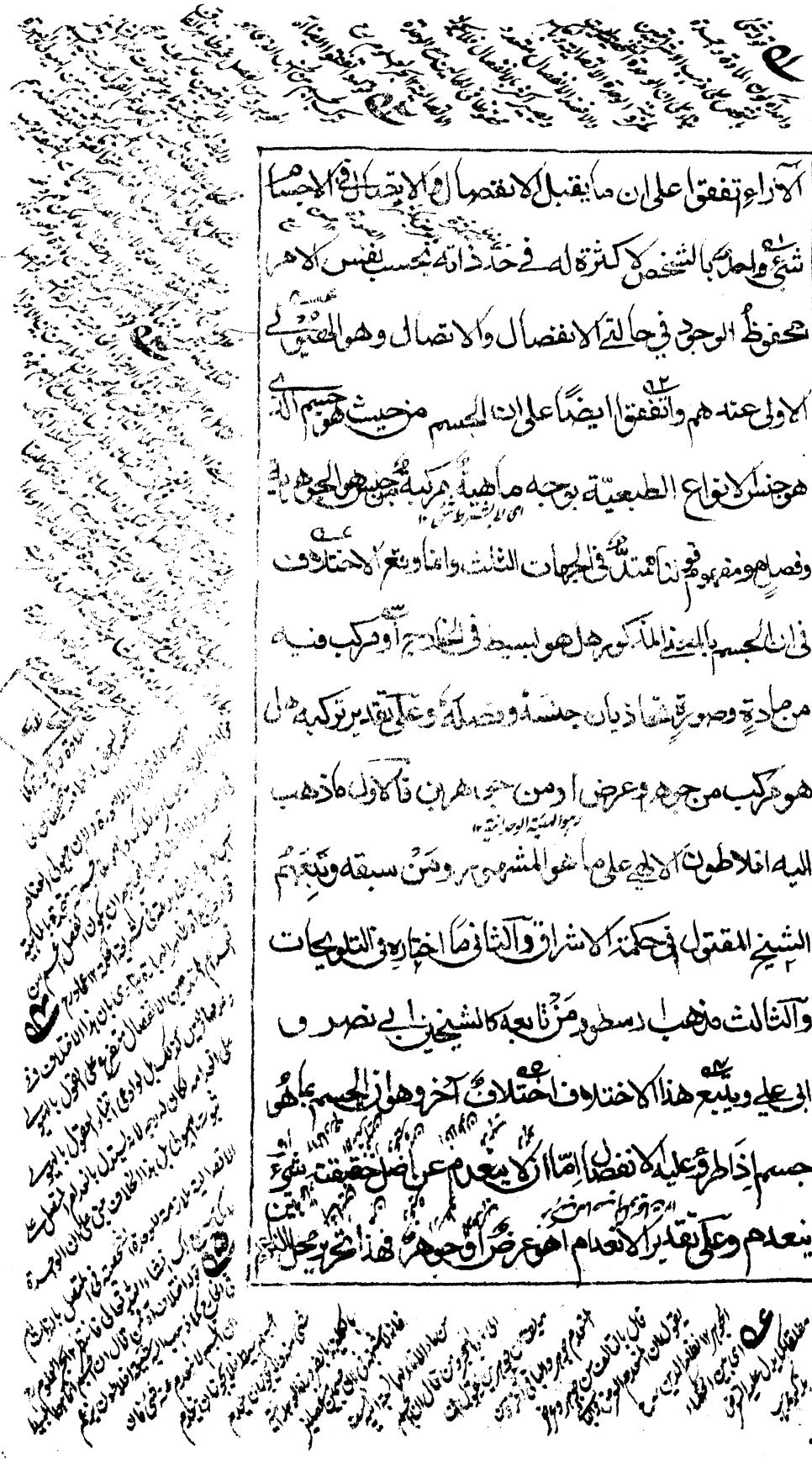

الفلاسفة واختار المصنف مذهب المشائين فقال كل جسم فهو
مركب من جزئين هما جوهران يحل احدهما في الآخر معنى حامل
الشيء في الشيء على ما ادى اليه نظري هو ان يكون وجوده في نفسه هو
بعينه وجوده لذلك الشيء وهذا اجود ما قيل في تعريفه حيث لا يرد عليه
شيء مما يرد على غيره وقد يفسر بالاختصاص بين شيئين بحيث
يكون الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الآخر ويرد عليه كون
الاعراض والصور الحالة في محل واحد بعضها حالا في بعض وينتقض ايضا
بكثير من الصور طردا وعكسا وقيل حلول الشيء في الشيء عبارة
عن كونه ساريا فيه مختصا به بحيث يكون الاشارة الى احدهما عين الاشارة
الى الآخر تحقيقا او تقديرا واعترض عليه بانه ينتقض بحلول الاطراف
في محالها كالنقطة في الخط والخط في السطح والسطح في الجسم ويحتمل
طرده بالاطراف المتداخلة واجيب عن الاول تارة بنفي وجود
الاطراف وتارة بتخصيص المعرف بالحلول السرياني وتارة بان
الاشارة الى الطرف اشارة الى ذي الطرف فان الاشارة الى
النقطة مثلا اشارة الى الخط الذي هي طرفه واكتفى باتحاد

باتحاد الاشارة من غير حاجة الى المسيران ويلزم على هذا ان يكون
المكان حالًا في المتمكن اذ الاشارة الى المكان اشارة الى الطرف
المتمكن لاتحادهما وضعًا والاشارة الى الطرف اشارة الى ذي الطرف
كما ذكر هذا اذا كان المكان هو السطح الباطن من الجسم
الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي واما اذا كان
البعد المجرد عن المادة فالنقض وارد على اي تقدير اللهم الا ان يقال
المراد بكون الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الآخران يكون
متحدين في الاشارة بحيث لا يمكن عند العقل تباينهما فيها وبهذا
يخرج الجواب عن النقض بالاطراف المتداخلة ومنهم من فسر الحلول
وامكان التفارق بين الاطراف في الاشارة الحسية عند تفارق محالها اه اصلاح
بالاختصاص الناعت واعترض عليه بانه ان اريد بالناعت ما يصح
بسببه حمل المنعوت به مواطاة فلا يصدق على
شيء من افراده وان اريد ما يمكن ان يشتق منه اسم يحمل
على المحل فيرد عليه اختصاص الكوكب بملكه وبالعكس وكذا
المال بصاحبه والجسم بمكانه بل المعروض بعارضه وما اجاب به
عنه بعض المحققين بالفرق بين الاشتقاق الجعلي

وغيره محل تأمل وقد يقال المراد بالمناعة ما يمكن ان يشتق
منه اسم يحمل على المحل ولا نسلم ان المتمكن مشتق من المكان
بل من التمكن والمتجسم من الجسم بل من التجسم وكذا في اشباه ذلك
اقول معنى قولهم ان لا يكون السواد مثلا حالا في الجسم بل الاسودية
وفساده ظاهر ثم لا يخفى ان قيد الاختصاص لا حاجة اليه هو للنعت
بالنسبة الى المنعوت بوجه ما يمتاز عن غيره بما يهمه وهو كاف في المقصد
وان لم يكن ماهيته معلومة بالكنه اذ لا غرض فيه يعتد به وقد
عرف المحال بتعريفات اخر ليس شيء منها خاليا عن المحال و
دفع بعضها بما هو امور خارجية لظاهر الامر والتعليل في ذلك
لا يوذن كثير طائل وليس المحل المنوي للاعراض والحال
الصورة الجسمية وبرهانه ان بعض الاجسام القابلة
للانفكاك مثل الماء والنار يجب ان يكون في نفسه متصلا واحدا اتفاقا
قسمة الجسم الى الاجزاء المقدارية ثلثة انفكاكية تحدث كثرة
بالفعل فالخارج لا يخرج جزئياتها منه الى الفعل الا متناهية العدد
منقسمة بالامكان لا الى نهاية على ما يراه جمهور الحكماء و

وهي منقسمة الى الكمية والقطع ووهمية جزئية تحدث
كثرة في التوهم كذلك وعقلية كلية تستوعب جملة
الاجزاء الممكنة الانفراض بلا تناه في ملاحظة العقل
ملاحظة اجمالية بسيطة واما القسمة التي هي بسبب عروض
عرضين مختلفين سواء كانا قارين كما في البلقة او غير قارين
كما في حصول عما ستين او محاذاتين في حسم واحد فبعضهم
الحقها بالضرب الاول منها وبعضهم بالثاني وقد يقال بالتفصيل والحق
ان اختلاف العرضين ليس مبدأ للانقسام الخارجي بل يستلزم
حكم العقل بالتثنية المعروض لهما بحسب حالة خارجية عروضهما
في الخارج حكما صادقا مطابقا للواقع فلا بأس بعدها كحق آخر
من القسمة بهذا الاعتبار والقسمة المقدارية بانحائها انما تطرء
على الجسم بعد عروض المقدار اي الجسمية التعليمية التي بحسبها
يصير الجسم ذا مساحة متناهية او غير متناهية الا ان القسمة
الفكية تلحقه لاستعداد المادة وهي التي تقبلها وتجتمع معها
وليس لنفس المقدار التعليمي تهيؤ لقبولها بل تعينه

واعلم انه ليس المراد بالحقيقة ههنا ما يقابل العوارض المادية سواء كانت
البسط من الجسم ونفسه كما اشرنا اليه سابقا من ان ما يصدق
عليه مفهوم المادة مما لا نزاع فيه لاحد والوهمية الجزئية ملحقة
لكونه ذا مكية اتصالية فهي من عوارض المقدار بحسب نفس ذاته
وان كانت نفس ذاته مما يحتاج الى المادة مطلقا لا
في كونه منقسما واما الفرضية العقلية فانها وان لحقت
المقدار المتعاينة لكن عروضها له كونه ممتدا مطلق
الامتداد مع قطع النظر عن مراتب تعيناتها المقدارية
فهي بالحقيقة تعرض الجوهر الجسمي لذاته والاجسام بما هي اجسام
لا تتفاوت في صحة قبولها لانحاء الاقسام اللهم الا مما نعرف خارج عن
كونها جسما مطلقا كما سيأتي بيانه ولفظ القبول
يطلق بالاشتراك اللفظي على معنيين احدهما مطلق الاتصاف
بالامكان سواء كان وجود الموصوف مقدما على وجود الصفة بالزمان
او لا والثاني الانفعال التجددي ويقال له القوة والاستعداد
ايضا وهو عبارة عن امكان اتصاف شيء بصفة لم تحصل له بعد

تبعه مع وجود حالة يحصل بها هذا المعنى والقبول بهذا المعنى لا
يجامع الفعلية والحصول في شيء بل اذا طرء عليه تلك الصفة
بطل هذا المعنى والتقابل بينهما تقابل العدم والملكة وان عرض لهما
تقابل التضايف باعتبار يخالف المعنى الاول وما يقال من ان القابل وجوده
مع المقبول لا ينافي ما ذكرناه اذ ليس المراد منه ان القبول في وقت كونه بالفعل
او من حيث هو قابل يجب في وجوده مع المقبول بل المدعى ان ذات القابل
حصول القبول فيها يجب ان يكون بحالة ولا لم يكن لقابل والقوة
وكما ان القبول بمعنى الاستعداد لا يجامع الفعلية فما يشابهه كذلك
القابل بما هو قابل لا يجامع المقبول بما هو كذلك وهذا هو السر في
التقابل هناك حقيقي وهنا اشتهر ذلك لا مشابهة الذي لا نوع
مشابهة بالقوة الاستعدادية باعتبار العقل ويصدق ايضا
عليه اسم القبول فانه بمعنى سلب ضرورة وفعلية الوجود او العدم
سلبا تحصيليا حين تحصل احدهما من جانب العلة باستطراق حصة
الذات فان العقل اذا حلل الموجود مثلا يجد فيه حظة ما هية
ما هية ووجود يحكم بان الوجود ليس ثابتا الحاصية

من حيث هي هي بل يثبت لها في مرتبة متاخرة عن تلك
المرتبة نحوا ما من التاخر وان كانت محفوظة بالوجود في نفس الامر
كالابل السيالات فانها لم يسبقها الامكان بمعنى القوة
الاستعدادية التي لا تجتمع مع وجود الشيء والامكان الذي
يعرض لها ولغيرها من الفاسدات وهو قسيم ضرورة الوجود
والعدم غير منفك عنهما حين وجودها لكن كل واحد
من مفهومي القوة والامكان الذاتي والاستعدادي
مع الفعلية التي بازائه يوجب اختلاف جهتين سواء
كانتا بحسب التحليل الذهني او بحسب الانقسام الخارجي
وسيأتي زيادة تفصيل ولفظ الاتصال يدل بالاشتراك
على معان بعضها صفة لشيء لا بقياسه الى غيره وبعضها
صفة لشيء بقياسه الى غيره اما ما هو صفة حقيقية فهو اثنان
احدهما كون الشيء في حد ذاته ومرتبة ماهيته صالحا لان ينتزع منه
الامتدادات الثلثة المتقاطعة وهذا المعنى فصل للجوهر وثابت
الجسم في حد نفسه اذ هو في تلك المرتبة مصداق الحمل متصل والممتد مع

مع قطع النظر عن جميع العوارض فانفصاله وامتداده
نفس متصليته وممتديته لا امر يقوم به فيصير منشاء
لصدق المتصل عليه ومصداقا له سواء كان الجسم مجرد الصورة
الجوهرية او مركبا منها ومن جوهر آخر على اختلاف رأي افلاطون وارسطاطاليس
والدليل على ان الاسم المتصل بهذا المعنى يطلق على الصورة الجوهرية كلام
الشيخ في فصل من فصول الحيوان الشفاء معقود لبيان ان المقادير
اعراض في هذه العبارة واما الكميات المتصلة فهي مقادير الابعاد
واما الجسم الذي هو الكم فهو مقدار المتصل الذي هو الجسم يعني
الصورة لا يقال لو كان الجسم في حد نفسه متصلا لا يمكن فيه
فرض شيء دون شيء ولكان قابلا للقسمة الى الاجزاء المقدارية
فيكون نوعا من الكم وكان هذا المعنى عرضا للكم المتصل
لذاته ولغيره بواسطته لانا نقول لا نسلم ان مجرد امتداد الجسم في ذاته
يساوق قبول الانقسام الى الاجزاء المقدارية بالفعل بل انما يصح
ذلك بعد عروض المقدار له اذ ما لم يتعين ذهاب امتداداته لم يتصور فيه
فرض حيز معين دون حيز معين والجسم في مرتبة ذاته هيت

في الابعاد من دون تعين امتداده وتقدم انبساطه لان ذلك
المعنى انما يحصل له في مرتبة متاخرة عن ذاته بذاته قال الشيخ في
التعليقات اذا قلنا جزء من جسم فمعناه جزء من مقدار
الجسم فان الجسم بما هو جسم ليس هو جزءا ولا كلا ومثاله
في المنفصل اذا قلنا جسمان من جملة خمسة اجسام فمعناه
اثنان من جملة خمسة اعداد عرضت للجسم بما هو جسم
ليس بواحد وكثير وتاليهما كون الشيء بحيث يوجد بين اجزائه
بعد فرض وقوعه احد وهو مشتركة والمتصل بهذا المعنى يطلق
على فصل الكم ومن خواصه قبول الانقسام بغير نهاية واما الآخر
فهو ايضا معنيان احدهما كون المقدار متحد النهاية بمقدار آخر سواء
كانا موجودين او موهومين ويقال لذلك المقدار انه متصل
بالثاني بهذا المعنى والثاني كون الجسم بحيث يتأتى تحريك جسم آخر ويقال
لذلك الجسم انه متصل بالثاني بهذا المعنى وهذا المعنى من عوارض
الكم المنفصل مطلقا او من جهة ما هو كذا كما اتصال خطي الزاوية
واتصال الاعضاء بعضها ببعض واتصال المحكوم بالرباطات و

والرباطات بالعظام وبالجملة كل مماس يكون عسر القبول
لمقابل المماسة واذا تقرر ما ذكرناه من شرح الالفاظ الثلثة
فنقول لما علمت ان القبول بمعنى الاستعداد لا يجامع الفعل
لكونهما متقابلين تقابل العدم والملكة او التضايف وكذلك
لا يجتمع المستعد من حيث انه مستعد مع المستعد له
من حيث هو كذلك كما اشرنا اليه فاعلم ان الذات الواحدة
لا يمكن كونها مبدءً لهذين الامرين الا بجهتين مختلفتين
واذا اعدت الكلام الى مبدء تينك الجهتين ينتهي
بالاخرة الى جهتين في حقيقة الذات فيلزم من تركبها من جزء به يكون
بالقوة ومن جزء آخر به يكون بالفعل وقد صار ي امر من اراد ان
تكثر ذات الجسم بما هو جسم ان يثبت له في حد ذاته حيثيتي الفعل
والقبول بالمعنى الاخير ولهذا المعنى قال المصان بعض الاجسام
القابلة للانفكاك يجب ان يكون في نفسه متصلا واحدا يعني
ان الجسم قبل كونه منفصلا يجب ان يكون متصلا قبليةً
زمانيةً والدليل عليه قوته والا اي وان لم يكن شيء مما يقبل

الانقسام من الاجسام التي تكلمنا كالماء والنار قبل كالانفصال

متصلا حقيقيا كما انه متصل حسي لزم الجزء الذي لا يتجزى

او ما في حكمه من الخط والسطح الجوهريين وسنعلم من كلام

ابطالها بمثل ما مر وبيان اللزوم ان كل كثرة بالفعل يجب انتهاؤها

الى الواحد الذي لا كثرة فيه بالفعل فانقسام الجسم القابل للانفصال

الى كل واحد منها غير مشتمل على كثرة وانقسام بالفعل لو لم تكن

متصلا جسمية في حدود انفسها لزم احد الامور الثلثة

وهذه المتصلة لما كانت من نوع الاجسام القابلة للانفكاك

التي تكلمنا فلم تكن مما لا يقبل الانفصال الخارجي بل تكون قابلة

له فثبت ان بعض ما يقبل الانفصال الخارجي كان قبل

قبوله متصلا واحدا فبعض ما يقبل الانفصال قبولا بالمعنى الاول

يقبله قبولا بالمعنى الثاني وهذا ما ادعيناه وههنا بحث

وهو ان الذي ثبت بالبرهان ليس الا ان الماء مثلا اما

متصل واحد او مشتمل على متصل واحد لئلا يلزم تركبه من

الجزء الذي لا يتجزى ومما في حكمه مما لا ينقسم الا في جهة او في جهتين تقدا

قلنا ان نختار الشق الثاني ونقول انه مركب من الاجسام
الصغار القابلة للانقسام في الجهات وهما وفرضا وليس
شيء منها قابلا للانقسام قطعا وكسرا كما هو مذهب
ديمقراطيس من ان مبادي الاجسام اجسام صغار
صلبة قابلة للقسمة الذهنية دون الخارجية فهي وان كانت
متصلة في نفسها منفصلا كل منها عن الآخر لكنها
غير قابلة لطريان شيء من الفصل والوصل عليها مع ان
مدار اثبات الهيولى على هذا الوجه على طريان شيء منهما على ذات
الجسم كما مرت الاشارة اليه واجيب عنه بابطال
الاجسام الديمقراطيسية بان كلا من القسمة الوهمية
او الفرضية او التي باختلاف عرضين قارين او غير قارين
يحدث كثرة في المقسوم متشابهة ومشابهة للكل في
الماهية والافراد المتماثلة متضاهية في الاحكام بحسب
نفس الماهية فما يصح على فرد من افراد حقيقة واحدة
يصح على جميعها وان منع عنه مانع خارجي فهو غير قادح في جواز

٦٩

بالفرقة وهو بعيد ذكره ذلك
وانت قد عرفت ان الجزء
الاول الخارجية للجسم
متفقة على الاتصال فلا يمكن
تقسيمه من هذا القبيل فافهم
التشقيق وفيه نظر ١٢
لا نقف مع الاجزاء ١٢
بالفاء والالف مع الجارة
بغير الف ١٢
لجواز ان يكون ١٢
يوجد فيه ١٢
بالواو ١٢ اي علت
عليه ١٢

وقوعها نظرا الى نفس الذات من حيث هي هي فانصالك الاجسام
بالانفصال ليستلزم جواز انفصالها اجزائها المتصلة بالانفصال الما فيتها
والتحامها اجزائها المتصلة ليستلزم جواز اتصالك الاجسام بالالتحام
كذلك وان صدها عن الفصل والوصل صادٌّ لاحقٌ وعائقٌ
عنهما عائقٌ خارجٌ فهو لا يوجب استنكاف حقيقتها عنها فاذن
انفصال كل من تلك الاجسام كاشف عن قوة قبول القسمة الخارجية
وانفصال كل اثنين منها عن جواز طريان الاتصال بينهما عليهما
وهذا هو تقرير البرهان المشهور على ابطال هذا المذهب ومما يجب
ان يعلم ان الحجة المذكورة لا تبتني على كون تلك الاجسام
متحدة الماهية كما هو المسلم عند صاحب هذا المذهب
على ما نقل عنه حتى قيل ان القياس جرى جدلي اذ على تقدير كون
الاجسام المذكورة متخالفة الانواع ليس منشأ تخالفها
النوعي هو الصورة الامتدادية لانها نوع واحد كما سيأتي بل صورة
اخرى نوعية والمقصد اثبات ان الطبيعة الامتدادية بما
هي هي لا تأبى الانفصال والاتصال وهو المحوج الى المادة ومع قطع النظر

عن هذا النظر فجسم مفرد منها يؤدي الى المحال ولا حاجة الى
اخذ كونه مماثلا لجسم آخر منها فان اشتراك اجزائه المقدارية
معه في الطبيعة النوعية يقتضي ان يصح عليها ما يصح عليه
وبالعكس فكما ان احد جزئيه متصل بالجزء الآخر ومجموعهما
منفصل عن غيره فكذلك يصح انفصال الجزئين واتصالهما
بغيرهما تحقيقا للمعنى اشتراك الكل وجزئه في نوع واحد واعتبر
عليه بان ههنا ومغالطة باشتراك اللفظ وهو ان ما يقبله
الاجسام الدمقراطيسية ليس الا انفصالا خلقيا واتصالا
فطريا فالقبول ههنا بمعنى مطلق الموصوفية في بادئ الامر وكيف كان
ان يقاس عليه استعداد طريان الانفصال والاتصال فان مقتضى
كون كل ما صح لفرد من افراد الطبيعة النوعية صح لسائر
الافراد بحسب نفس الماهية ليس الا كون الاتصال الطارئ لها بدلا عن
الانفصال والانفصال الطارئ لها بدلا عن الاتصال هكذا ذاتيا في ابتداء الخلقة
امكانا استعداديا لطريان الانفصال والاتصال في الخارج وسيأتي تمام البرهان
على اثبات المطلوب ههنا وذلك وتوضيحه ان قسمة الانفكاكية عند

المشائين الى زوال جوهر ممتد وحدوث جوهر بين ممتدين و
هذا هو المحوج الى الهيولى الاولى كما علمت وبمجرد امكان القسمة امكانا ذاتيا
خطيرا لا يستلزم ان يكون له قابل غير نفس الاتصال اى ما هو متصل
بذاته وكذلك بمجرد كون الشيء متصلا بنفسه من دون حدوث
هذا المعنى فيه لا يستوجب ان يكون لوجوده محامل سواه كما
ان امكان العدم وكذلك حصول الوجود في الحركات لا يقتضي ان يكون
لها قوابل سوى ذواتها المجردة بل المحوج الى القابل استعداد العدم
او الوجود ولفظ الامكان مشترك بين هذين المعنيين فان امكان
الشيء بمعنى الاستعداد له لا يجامع حصوله فله قابل آخر غير ذاته بخلاف
امكان شيء بالمعنى الآخر فانه لا يأبى الاجتماع معه والاجتماع اصلا فلا يحتاج
فيه الى قابل لذلك الشيء غير ذاته وقد اجاب عنه بعض الاعاظم بان
قبول القسمة الوهمية مساوق لامكان القسمة الانفكاكية بالنظر الى
نفس طبيعة الامتداد ان منع عنها مانع لازم او غير لازم كالصوفة النوعية
للفلك والكلية والصغر في بعض الاجسام اذ لو امتنع الانفكاك الخارجي على الجواهر
الامتدادي لذاته لكان فرض الانقسام فيه من لا وسام لاختراعية ولم يكن فرق

فرق بين فرض الانقسام فيه وبين فرضه في المجردات ولا شك ان
الانقسام الوهمي من المعاني الانتزاعية خصوصا اذا كان منشؤه
اختلاف عرضين حالين فيه اقول هذا منقوض بالزمان فانه عندهم مقدار
متصل قابل للانقسام الوهمي غير قابل للانقسام الخارجي وايضا توهم
القسمة لا يوجب تجويز وقوعها في الخارج وتجويز العقل وقوع شيء
لا يساوق امكانه وقوعه فربما جوز العقل تحقق شيء في بادي النظر
ثم اقيم البرهان على خلافه واذا لم يكن امر ممتد قابلا للانقسام يجب
منع على الملازمة في قوله اذ لو استمر الخ اه حامد رح
في الخارج لا يلزم ان يكون توهم القسمة فيه من قبيل توهم القسمة
المجردات فان الذي لا امتداد له ولا وضع له لا مجال للوهم ان يتوهم فيه
شيئا دون شيء ويمكن ان يقال في ابطال هذا المذهب ان كل واحد
ثمرة الحجة ذكره الامام في شرح الاشارات اه مذهب دیمقراطیس اه
من تلك الاجسام لو كان بسيطا اي يكون له طبيعة واحدة
كان كريا الشكل لما سيجيء من ان الشكل الطبيعي للجسم البسيط هو الكرة
ولو كان كذلك لحصلت الفرج فيما بين تلك الاجسام لان
ملاقاة الكرات بعضها مع بعض لظواهرها انما هي بالنقطة فيكون
ذلك قولا بالخلاء وهو محال كما ستعرف وان لم يكن بسيطا

بل يكون مركبا من اجسام مختلفة الطبائع فلم يكن متصلا واحدا

هف ولما ثبت ان الجسم المتصل قابل للانفصال بمعنى انه يجوز ان يطرء

عليه الانفصال في الخارج فيقول ويلزم من هذا اثبات الهيولى

في الاجسام كلها وبين الملازمة بقوله لان ذلك المتصل قابل

للانفصال فالقابل للانفصال في الحقيقة اما ان يكون هو المقدار

اي الجسم التعليمي واختلفوا فيه فقيل انه عرض متصل يمكن فيه فرض ابعاد

ثلثة متقاطعة بالقوائم وانصاله غير اتصال الجواهر الممتدة فعلى هذا

يكون هناك متصلان بالذات احدهما جوهر والآخر عرض مختلفان في

الوضع والاشارة ولا يخفى سخافته وقيل للصورة الجسمية اتصال بالعرض بتبعية

اتصال الجسم التعليمي وفيه انك قد علمت ان الجسم في مرتبة ماهيته متصل

وفصل الكلي مفهوم قولنا قابل للابعاد الثلثة على الاطلاق وقيل هو

مجموع امور ثلثة هي الطول والعرض والعمق للجسم وفيه ان هذه الابعاد ليست

موجودة في الجسم بالفصل والجسم التعليمي موجود فيه بالفعل و

قيل في الجسم اتصال واحد منسوب الى الصورة الجسمية بالذات والى

مقاديرها بالعرض فح اما ان يراد بالجسم التعليمي نفس تعين امتداد

امتداد الجسم تحدد انبساطه فيلزم ان لا يكون من مقولة الكم

واما ان يراد به الصورة الجوهرية مع تعين امتداداتها او مع الحيثية

المذكورة فكان له اتصال باعتبار امر خارج عنه بل بسبب اشتماله

على الصورة الجسمية وهذا هو الذي اختاره المحققون ويوافقه

كلام الشيخ في الشفاء والتعليقات وكلام بهمنيار في التحصيل

وتوضيحه ما افاده بعضهم من انه ليس في الجسم الا ممتد واحد

في الجهات فاذا اعتبر ذلك الممتد في الجواهر على الاطلاق بدون تعين امتداد

تعينا مقداريا متى كان مقدارا مطلقا او مقدارا مخصوصا فكان

بهذا الاعتبار صورة جسمية وجوهرا واذا اعتبر من حيث هو متعين

بتعين ما كان جسما تعليميا مطلقا واذا اعتبر من حيث هو متعين

بتعين مخصوص كان جسما تعليميا مخصوصا واورد عليه انه

يلزم ان لا يكون الجسم التعليمي عرضا بل يكون مركبا من جوهر

هو الجسمية وعرض هو تعين الامتداد وما اجاب عنه

بعض المحققين وحاصله ان المفهوم المركب من الجوهر عند القائه

والعرض وان لم يكن جوهرا اذ لا يكون له محل اصلا ولكن المركب

بل يكون مركبا من اجسام مختلفة الطبائع فلم يكن متصلا واحدا

هف ولا ثبت ان الجسم المتصل قابل للانفصال بمعنى انه يجوز ان يطرء

عليه الانفصال في الخارج فيقول ويلزم من هذا اثبات الهيولى

في الاجسام كلها وبين الملازمة بقوله لان ذلك المتصل قابل

للانفصال فالقابل للانفصال في الحقيقة اما ان يكون هو المقدار

اي الجسم التعليمي واختلفوا فيه فقيل انه عرض متصل يكون فيه فرض ابعاد

ثلثة متقاطعة بالقوائم واتصاله غير اتصال الجواهر الممتدة فعلى هذا

يكون هناك متصلان بالذات احدهما جوهر والآخر عرض مختلفان في

الوضع والاشارة ولا يخفى ضعف هذا القول وقيل الصورة الجسمية المتصلة بالعرض بتبعية

اتصال الجسم التعليمي وفيه انك قد علمت ان الجسم في مرتبة ماهيته منفصل

وفصله ليكون مفهوم قولنا قابل الابعاد الثلثة على الاطلاق وقيل هو

مجموع امور ثلثة هي الطول والعرض والعمق للجسم وفيه ان هذه الابعاد ليست

موجودة في الجسم بالفعل والجسم التعليمي موجود فيه بالفعل و

قيل في الجسم اتصال واحد منسوب الى الصورة الجسمية بالذات والى

مقاديرها بالعرض فح اما ان يراد بالجسم التعليمي نفس تعين امتداد

امتداد الجسم تحدد بانبساطه فيلزم ان لا يكون من مقولة الكم

واما ان يراد به الصورة الجوهرية مع تعين امتداداتها اى مع الحيثية

المذكورة فكان له اتصال لا باعتبار امر خارج عنه بل بسبب اشتماله

على الصورة الجسمية وهذا هو الذي ختار المحققون ويوافقه

كلام الشيخ في الشفاء والتعليقات وكلام جمهور في التحصيل

وتوضيحه ما افاده بعضهم من انه ليس في الجسم الا ممتد واحد

في الجهات فاذا اعتبر ذلك الممتد في الجواهر على الاطلاق بدون تعين امتداد

تعينا مقداريا متى كان مقدارا مطلقا او مقدارا مخصوصا فكان

بهذا الاعتبار صورة جسمية وجوهرا واذا اعتبر من حيث هو متعين

بتعين ما كان جسما تعليميا مطلقا واذا اعتبر من حيث هو متعين

بتعين مخصوص كان جسما تعليميا مخصوصا واورد عليه انه

يلزم ان لا يكون الجسم التعليمي عرضا بل يكون مركبا من جوهر

هو الجسمية وعرض هو تعين الامتداد وما اجاب عنه

بعض المحققين وحاصله ان المفهوم المركب من الجوهر عند

والعرض وان لم يكن جوهرا اذ لا يكون له محل اصلا ولكن المركب

من معنى الجوهر عند مثبتي الهيولى حيث اخذ والموضوع في
تعريفه بدل المحل والعرض لا يلزم ان لا يصدق عليه
العرض ١٢
تعريف العرض اذ لا اخفاء في ان المجموع المركب من الصورة
وحيثيتها العرضية مندرج تحت تعريف العرض فان الهيولى
وان لم تكن بالنسبة الى الصورة وحدها موضوعا لاحتياجها في التقوم
اليها لكنها انما تكون موضوعا بالنسبة الى المجموع المركب منها و
من العرض لعدم احتياجها الى المجموع من حيث هو مجموع
فليس بشئ لان اصل الاشكال هو ان الجسم التعليمي لو كان مركبا
من جوهر وعرض لم يكن جوهرا ولا عرضا اذ لا يكون ح موجودا
حقيقيا له وحدة حقيقية بل امرا اعتباريا له وحدة اعتبارية
فلا يكون من اقسام شئ منهما اذ الوحدة في التقسيمات معتبرة على ما
بين في موضعه وبما ذكر لا يندفع هذا الاشكال ١٢
للمقدار او معنى آخر لا سبيل الى الاول والثاني والا لزم اجتماع
الاتصال والانفصال في حالة واحدة والقابل مع ما يلزمه يجب وجوده
مع القبول اذ لم يكن سلبا محضا والا نفسا اما ان يكون وجوديا كان

فكان عبارة عن حدوث متصلين او عدم ملكة ان كان عبارة عن زوال
الاتصال عما من شانه ان يكون متصلا فتعين ان يكون القابل
معنى آخر وهو المعنى الهيولى اعلم ان اصحاب المعلم الاول في اثبات الهيولى التي هي
احد جزئي الجسم الجوهري على رأيهم حجتان الاولى ما ذكره المصنف تحريرها انه
لا شك ان في الجسم جوهرا متصلا في نفسه او مستلزما لا متصل في
نفسه هو المقدار وعلى كل من التقديرين لا شك ان في الجسم شيئا
يقبل الاتصال والانفصال فنقول هذان الامران اي
الذي هو متصل في ذاته او متصل بالاتصال لازم والذي يقبل
الاتصال والانفصال يجب ان يكونا متغايرين بحسب الخارج اذ لو كان المتصل
او المستلزم للاتصال الذي هو الجوهر الممتد بعينه قابلا للاتصال
والانفصال لزم ان يقبل الشيء نفسه او المثلين احدهما لازم
والآخر عارض وذلك حين طريان الاتصال ويقبل ضده او عدمه
او ضد لازمه او عدم لازمه وذلك حين طريان الانفصال والتوالي
باسرها باطلة فكذا المقدم فالقابل للاتصال والانفصال في
الجسم شيء غير المقدار الذي هو متصل لذاته وغير الجوهر المتصل سواء
كان متصلا بذاته او بلازومه الذي هو المقدار على اختلاف في القولين بل القابل
معنى آخر هو المراد من الهيولى الاولى وتلخيصها بعد ما تمهد ان الجسم
من حيث هو جسم لا يعقل الا باتصال ما على نمط الشكل الثاني الجسم
قابل للانفصال وليس الاتصال نفسه بقابل للانفصال فليس الجسم

هو الاتصال نفسه واذ المريكن الاتصال خارجا عن حقيقة
الجسم ولا كل حقيقته فهو جزء الجسم فلة جزء آخر قبيل الانفصال والاتصال
وذلك الجزء لا محال جوهر محل الجوهر الممتد بذاته فهو الهيولى اما كونه
جوهرا فلبقائه في حالتي الاتصال والانفصال وتوارد الصور عليه ولو كان عرضا
يلزم من بقائه بقاء جوهر معه هو موضوعه وعلى التقديرين يلزم
بقاء جوهر سواء بقي معه عرض ولم يبق وهو المطلوب واما كونه محلا للجوهر
الممتد فلاتصافه بالوحدة الاتصالية والكثرة الانفصالية
لان الصورة الجسمية تصير واسطة لاتصافه بذينك المعنيين بل ان
اتصافه بالوحدة الاتصالية والكثرة الانفصالية عين اتصافه
بالصورة الواحدة والصور الكثيرة اذ المعنى بالوحدة الاتصالية
والكثرة الانفصالية هو الصورة الواحدة والصور المتعددة لا غير
كما سبقت الاشارة اليه من ان الاتصال عين حقيقة الممتد بذاته
واذا كانت الصورة الممتدة بنفسها نعتا لجوهر فالجوهر المنعوت يكون محلها
وفي هذه الحجة ابحاث البحث الاول ان بناءها على ثبوت الاتصال الذي
هو معنى الممتد الجوهري ونحن لا نقر في الجسم الا الاتصال الذي قيل انه
من فصول الكم وما سواه قسم وما قيل من ان الشمعة اذا شكلت المشمعة
باشكال مختلفة تغير ابعاده مع بقاء اتصال واحد فغير مسلم
فان الشمعة المبدلة لاشكال لا تخرق فيها اتصال وتوصل فتراق
فالمطولة منها اذا جعلت مستديرة يجتمع فيها اجزاء كانت متفرقة

والمدورة اذا جعلت مستطيلة يفترق عنها اجزاء كانت متصلة
فانفصال واحد مستمر مع تفرق الاتصالات وتقطع الامتداد اتكيف
يكون معيدا البحث الثاني ان الاتصال الذي يبطله الانفصال ثم يعود
مثله بعد زوال الانفصال لاشك في عرضيته فان الجسم عند توارد
الانفصال والاتصال عليه باقٍ بماهيته ونوعيته لا يتغير فيه جواب ما هو
وكل ما لا يتغير بتغيره جواب ما هو عن شيء فهو عرض فالاتصال الذي
يبطل بالانفصال عرض البحث الثالث انكم اثبتم في الجسم امتدادا جوهريا هو
الجسمية وامتدادا عرضيا هو المقدار التعليمي والامتداد من حيث هو
الامتداد حقيقة واحدة والحقيقة الواحدة لا تختلف بالجوهرية
والعرضية فاذا ثبت عرضية بعض افرادها عندكم على ما ذكرتم من حديث
تبدل اشكال الشمعة الواحدة فقد وجب عرضية الجميع وهذا
الايجاب الثالثة في الحقيقة ترجع الى نفي الصورة الممتدة الجوهرية كما هو
مذهب الشيخ الالهي في كتاب التلويحات وقد اجيب من قبل المشائين
اما عن الاول فبان الجسم من حيث هو جسم لا يتصور بدون قابليته
للابعاد الثلثة على نعت الاتصال ولهذا حدها واتها ولو لم يكن متصلا
في مرتبة ذاته لم يصح قوله المقدار كما قال الشيخ الرئيس في الحكمة الفارسية
حد ذات پيوسته است كه اگر گسسته بودي قابل ابعاد نبودي
والحاصل ان نفس ذات الجسمية بما هي هي لو لم تكن متصلة في مرتبة
جوهر الحقيقة بل كان اتصالها من قبل العارض كانت بحسب الوجود

امّا من المجرّد عن الجهات والابعاد وانّما منافاة الذات من الجواهر
الفردة متناهية او غير متناهية ثم يعرضها التعلق بالاحياز والجهات
ويلحقها الاتصال وقبول الانقسام لا الى غاية في مرتبة ثانية وكلاهما
باطلان فقابليته للابعاد امّا تتصور اذا كان متصلا بالذات وما
يثبت للجوهر في مرتبة ذاته فوجوهر فثبت الاتصال الجوهري اقول فيه نظر
وله جواب امّا النظر فهو ان هذا الكلام انما يتم لو ثبت امتناع
تقوم الجوهر بالعرض وهو غير تمام عندنا من جواز تركب الجسم من جوهر و
عرض هو الامتداد فالامتداد وان كان حاصلا في حد حقيقة الجسم
لكن لا يلزم على هذا المذهب كونه جوهرا لانّا نحن نجري الكلام في الجزء الاخر
للجسم عندهم فيلزم كونه متحيزا جوهريا كما لا يخفى على المتامل لانّا نقول
هذا بعينه منقوض بالصور التي اثبتم فان الهيولى عندكم وان كانت
متصلة باتصال يحصل لها من قبل الصورة لكنها في حد ذاتها ليست متصلة
ولا منفصلة فليكن الجسم وجزوه ايضا كذلك واما قولكم لو
لم يكن الجسم في حد ذاته متصلا يلزم ان يكون اجزاءه لا بتحيز كما
يستفاد من كلام الشيخ الرئيس في الحكمة الفارسية او التجرد عن
الاحياز فجوابه ان عدم اتصاله في ذاته لا يستلزم انفصاله
في ذاته ولا خلوه عن الاتصال والانفصال بحسب الواقع وانما يلزم ذلك
لو لزم من عدم اتصاله بحسب ذاته عدم اتصاله في الواقع بل يجوز ان
يكون الجسم ابدا امّا متصلا بالاتصال عارض او منفصلا بانفصال كذلك

حتى لا يلزم خلوه عنهما كالهيولى فانها عندكم في ذاتها لا متصلة ولا
منفصلة مع علم خلوها عن الحالتين في الواقع فقد ظهر ان قابلية
الابعاد وصلوحها لا يوجب ان يكون القابل متصلا في حد ذاته
واما الجواب فهو ان الهيولى وان لم يكن لها الاتصال لكن لا الانفصال
من قبل نفسها فانها بل بواسطة غيرها وهو الصورة الجسمية الواحدة
او المتعددة لكن لا يلزم شيء من المحذورات اذ ليس للهيولى مرتبة في
نفسها هو متقدمة على الاتصال والانفصال مطلقا عندهم بخلاف
الجسم بالقياس الى عارضه فان له مرتبة وجود يتحقق في نفس الامر
فلا يلزم خلو الهيولى عن الاتصال والانفصال والتعلق بالاحياز
والابعاد في نفس الامر وان لم يكن منشاء ذلك حيثية نفس
ذاتها فجوهرية الاتصال وتقوم الهيولى به يوجب ان لا يكون الهيولى
مرتبة في نفس الامر تكون بحسبها عارية عن الاحياز والابعاد وغير
ذلك واما لو كان عرضا فالمحالات بحذافيرها لازمة غير مندفعة
كما لا يخفى على ذي بصيرة ثاقبة وعن الثاني بان بقاء الجسم بنوعيته
في حالتي الاتصال والانفصال لا ينافي كونه متصلا جوهريا انما
يلزم المنافاة لو بقي كل شخصه في تينك الحالتين وليس كذلك و
اما القول بان كل ما لا يتغير بتغير جواب ما هو فهو عرض فانما
يصح لو لم يتغير بتغيره اشخاص الجوهر واما اذا تبدلت الاشخاص
بتبدل ذلك الشيء فلا يلزم عرضيته كما ان استمرار طبيعة نوعية

وحفظها تواردُ الاشخاصِ لا ينافي جوهريةَ تلك الاشخاصِ و
عن الثالث بانا لا نسلم ان مطلق الامتداد والاتصال مفهومٌ واحدٌ
وطبيعةٌ واحدةٌ بل ههنا اشتراكٌ لفظيٌّ لا غير يطلق تارةً على
مفهومٍ جوهريٍّ واخرى على مفهومٍ عرضيٍّ البحث الرابع هَبْ انّ
الجسمَ لا يخلو من اتصالٍ جوهريٍّ لكنه هو المقدار لا غير وليس في
الجسم متصل سواه وهو القابل للانفصال لا ما سُمّيَ موضوعاً مادةً
ولا يجدي قولكم انه لا يبقى مع الانفصال لان الذي يبطله الانفصال
هو الاتصال العارض لا الجوهري وبيانه ان لفظ الاتصال كما مرّ قد
يطلق على المعنى الاضافي الذي لا يتصور ان يعقل الا بين شيئين سواء
كانا متعددين في الخارج ثم يحدث او يتوهم بينهما اتصال او
يتصور الجسم المتصل الواحد اجزاء وهمية فيقال عليها انها متصلة
بعضها ببعض ويكون في الجسم اختلاف عرضين قارّين او
غير قارّين فيقال ان محل احدهما متصل بمحل الآخر ولا شك في عرضية
الاتصال بهذا المعنى النسبي وهو الذي يقابله الانفصال فلا يصلح ان يكون
جزءَ الامرِ جوهريٍّ محض وقد يطلق على المعنى الحقيقي الذي لا يستدعي
ان يكون بين شيئين وهذا اصطلاح خاصٌّ فيهم الكافة من لفظ الاتصال
وهو المتصل الجوهري على اصطلاحهم فلقائل ان يقول الاتصال بالمعنى الثاني
نفسُ الجسم وهو بعينه المقدار ولا يقابله الانفصال بل الانفصال يقابل الاتصال
بالمعنى الاول وهما يتعاقبان على الجسم مع بقائه بعينه في الحالتين واما ما يقال ان المتصل

شئ له امتداد فيلزم ان يكون محل الامتداد غيره فليس بشئ
فان هذه الاطلاقات عرفية وتجوزات لفظية لا يبتنى الحقائق
العلمية عليها وهذا مثل بعد بعيد وخط طويل فان هذه الاطلاقات
لا توجب زيادة البعدية على البعد والطول على الخط واطلاق صيغ
المشتقات بهذا الوجه شائع في باب الاموال العامة كالموجود بما هو موجود
فانه يعني الوجود فان قيل تواردت المقادير المختلفة بالصغر والكبر
على الجسم الواحد اذا تكاثف وتخلخل يوجب عرضية المقادير
فكيف حكمتم بجوهريتها يقال ان وجود التخلخل والتكاثف من فروع
وجود الهيولى فاذا لم يكن المقدار غير الجسم لا يتصور زيادة المقدار
او نقصانه من غير ورود مادة عليه وانفصالها عنه فان زيادة المقدار
على هذا التقدير بعينها زيادة اجزاء الجسم ونقصانه نقصانها
فرجع التخلخل والتكاثف الى تخلخل الجسم اللطيف بين اجزاء الجسم و
انفصاله عنها واجتماعها الحقيقيين وانما يحكم بالقيمة الصياحة
اذا وقعت في النار في غاية الضعف وكذلك الاستدلال بالقارورة
الممصوصة اذا كبت على الماء شيئا وقد شوهد عند
الكب الحبابات الدالة على خروج الهواء والاستدلال بالحكم
بان الماص لم يعط من الهواء بقدر ما ابتلع عنها حتى يلزم التخلخل
وذكر الشيخ الالهي في حكمة الاشراق انه قد جرب ترشيح بعض الادهان
من الزجاج فلا يمتنع مثل ذلك في الهواء الذي هو الطف من الدهن

وأما قولهم اشتراك الاجسام في الجسمية وافتراقها في المقادير يوجب
مغايرة المقدار للجسم فجوابه على ما في حكمة الاشراق بان اشتراكها في الجسمية
هو اشتراكها في نفس المقدارية المشتركة بين المقدار الصغير والكبير
واختلافها في المقادير هو اختلافها في خصوصيات الكبر والصغر وكما ان التفاوت
بين المقدار الكبير والصغير ليس لشيء زائد على المقدار بل بنفس المقدار
فكذلك اذا ابدل لفظ المقدار بالجسم لتفاوت بالصغير والكبير بالتفاوت
في المقادير يكون الاختلاف بنفس الجسمية لا غير ويرجع هذا الاختلاف
الى الاختلاف بالكمال والنقصان والشدة والضعف في نفس ماهية
الشيء على ما هو رأي الشيخ الالهي والقدماء من الرواقيين فانهم يجوزون
كون جوهر اقوى جوهرا من جواهر آخر كجواهر العالم الاعلى العقلي
وجواهر عالمنا الادنى الجرمي وكذا المحكومون بان حيوانا يكون
حسيوانيته اكثر ونفسه على التحريك اقوى كالانسان اشد واتم
في باب الحيوانية من حيوان يكون بخلاف ذلك كالبعوضة مثلا ولا
يفرقون بين الشدة والضعف في الكيف والزيادة والنقصان في
الكم في كونهما تفاوتا بالكمال والنقص في نفس الماهية سواء كانا في
الكيف او الكم او غير ذلك كالجوهرية والجسمية والحيوانية على ما ذكرنا
ولا يبالون بعدم اطلاق ادوات التفصيل والمبالغة في بعض الصور
على عرف اهل اللسان اذ ليس من دأب الحكماء الاقتصار في تصحيح المعاني
على مجاري العرف واقتناص الحقائق من الالفاظ ثم لا يخفى ان بين

بين كلامي الشيخ الالهي في حكمة الاشراق حيث حكم ببساطة الجسم و
جوهرية للمقدار وفي التلويحات حيث اختار انه مركب من جوهر يسماه
هيولى وعرض هو المقدار ابناء على تجويزه تركب نوع طبيعي من جوهر و
عرض مخالفة بحسب الظاهر لكن الشارحين لكلامه اجمعوا على عدم المنافاة
بينهما كما في الكتابين وفي المقصد الفرق يرجع الى تفاوت اصطلاحية فيهما
وتحقيق ذلك بان في الشمعة حين تبدل اشكاله مقدارين ثابت هو
جوهر لا يزيد ولا ينقص بتوارد الاشكال عليه ومتغير هو ذهاب المقادير
في الجوانب هو عرض في المقدار الذي هو جوهر ومجموعهما هو الجسم والجوهر
منهما هيولى على مصطلح التلويحات وذلك الامتداد الجوهري
هو الجسم على مصطلح حكمة الاشراق وهو الذي ليس بالنسبة الى الهيآت
والانواع المحصلة هيولى فلا مناقضة بين حكمه ببساطة الجسم وجوهرية
المقدار في احد الكتابين وحكمه بتركب الجسم وعرضية المقدار في الآخر
فان ذلك الجسم والامتداد غير هذا الجسم والامتداد فتوهم المناقضة انما
هو من اشتراك اللفظ اقول كلامه في بعض المواضع مثل المطارحات
وغيره صريح في انه بتكثر الاتصال والامتداد سيتحقق ما هو من عوارض
الكم وفي التلويحات ما رأينا شيئا يدل على ان ما سماه هيولى يكون
ممتدا بذاته او امتداد الجوهر سواء كان مقدارا او غير مقدار
واما التنافي بين تركب الجسم ببساطته بين الكتابين فهو بحاله
واعلم ان اتباع المشائين يفرقون بين مفهومي الممتد كما اشرنا سابقا

احدهما الصورة الجسمية عندهم وهو الممتد على الاطلاق الذي
بحسبه يصح فرض الخطوط الثلثة القائمة المتقاطعة في الجسم و
الآخر المقدار وهو المصحح لفرض الاجزاء الموهومة المشتركة الحدود
الحدود في الجسم والاول مقوم للجسم والآخر عرض فيه والامتداد
بالمعنى الاول لا يتفاوت فيه جسم وجسم ولا يكون بحسبه شئ
من الاجسام صغيرا او كبيرا او جزأ او كلا او عادا او معدودا
ولا مشاركا ولا مباينا بخلاف الثاني ولذا اشتهر بينهم انهم قائلون
بالامتدادين وليس كذلك بل لا يكون في الجسم عندهم الا امتداد
واحد لكنه اذا اخذ بما هو هو اي من دون تعين مقداري
فهو جوهر محض مقوم للجسم واذا اخذ على التعين للمقداري متناهيا
كان او غير متناه اي اخذ الجسم بحيث يمسح بكذا وكذا امتارا
او لا ينتهي المساحة ان توهم غير متناه فهو مقدار غير مقوم للجسم فيصدق
عليه معنى العرض وينظم الفرق بينهما عندهم حين تخلخل الجسم
وتكاثفه لا حين توارد الاشكال على الشمعة فان هناك يتبدل نفس
المقدار وههنا يتبدل عوارضه التي هي مراتب البسيطة في الطول والعرض
والعمق واما الشيخ الاشراقي فانكر الممتد بالمعنى الاول مطلقا واستدل
في كتبه عليه بوجوه ثلثة احدها انه لو قوم الجسم الموجود في الاعيان
بامتداد جوهري كان ذلك الامتداد اما كليا او جزئيا لا جائز ان
يكون كليا لان الكلي من حيث هو كلي لا وجود له في الاعيان

فلا يتقوم به ماهو موجود فيها ولا جائز ان يكون جزئيا لانه
ان كان هو الذي ثبت عرضيته وليس في الجسم غيره لم يكن في الجسم
امتداد جوهري وان كان في الجسم امتداد عرضي وآخر جوهري فذلك مع
كان الامتداد طبيعة واحدة ومفهوم واحد لا يختلف فيه جواب
ماهو فلا يكون بعض جزئياته جوهرا وبعضه عرضا ولما ثبت عرضية
البعض ثبت عرضية الباقي وثانيها انها لو كان في الجسم امتداد جوهري
لكان موجودا في كل الجسم وفي جزئه وماهو في الكل ابعد ماهو في الجزء
فيكون قابلا للتجزية لذاته فيكون كما مقداريا وثالثها انه اذا تخلخل الجسم
ان يتخلل الامتداد الجوهري كما كان وهو مقداره لا شك فليس في كل الجرم
المتخلخل الزائد مقداره الصورة الجرمية وهو محال وان لم يتخلل الامتداد
كما كان فهو اذن صار ازيد فالامتداد الجوهري كم لذاته فهو عرض
فالجوهر عرض هف واعترض العلامة الخفري على الوجه الاول
بما حاصله انه ان اراد بالكلي الكلي العقلي اخترت ان الممتد المقوم للجسم
العيني ليس كليا بهذا المعنى لانه لا يوجد في الخارج وان اراد به الكلي
الطبعي اي ما يصير معروضا للكلية اذا وجد في العقل اخترت انه
كلي باعتبار ماهيته وجزئي بتشخص الجسم قوله لا جائز ان يكون جزئيا
لانه ان كان هو الذي ثبت عرضيته وليس في الجسم غيره آه قلت ما ثبت
عرضيته انما هو امر ما عرضي هو تعين امتداده بالانقطاع اما مطلقا
او مخصوصا وهذا التعين ليس موافقا لمفهوم الممتد في الماهية ليلزم

من عرضيته عليه فيقول لما كان تشخص الشيء عند المحققين اما بنفس تحققه كما هو في
الشيء لانه هو او بنحو الوجود كما هو في الخارج والقائم بالموجود الحقيقي
كما هو في جماعة فالاعراض القائمة وسائر الاشياء عندهم ليس لها دخل
في افادة التشخص بل انما هي لوازم وامارات للتشخص فالممتد المقوم للجسم
العيني لو كان جزئيا وجودا في الخارج فيجب ان لا يكون مناط جزئيته
الامور العارضة له لامتناع كونها من اللوازم والعلامات فاذا صار ذلك
الممتد جزئيا معينا في الخارج مع قطع النظر عن العوارض فهو اما غير
المقدار وقد ثبت عرضيته واما غيره فيلزم ان يكون في الجسم ممتدان
معينان احدهما جوهر والاخر عرض متباينان في الوجود وهو خلاف
ما قرر عند اتباع المشائين من ان التفاوت بينهما ليس الا بالتعين وعدمه
وايضا اذا تعين الممتد الجوهري مع قطع النظر عن المقدار العرضي فذلك اما
مساو لهذا او زائد او ناقص وعلى كل تقدير يلزم محذورات اخرى
تقدم ذكره بدلالة فالاولى ان يجاب عن الوجه الاول بان الاستدلال
الممتد بنفس ذاته المقوم للجرم العيني امر متعين الذات مبهم المقدار الى هنا عبارته
عن تعيناته المقدارية فان التعين الذاتي لا ينافي الابهام المقداري
وما ثبت عرضيته ليس الا التعين المقداري وهو غير الممتد المقوم للجرم العيني
لحفظ الذات والتشخص في مراتب التقدرات والتشكلات لكن لقائل ان هذا الكلام
ثبت عرضية ممتد والذي يقوم الجسم ممتد اخر ليلزم ان يكون في
الجسم ممتدان اثنان جوهري وعرضي بل هذا امر متحصل منه ومن التعين المقداري ثم اورد

ثم ورد معارضة على كلام الشيخ بقوله انه اختار في التلويحات
ان الجرم العيني مركب عن الجوهر الذي يسميه الهيولى ومن الاتصال و
الامتداد العرضي فنقول الامتداد العرضي الذي اختار انه مقوم الجرم العيني
إما كلي او جزئي وكلاهما باطلان على النحو الذي ذكره في الدليل الاول
فظاهر واما الثاني فلتبدل الامتدادات المعينة مع بقاء الجرم العيني في
الصورتين اللتين ذكرهما فان كان المقوم هو الامتداد الذي ثبت عرضيته
بالتبدل وليس في الجرم العيني غيره لم يكن الامتداد مقوما للجرم لتبدله مع
بقاء الجرمية وان كان للجرم امتداد عرضي باق وآخر زائل فذلك مع انه
ليس فيه امتدادان عرضيان جزئيان فما اجاب به عن هذا البحث قبله جواب
عن ليله غاية ما في الباب ان المعنى الثاني هو جوهر عند الحكماء وعرض عنده
اقول فرق بين تركب الشيء من مادة وصورة كالجسم عند المشائين وبين تركبه
من موضوع وعرض كالجسم عند صاحب التلويحات فلقائل ان يقول
بقاء الجسم العيني المتقوم من جوهرين المتقوم كل منهما بالاخر مع تبدل
احدهما غير صحيح عند الوجدان بخلاف الجسم العيني المتقوم من جوهر
وعرض فانه مما يجوز عند العقل بقاؤه العيني ببقاء احد الجزئين معه
بعينه والجزء الاخر لا بعينه بل بورود الامثال فما ذكره ذلك المحقق لا يصلح
للمعارضة لتحقق الفرق بما ذكر لا يقال ان الشيخ لا اظنه يعترف بوجود الامتداد
الجوهري في حكمة الاشراق فكيف يتمشى منه الاستدلال على نفيه لانا نقول
ذلك معنى اخر غير الامتداد المقوم للجسم عند المشائين وقد علمت

ان للممتد معنيين احدهما الصورة الجسمية عند المشائين
والآخر المقدار والشيخ الالهي انكر المعنى الاول سواء كان
جوهرا او عرضا وذهب الى جوهرية المعنى الثاني وكونه عين الجسم في
حكمة الاشراق والى عرضيته وكونه جزء الجسم في التلويحات
على ما حققناه وحاصل الكلام انه لما كانت الصورة الجسمية عند مشيخي
المشار اليهم على ظنه امرا مبهما في الواقع فاورد عليهم انه كيف
يقوم جرم عيني بأمر مبهم في الواقع واما المقدار الجوهري عنده
فليس امرا مبهما في نفس الامر وان عرض له الاطلاق بحسب
الذهن فان للعقل ان ياخذ الماهيات على وجه لا تأبى عن الحمل
على كثيرين كما ان للجسم مرتبة اطلاق وتعين بحسب العقل
وكذلك المقدار فاذا حلله العقل الى ذينك الاعتبارين
يحكم بان المقدار المطلق مقوم للجسم المطلق بل يكون عينه
والمقادير الخاصة مقومة للاجسام الخاصة بل يكون عينها
كما هو رأيه واما ما ثبت عرضيته عنده في ذلك الكتاب فليس
الا مراتب الطول والعرض والعمق وليس شيء منها مقدار الجسم بل
هي عوارض للمقدار الجرمي وعرضيتها لا توجب عرضيته وقد
علمت انه ممن ينكر التخلخل والتكاثف الحقيقيين فلا يتمشى
الاستدلال على عرضية المقدار الجرمي بتوارد المختلفات من المقادير على
الجسم الواحد اذ التكاثف والتخلخل واما الجواب عن الوجهين

الآخرين منه على بطال الممتد بالمعنى المذكور في غاية السهولة
بعد تحقيق ما ذكر في بيانه من انه لا يوصف بحسب ذاته بكونه كلا
او جزءا او زائدا او ناقصا او غير ذلك فليكن منك على ذكر التحقيق
سلمنا ان في الجسم باعتبار الامتداد امورا ثلثة الاول جوهر خارج
عن ماهية الجسم الآخران عرضان منه زائدان عليه يتبدل احداهما
عن الجسم بالتخلخل والتكاثف والاخر بتواردهما الاشكال عليه لكن لم قلتم
ان الجسم اذا انفصل يجب ان ينعدم عنه امر جوهري فان اللازم ليس الا ان الحقيقة
الجسمية يجب ان يكون لذاتها قابلة للاتصالات والانفصالات
واما ان القابل يجب ان يكون واحدا بالوحدة الاتصالية فلا وانما يلزم
ذلك لو كانت الوحدة الشخصية مساوقة للوحدة الاتصالية وهو غير لازم
فان الانسان الواحد والسرير الواحد مثلا له وحدة شخصية مع تالفه
من متصلا منضم بعضها الى بعض بل اللازم كون القابل للاتصال
والانفصال امرا واحدا شخصيا ويجوز ان يكون ذلك الواحد امرا
متصلا بذاته ومع استمرار وحدته الشخصية يتعدد اتصاله الذاتي
فلا يحل ان يقول الانفصال لا ينافي الاتصال مطلقا بل انما ينافي وحدة
الاتصال فما كان متصلا واحدا بعينه صار متصلا متعددا فالممتد
الجوهري باق في الحالين والزوال انما هو لعارضه اي الوحدة والكثرة
والجواب عنه على ما ذكره بعض الاذكياء بعد تمهيد ان وجود كل شيء عبارة
عن نفس تحصله وموجوديته سواء كان في العين او في العقل وانه مساوق

للتشخص بل هو عينه على ما ذهب اليه الفارابي فتعدد كل من التشخص
الوجود ووحدته يوجب تعدد الآخر ووحدته هو ان المتصل الواحد
من حيث هو كذلك لما لم يكن الا موجودا واحدا له ذات واحدة
وتشخص واحد فليس لاجزائه الفرضية وجود بالفعل وتشخص خاص
بحسب نفس الامر كيف وقد تبين ان الاجزاء الفرضية غير متناهية حسب قبول
الجسم انقسام الا الى نهاية فاما ان يكون تلك البعض من اجزائه وجود
وتشخص وهو الترجيح من غير مرجح او الجميعها فتلزم المفاسد
التي ترد على اصحاب الاتناهي لاجزاء الجسم واذا طرأ عليه الانقسام وجد
موجودان متشخصان وهويتان مستقلتان فاما ان يكونا
موجودين حال الاتصال مع تعينهما وهو بط لان اجزاء المتصل
الواحد تعيناتها ليس الا بحسب الفرض وهذا ان التعينان بحسب
نفس الامر او بدليل فيهما فان كان الاول فهما حال الانفصال
هو بعينه الوجود الذي لهما حال الاتصال او لا فسبيل الى الاول لانه
خلاف ما تقرر من المساوقة بين التعين والوجود فالتعين
الحادث بعد الانفصال يساوق الوجود الحادث بعد الانفصال
والى الثاني لانه يلزم ان يكون ذات واحدة يوجد بوجود ثم
يزول عنها هذا الوجود ويوجد بوجود آخر وهو ايضا خلاف المفروض
من ان الوجود نفس الموجودية المصدرية المنتزعة من الذات
لا صفة به الموجودية فلا يتصور تعدده مع وحدة الذات كما لا يخفى

وأما ان لا يكونا موجودين حين الاتصال بالفعل بل بالقوة القريبة
والبعيدة فلا بد لهما من مادة حاملة لقوة وجودهما وتعينهما حين
الاتصال واذا خرج وجودهما وتعينهما بطريان الانفصال من القوة
الى الفعل تصير حاملة لهما متلبسة بهما وليست تلك المادة هي
ذلك الجوهر المتصل لما علمت بطلانه سابقا فيكون القابل له
ولهما معا جوهرا آخر وهو المطلوب اقول فيه نظر فان القول بان تعدد
الوجود عين تكثر الاشخاص الموجودة او مستلزم له وتوحد عين
توحد الشخصية او مستلزم له وان الاتصال والانفصال
عبارتان عن توحد الوجود وتكثره وان كان حقا عندنا ونحن نساعدهم
في ان قسمة المتصل راجعة الى تحويل الوحدة الشخصية الى الكثرة
الشخصية وبطلان الموجود الواحد وحدوث الموجودات
المتعددة وعكس ذلك حين الوصل لكنا نفرق بين ما بالذات
وما بالعرض في الاتصاف بهذه الاوصاف فنقول لا نسلم ان الموجود
بوجود متعددة او المتعين بتعينات متكثرة حال الانفصال
بالذات هو حقيقة الجوهر الممتد لم لا يجوز ان يكون المعروض لاختلاف
الوجود او التعينات هو حقيقة المقدار اولا وبالذات وبواسطة
يصير الجوهر الممتد متصفا بها ثانيا وبالعرض فان الجسم المتصل له مقدار
واحد وله تشخص واحد فاذا طرء عليه الانفصال انعدم هذا المقدار
المعين ووجد مقداران آخران وجود كل واحد منهما وتشخصه غير

وجود الآخر وتشخصه فالممتد بمعنى القابل للابعاد مطلقا لم يتغير
وجوده ولا تشخصه بل نقول القابل للابعاد حقيقة متحصرة
في شخص واحد له مقدار واحد بحسب المساحة وهو ما خلاه السطح
الاعلى من الفلك الاعظم سواء كان في اتصال واحد او في
اتصالات متعددة حادثة او فطرية وهذا الشخص الممتد له تعين
واحد ذاتي مستمر وله ايضا تعينات اخر متبدلة حاصلة
فيه من قبل تعينات مقدارية وهذا كما ان هيولى الاسطقسات
عندكم شخص واحد لا يزول وحدته الشخصية في مراتب تعدد
الصورة الجسمية ووحدتها عند تواردها الانفصال والاتصال
فان قيل الهيولى لما كانت امرا مبهما لم يمكن الحكم ببقاء ذاتها
حين تعدد الاتصال ووحدته بخلاف الجسم قلنا لم نكن ذات الهيولى امرا مبهما
بالمعنى الذي لا يصح اجراءه في ذات الجسم غير بين ولا مبين بعد فان
معنى ابهام الذات في الهيولى ليس كما فهمه بعض من اهل التدقيق
انها في ذاتها لا تعين لها ولا حصل ولا كلية ولا جزئية ولا عموم
ولا خصوص وانما تتصف بشيء من تلك الاوصاف بسبب اقتران الصورة بها
اذ قد سبق ان الوجود لا ينفك عن التشخص بل ليس ما يستمر
ويزول بزواله فبقاء الوجود مع زوال التعين والوحدة غير معقول
انما المعقول في هيولى العناصر انها متعينة الذات بمهية الصورة فلها
تعينان تعين مستمر ذاتي وتعين متبدل عرضي فلنا ان نقول في الجوهر

المتصلة انه متعين الذات ومبهم فى وحدة الاتصال وكثرته
وبها تعين ذاتي مستمر وتعين مقداري متبدل على طبق ما قالوه
فى الهيولى واقصى ما يمكن ان يقال فى الجواب عن الشبهة المذكورة
هو انه لاشك لاحد من العقلاء فى انه ينعدم من الجسم حيز طريان
الانفصال عليه اذا كان موجودا فيه فى الخارج وحين وقوع الاتصال يوجد
فيه اما لم تكن موجودا قبله فنقول ان ذلك الامر اما انه اتصال
حقيقي او اضافي كما لا يخفى فعلى الاول يلزم المطلوب لان المتصل الحقيقي
عند المحققين خصوصا عندما حقق فى هذا المبحث منحصر فى الامر الجوهري
فاذا زال عن الجسم فلا بد من ان يقوم له على امر آخر غير متصل بنفسه
قابل للاتصال وهو الهيولى وعلى الثاني يلزم ان يكون فى الجسم
اتصالات واضافات غير متناهية مجتمعة فى الواقع مترتبة حسب قبول الجسم
للانقسام الى غير النهاية مترتبة كالنصف والثلث والربع وغيرها فينعدم
كل من تلك الاضافات عند ورود واحد من الانقسامات ويلزم
منه المفاسد الواردة على اصحاب النظام القائلين بعدم تناهي اجزاء الجسم
هذا ما تيسر لنا فى هذا الموضع من المقال فعليك بالتامل
الصادق والتفطن الفائق ليظهر لك جلية الحال والله ولي الجود
الاتصال المبحث السادس ان نعد الجسمية بعد وحدها لو كان
مقتضيا لانعدامها وخروجا الى مادة فمادة المتعددان كانت
واحدة لزم كون شئ واحد فى احيز متعددة وجهات مختلفة

وان كانت متعددة فتعددها اما ان يكون حادثا بالانفصال
او مفطورا بحسب الذات فان كان حادثا فحدوثه بعد انعدام
مادة الجسم الواحد ومع بقائها بفعل الثاني يلزم كون ذات
واحدة شخصا واحدا تارة واشخاصا متعددة اخرى
وعلى الاول يلزم التسلسل في المواد اذ كل حادث عندهم
مسبوق بمادة قابلة له وهي ايضا حادثة على التقدير المذكور
ومع ذلك فتعيناتي في مفصودهم من وجود امر يكون باقيا في حالتي
الفصل والوصل لئلا يكون التفريق اعداما بالكلية والوصل
ايجادا ولو كان التعدد واقعا في المادة بحسب الفطرة كان الجسم المفرد
مشتملا على اجزاء غير متناهية حسب قبوله للانقسامات الغير
المتناهية اذ لو لم يكن عدد تلك المواد غير متناه بل واقفا عند
حد لوقف عدد انقسامات الجسم اذا وصلت الى ذلك الحد
وليس كذلك هف والجواب ان الفصول وان كانت واحدة في
حد ذاتها وشخصيتها لكن لا تتهيأ لقبول الاشارة الحسية والابعاد
المقدارية وتخصيص الاحياز والجهات وحصول الفصل الوصل
والوحدة والتعدد بالذات بل انما تتهيأ لشيء من تلك
الاوصاف بالعرض بعد تعينها المستفاد من قبل الصور الجسمية ولا يلزم
مما ذكرنا كون الفصول من المفارقات في مرتبة ذاتها او متالغة الذات
من الجواهر المتفاصلة الغير المتجزية متناهية او غير متناهية كما

بينهما عليه من تقدم الصورة عليها بالذات فان ذاتها لا تخلو
من الاتصاف لشيء من الاوصاف المذكورة في نفس الامر فان كان بواسطة
الصورة فنقول الهيولى حين الاتصال لها وحدة شخصية ذاتية ووحدة
اتصالية فاذا طرأ الانفصال زالت عنها الوحدة الاتصالية بدون
زوال ذاتها وهذا بخلاف الجوهر الممتد فان وحدة الاتصال فيه
هي الوحدة الشخصية او مساوقة لها فلا جرم لم يبق ذاتها حين الانفصال
فمادة الجرمين الحادثين عند الانفصال واحدة في ذاتها متعددة
بتعدد الجرمين وهي محفوظة الوجود في جميع المراتب بامتية الذات
في حالتي الاتصال والانفصال غير حادثة بحدوث شيء منهما ليلزم
التسلسل في المواد الحادثة ولا متكثرة بتكثر الانفصال في ذاتها ليلزم
اشتمال الجسم على الاجزاء الغير المتناهية بل الزوال والحدوث والوحدة
الاتصالية والكثرة الانفصالية انما يعرض للجوهر الممتد بالذات الهيولى
لا تقتضي شيئا من وحدة الجسم اثنينيته ولا مرتبة من مراتب الكثرة
الجسمية ولا ايضا باباها فهيولى الجسمين الذين احدهما في المشرق
والآخر في المغرب لها نحو وحدة ذاتية تجامع اثنينيتهما وحصولها
في الجهات المتخالفة والاحياز المتباعدة عبارة عن قبولها الاجسام
المتعددة الموصوفة بالوقوع في تلك الجهات والاحياز بالذات فوحدتها
الشخصية لا تنافي الكثرة الانفصالية بخلاف وحدة الاتصال فان
وحدة الهيولى مفهوم سلبي من لوازم نفي الكثرة بل هو عين نفي الكثرة ووحدة

المقالة الثانية

المتصل معنى وجودي في الكثرة انما هو من لوازمه الحجة الثانية لهم ان الجسم من حيث هو جسم له صورة اتصالية وهو معنى بالفعل ومن حيث هو مستعد لقبول السواد والحركة وغير ذلك فهو بالقوة والشيء من حيث هو بالفعل لا يكون هو من حيث هو بالقوة لان مرجع القوة الى امر واحد عدمي وهو فقد شيء ما ومرجع الفعلية الى حصول حقيقة ما والشيء الواحد من جهة واحدة لا يكون مبدأ للمائتين الحالتين فلا يكون الجسم من حيث هو بالقوة اسود او متحرك هو من حيث هو بالفعل متصل بل شيئا آخر فاذن الجسم مركب مما عنه له القوة ومما عنه له الفعل وهما الهيولى والصورة وبيانه على النظم القياسي هو ان يقول ان الجسم بالفعل من جهة ذاته وكلما هو بالفعل من جهة ذاته لا يكون بالقوة فالجسم لا يكون بالقوة ويجعل هذه النتيجة كبرى لقياس آخر من الشكل الثاني وهو ان الهيولى بالقوة ولا شيء من الجسم بقوة فلا شيء من الجسم بهيولى ولزيادة التوضيح نقول لا شك ان في الجسم قوة على ان يحل فيه امور كثيرة فتلك القوة اما ان تكون نفس حقيقة الجوهر المتصل او ثابتة فيه او ثابتة في امر يقارنه او قائمة بذاتها فلو كان الاتصال المصحح لفرض الابعاد في الجسم هو بعينه نفس القوة لاستحال ان يكون الجسم متصلا ومما يحدث للجسم فيلزم ان يكون اذا قسم انقسام الاتصال فهمنا انه استعداد لامور كثيرة وصار انكسارنا تعقل الاتصال من حيث نتعقل هذه الاشياء وليس كذلك وايضا لو كان الاتصال هو انه بالقوة كذا وكذا لكان صورة الجسم عرضا ولو كان الاتصال حاملا للقوة لا يصح

معنى وجودي في الكثرة انما هو من لوازمه الحجة الثانية لهم ان الجسم من حيث هو جسم له صورة اتصالية وهو معنى بالفعل ومن حيث هو مستعد لقبول السواد والحركة وغير ذلك فهو بالقوة والشيء من حيث هو بالفعل لا يكون هو من حيث هو بالقوة لان مرجع القوة الى امر واحد عدمي وهو فقد شيء ما ومرجع الفعلية الى حصول حقيقة ما والشيء الواحد من جهة واحدة لا يكون مبدأ للمائتين الحالتين فلا يكون الجسم من حيث هو بالقوة اسود او متحرك هو من حيث هو بالفعل متصل بل شيئا آخر فاذن الجسم مركب مما عنه له القوة ومما عنه له الفعل وهما الهيولى والصورة وبيانه على النظم القياسي هو ان يقول ان الجسم بالفعل من جهة ذاته وكلما هو بالفعل من جهة ذاته لا يكون بالقوة فالجسم لا يكون بالقوة ويجعل هذه النتيجة كبرى لقياس آخر من الشكل الثاني وهو ان الهيولى بالقوة ولا شيء من الجسم بقوة فلا شيء من الجسم بهيولى ولزيادة التوضيح نقول لا شك ان في الجسم قوة على ان يحل فيه امور كثيرة فتلك القوة اما ان تكون نفس حقيقة الجوهر المتصل او ثابتة فيه او ثابتة في امر يقارنه او قائمة بذاتها فلو كان الاتصال المصحح لفرض الابعاد في الجسم هو بعينه نفس القوة لاستحال ان يكون الجسم متصلا ومما يحدث للجسم فيلزم ان يكون اذا قسم انقسام الاتصال فهمنا انه استعداد لامور كثيرة وصار انكسارنا تعقل الاتصال من حيث نتعقل هذه الاشياء وليس كذلك وايضا لو كان الاتصال هو انه بالقوة كذا وكذا لكان صورة الجسم عرضا ولو كان الاتصال حاملا للقوة لا يصح

ان يعدم عند خروجه فيما يقوي عليه الى الفعل فوجب ان يبقى مع
الانفصال مع انه لا يبقى ولو كانت القوة قائمة مذ ما كان الامكان جوهرا
مع انه عرض كما ستعرف ان شاء الله تعالى فالحامل للقوة غير الاتصال
وغير المتصل من حيث هو متصل بل الذي فيه قوة الاتصال والانفصال
وغير ذلك من هيآت غير متناهية وكمالات غير محصورة وهو الهيولى
وهذه الحجة والحجة السابقة متقاربتا المأخذ والاعتراض عليها
من لسان شيعة الاقدمين بوجوه الاول ان قولكم ان الجسم
او الاتصال نفسه ليس القوة على ام مسلم ولكن لا يلزم ان لا يكون
القوة موجودة للجوهر الممتد وليس اذا كانت القوة تابعة لشيء
يلزم ان يكون هو هو فان قلت لو كانت القوة للانفصال موجودة في
الاتصال لكان الاتصال باقيا مع الانفصال قلت هذا اعود الى الحجة السابقة
وقدم الكلام فيها فان قلت اذا كانت القوة للاتصال وهو شيء متحصل
بالفعل فيلزم ان يكون شيء واحد بالفعل وبالقوة معا وهو محال قلت الحق
الصحيح امتناع كون شيء واحد من جهة واحدة بالقوة وبالفعل
معا ولا يلزم منه امتناع ان يكون شيء ما بالفعل وله قوة شيء آخر فالفعل
والقوة يجوز ان يجتمعا في شيء واحد من جهتين مختلفتين وكثيرا ما
يعرض الغلط في العلوم من اهمال الحيثيات واضاعة الاعتبارات
اقول في الجواب ان كل حيثية تكون ثابتة لشيء ما في نفس الامر فلا بد لها
من مبدإ لانتزاعها ومنشإ لحصولها والقوة وان كانت عدما

ولكن لا يكون علما بحتا بل لها حظ من الثبات فانها علم شيء عما
من شانه ان يكون وجود ذلك الشيء له اولنوعها ولجنسه ولكن ليس
بالفعل حاصلا كما بين في قاطيغورياس المنطق فلا بد له من مبدأ
والمبادي للاشياء الطبعية تنحصر في اربعة مادة وصورة وفاعل
وغاية والثلثة الاخيرة انما هي مبادي لفعلية تلك الاشياء فلا يمكن
ان يكون شيء من العلل مبدأ للقوة والفقد ان الا المادة كما يظهر
من تعريفات تلك العلل فانهم عرفوا الصورة بالعلة التي هي جزء من قوام
الشيء يكون به هو هو والفعل والمادة بالعلة التي يكون الشيء بها هو هو
بالقوة والفاعل بالعلة التي يفيد وجودا ما بالذات من حيث هو مباين والغاية
بالعلة التي يفاد لاجلها وجود فاذ لم تكن حيثية القوة مشتقة
الا من المادة فحيثية الفعل لا تستفاد منها ولا لكان شيء واحد
مبدأ لحيثيتين مختلفتين بحسب ذاته فاذا حصلت لشيء واحد
حيثيتا القوة والفعل معا فلا بد له من مبدأين هما منشعبان
لتينك الحيثيتين فالاتصال الحادث في الجسم لا بد له من امر يكون
الاتصال به بالقوة وهو الجسمية ومن امر يكون هو به بالفعل وهو الصورة
فالجسم مركب منهما الثاني ان هذا الدليل منقوض بالنفس الانسانية
اذ هي من حيث ماهيتها بالفعل ولها قوة قبول المعقولات وكذلك
القياس الاول وهو قولهم كل ما هو بالفعل لا يكون بالقوة يكون
منقوضة بقياس من الشكل الثالث وهو ان النفس الانسانية امر بالفعل

من جهة ذاتها وكل نفس انسانية يكون لها قوة امرها فينتج بعض ما هو
امر بالفعل يكون له قوة امرها والجواب ان النفس الانسانية وان كانت مجردة ذاتا
لكنها مادية فعلا وكما ان الشيء الواحد يكون جوهرا وعرضا باعتبارين
فكذلك قد يكون مجردا ومادية باعتبارين فحيثية كون النفس بالفعل
انما هي من قبل ذاتها المستندة الى جاعلها التام وحيثية كونها
بالقوة انما هي من جهة فاعليها الموقوفة على تهيؤ المادة التي هي
الآلة الصور وتلك كلها فاعيل وبالجملة جهة القوة في كل شيء ترجع
الى الهيولى كما ان جميع جهات الفعلية ترجع الى القيوم تعالى جده
وبهذا الاصل تندفع شبهة الثنوية في صدور الشرور الواقعة
في العالم عن المبدأ المقدس عن مقصد الشرور كما سيأتي ان شاء الله تعالى
الوجه الثالث النقض بوجود الهيولى فانها في نفسها جوهر موجود
بالفعل هي وايضا مستعدة فيلزم تركيبها من صفوة بها تكون بالفعل
ومن مادة بها تكون بالقوة ثم ينقل الكلام الى مادة المادة وهكذا
لا الى نهاية وتلخيص ما ذكره الشيخ في الشفاء في دفعه ان الفعلية في
الهيولى فعلية القوة وجوهريتها جوهرية الاستعداد وليس في الوجود
جهتان لهما متميزتان باحداهما تكون بالفعل وبالاخرى بالقوة الا
في اعتبار الذهن ولهذا قال نسبتها الى هذين المعنيين اشبه بنسبة
البسيط الى الجنس والفصل منها بنسبة المركب الى المادة والصورة فاذن
الهيولى نوع بسيط جنسه الجوهر وفصله انه مستعد لكل حلية وصفة هي

بالفعل هي بالقوة لكل شيء ولا يبعد ان يقال ان القابلية والاستعداد
ليست امورا جوهرية لانها حال الشيء بالقياس الى الخارجيات اذ الاستعداد
انما هو استعداد شيء لشيء آخر فهي في حد نفسه حقيقة وتحصل غير
ان يتحصل ذلك الشيء بحسب حقيقة نفسه ثم يلحقه هذه الاضافة
نعم لا مانع من دخول الاضافات في مفهوم الاسم فان الجوهر الحامل للصورة تسمى
الهيولى باعتبار القبول فيكون اضافة القبول داخلة في مفهوم هذا الاسم
كما ان النفس والملك انما يسميان نفسا وملكا باعتبار تدبيرهما للبدن
والمملكة باعتبارهما هيئتهما فيكون اضافة التدبير جزءا لمفهوم الاسم
لا للحقيقة الجوهرية وايضا لا يصح ان يكون فصل الهيولى القوة والاستعداد
كيف وجزء الجوهر المحض لا يصلح ان يكون عرضا لانه ان كان عرضا لا يكون
الشيء جوهرا محضا بل المجموع جوهر وعرض وايضا الاستعداد لا يكون حاملا
لما هو استعداد له لان استعداد الشيء لا يبقى مع حصوله فالهيولى يلزم
ان لا تبقى مع الصورة وكلامنا في حامل الصورة فان قيل كثيرا ما يطلقون الفاظا
موضوعة لامور عرضية واضافية ويعبرون بها عن الامور الذاتية
مثل ما ذكرتم في عنوانات فصول الاشياء الجوهرية امور اضافية
كالناطق في فصل الانسان والحساس والمتحرك في فصل الحيوان وعزم
ما يترتب عليه تلك الامور مبادي تلك الاضافات لا انفسها فعلى
هذا القياس المراد من الاستعداد والقابلية في تحديد الهيولى كونها
بحيث يلزم من ذاتها القوة الصورة والهيئات لا نفس تلك الاضافة واما قول

القائل القوة تبطل عند حصول الفعلية فلا تكون حاملا لما هو قوة له
فصحيح ان اراد القوة الخاصة لحصول الشيء الخاص واما القوة المطلقة
والاستعداد المطلق لحصول الاشياء الغير المتناهية فانما تبطل لحصل
جميع تلك الاشياء وهو ممتنع على انا نعم ولا لزم تناهي مقدورات الله تعا
واما قوله جزء الجوهر لا يصلح ان يكون عرضا ان اراد بمفهوم العرض ما يكون
من لوازم المقولات التسع اي مفهوم الموجود في الموضوع فلا نسلم ان فصل
الهيولى عرض بهذا المعنى وان اراد به ما لا يكون بحسب حقيقته جوهرا وان
صدق عليه معنى الجوهر صدقا عرضيا فسلم ولكن لا نسلم امتناع قوام الجوهر
بالعرض بهذا المعنى وقد ذكرنا سابقا ان فصل الجواهر البسيطة لا يلزم ان يكون
جوهرا بحسب ذاتها لا عرضا ومع ذلك يصدق مفهوم الجوهر عليها ولحقها
الغير المتناهية يصح عدم اندراجها في شيء من المقولات العشر هذا
ما يمكن ان يقال من جانب المشائين في هذا المقام وقد بقي بعد خبايا
في الزوايا ومن الله التوفيق وبه الاعتصام الحجة الثالثة ان الجسم ماهية
مركبة من جنس وفصل جنسها مفهوم الجوهر هية وفصلها هو مفهوم
قولنا الممتد في الجهات الثلث على الاطلاق وكل ماهية لها حد اي جنس
وفصل اذا كانت بحيث يمكن ان يعدم في الخارج فصلها ويبقى
معه جنسها كان لا محالة جنسها وفصلها يحاذيان جزئين خارجيين
هما صدقاها اعني مادة خارجية يستفاد منها الجنس الذي هو مادة
عقلية باعتبار لحوقه لبشرط لا شيء وصورة خارجية يستفاد منها

الفصل الذي: هو صورة عقلية باعتبار اخذه بشرط لا شيء لكن
الجسم ماهية بالصفة المذكورة اي يمكن ان يعدم في الخارج فصله
مع بقاء جنسه فان الجسم المفرد اذا طرء عليه الانفصال بعدم فصله
الذي هو مفهوم قولنا الممتد في الجهات الثلث على الاطلاق المستلزم لمنعت
الاتصال مع صدق معنى الجوهر عليه فيلزم تركبه من مادة هي
الهيولى وصورة هي الصورة الجسمية وهو المطلوب اقول وهذه الحجة ايضا قريبة
لما اخذ من الاولين وغيره عليها اكثر المناقشات التي سبق ذكرها كما يظهر
بالتامل تركنا الكلام فيها وعليها مخافة التطويل والاسهاب والله ولي التوفيق
وطعم الصواب الحجة الرابعة ما اختصه بعض المحققين من المتاخرين وسماه بالبرهان
الخاص وتحريره بعد تلخيصه عن الخطابيات الاقناعية والاقوال المخيلة
الشعرية هو ان جميع الممكنات لما وجدت عن الموجود الحقيقي والواحد الحق
الذي ليست فيه شائبة من الكثرة بوجه من الوجوه ومن جملة الموجودات الممكنة
هي الممتدة اولا بد لكل معلول ان يناسب علته مناسبة ما مصححة لصدوره عنها دون
غيرها ولا يجاد علته دون غيره وبين المناسبة مفقودة بين الصورة الجسمية والموجود
الحقيقي المنزه عن شائبة التركيب كذا بينهما وبين العقول التي لا يمكن بينهما فرض جزء دون
جزء فلا بد من ان يتحقق بينها وبين واحد من العقول ما له منا لكل واحد منهما
من حيثية وهو الهيولى اذ هي من حجة كونها غير ممتد بحسب ذاتها بينا سب ان توجد
من المبدأ المفارق ومن حجة قبولها للامتداد تصير واسطة لصدور الممتد عنه اقول
كلامه هذا مبني على تقدم الهيولى على الصورة في الوجود وليس كذلك بل الامر

بالعكس كما صرحوا به حيث بينوا كيفية ترتيب الوجود في سلسلة البدء
والرجوع وسيجيء في بحث التلازم بيان تقدم الصورة على الهيولى
وقد نص الشيخ في الشفاء بان ما بالفعل طلقا سبب لخروج ما بالقوة
الى الفعل واقدم منه فتكون الصورة متقدمة على الهيولى ومذكرة
من عدم المناسبة بين الصورة الجرمية والعقل المفارق وان كان مسلما
لكن لا يلزم منه ان تكون الهيولى واسطة لصدور ها فان صدور الجرمية
عن المفارق بعد صدور النفوس والصور النوعية فيجوز ان يكون
وساطتهما كافية لصدور الجرمية عنه لجواز ان يكون لهما من الحيثيات
والاعتبارات ما بسببها حصلت المناسبة بينهما وبين الكواكب والاجرام
فيصح صدورها عنهما بلا توسط شيء آخر الحجة الخامسة هي ان جسمية الفلك
يلزمها شكل معين ومقدار معين لعدم قبولها الكون والفساد على
رايهم فنقول هذا اللزوم اما لنفس الجرمية المشتركة فيكون كل جسم كذا
لاشتراكهما فيها وليس كذلك اهف او لامر آخر فهو اذن اما حال في جرمية الفلك
او محل لها او مباين عنها فان كان ذلك الامر حالا فيها فان لم يكن
لازما لها لم يكن سببا لزوم الشكل والمقدار المعينين وان كان لازما
عاد الكلام في كيفية لزومه لغيره فيتسلسل او ينتهي الى نفس الجرمية فيعود
الحال المذكور من اتفاق جميع الاجرام في الشكل والمقدار وان كان مباينا
فهو اما جسم آخر او قوة في جسم او مجرد ليس بجسم ولا جسماني والاول باطل
لان سببية ذلك الجسم لتلك الملازمة اما جسميته فيجب الاتفاق المذكور

وقد بطل اما القوة زائدة فهو الشق الثاني فنقول تلك القوة ان كان من اللوازم
عاد السؤال في لزومها وان كانت من المفارقات عن محلها فعند
المفارقة عدمت لان وجود الناعت في نفسه هو بعينه وجوده
لمحله وعدمه عن المحل هو بعينه عدمه في نفسه واذا عدمت وجب
ان تزول الملازمة لزوال ما يقتضيها وذلك محال واما الشق الثالث
وهو ان سبب اللزوم امر مباين مجرد بالكلية عن الاجسام والجسمانيات
فنقول لما كانت نسبة القوة المجردة الى جميع الاجسام نسبة واحدة
فلم يكن اقتضاؤها لهوصوفية بعض الاجسام بالفلكية اولى من اقتضائها
لتلك الموصوفية في سائر الاجسام فلابد لحصول الاولوية من مخصص
بالفلك لم يكن حالا فيه فيجب ان تكون الفلكية انما لزمت جرمية الفلك
بسبب شيء حلت تلك الجرمية فيه وحلت الفلكية وما يلزمها فذلك الشيء يقتضي
الصورتين معا فلما لزم صار مقارنة الفلكية لجرميتها مقارنة واجبة فاذن لجرمية
الفلك محل هو المسمى بالهيولى ويجب ان تكون مخالفة لهيولى سائر
الاجسام والاعادات المحالات المذكورة واذا اثبت احتياج الاجسام
الفلكية الى الهيولى وجب احتياج الاجسام العنصرية اليها كما في عكس ذلك
حيث يلزم احتياج العناصر الى الهيولى بحسب ما شهد به ان الفصل والوصل مثلا
ويطرد في سائرها بالبرهان الذي سيجيء فثبت احتياج الاجسام كلها
الى الهيولى وهو المطلوب هذا تحرير الحجة التي ذكرها صاحب المباحث المشرقية
قال وقد اوردتها على كثير من الاذكياء فما قدحوا في شيء من مقدماتها واقول

انها مقدوحتاما اولا فلنتوجه مثل هذه السئوال بعينه في بيان لزوم القطبية
والسكون لبعض مواضع الفلك ولزوم الدورية والحركة لبعض آخر منها او امكان
اسناده الى الهيولى لكونها واحدة فيه فلا يجب لاختلاف فان اسند لزوم القطبية
لموضع من الفلك والدورية لموضع آخر الى الامور الالهية والعناية التي هي
علمه تعالى بالنظام الاجود فليسند لزوم الشكل والمقدار للفلك ايضا اليها
وبالجملة كلما اعتذرهنا يعتذر هناك واما ثانيا فلانا نختار من الشقوق
التي ذكرها في ما يقتضي لزوم المقادير الشكل المعينين للفلك ان المقتضي للزوم
المذكور امر حال في جسمية الفلك لازم لها فان اعنية السئوال في لزومه قلنا
الحال اذا كان مقوما للمحل كالصور النوعية فهو بتقدم على محله بالذات فمستلزم لزومه
لذات المحل يجوز ان يكون بنفس ذات الحال نعم لو تاخر وجود الحال عن
وجود محله كالعرض بالمقياس الى موضوعه ويكون مختصا ولا يحصل فيما يشاركه
في ماهيته من سائر المحال فيرد السئوال في سبب اختصاصه بمحل مع اشتراك
سائر المحال له في الماهية ولما جاز ان يكون لعلل مختلفة بالنوع معلولات
متفقة الماهية واللوازم تامتي الاختلاف لازم واحد لجسمية الفلك وان اتفقت سائر
الاجسام في مفهوم الجسمية لكن يجوز كون كل واحدة لنوعية نوعا وان يسند اليها
سائر اللوازم المختصة بالفلك لسبب تلك النوعية المختصة بها فلا يرد شيء
من المحالات المذكورة فاتقن هذا فانه ينفعك في كثير من المواضع واذ بلغ
كلامنا الى هذا النصاب فلنرجع الى ما كنا بصدده من شرح الكتاب مستعينين بملهم
الحق والصواب فنقول لما فرغ المصنف من اثبات الهيولى في الاجسام الكائنة الفاسدة

اراد ان يشير الى تعميمها للاجسام السماوية فقال واذا ثبت ان ذلك الجسم
القابل للانفكاك مركب من الهيولى والصورة وجب ان يكون الاجسام كلها مركبة
من الهيولى والصورة لان الطبيعة المقدارية اى الصورة الجسمية والمقدار
المقدار عليها شائع عندهم اما ان تكون بذاتها غنية عن المحل مطلقا او
والاول باطل والا لاستحال حلولها في المحل لان الحلول ليستلزم الافتقار الى المحل
لم يكن مفتقرا اليه حالا في محل وليس كذلك هف فتعين افتقارها اليه قد
يتوهم ورود النقض على الدليل بجريانه في المحل الواحد ليلزم اجتماع
المتماثلات في محل واحد وكون صورة واحدة حالة في جميع المحال وكون
هيولى واحدة محلا لجميع الصور وكون كل جسم مركبا من جميع الصور وجميع
الهيوليات الى غير ذلك من المحالات وهو فاسد لانا نختار حين الترديد
ان الطبيعة المطلقة مفتقرة في ذاتها الى المحل المطلق ولا تفتقر في ذاتها الى المحل
المخصوص بل المفتقر اليه هو الطبيعة المخصوصة فيجوز عروض الافتقار الخاص
للطبيعة المطلقة لاجل الخصوصية العارضة لها لا من حيث هي طبيعة
مطلقة والحاصل ان استغناء الطبيعة المطلقة لذاتها عن المحل المخصوص
لا ينافي افتقارها الى المحل المطلق ولا ينافي ايضا افتقارها الى المحل المخصوص بسبب
عروض خصوصية لها ولا يجري مثل ذلك في الطبيعة المطلقة بالقياس
الى المحل المطلق بان تكون غير مفتقرة في ذاتها اليه اصلا ثم يعرضها الافتقار بسبب
عروض خصوصية لها وذلك لانا نقول الطبيعة الجسمية اذا جرد النظر اليها من حيث هي
فان لم تكن محتاجة الى المحل استحال حلولها فيه مطلقا لان الحلول لا يصور بدون

موجودة في افراد
مجردة عن المادة وقد
عالم الشهادة ح كون
الاعراض القائمة
بالموضوعات كالحرارة
وغيرها موجودة في افراد
قائمة بانفسها وهذا
الاختلاف لا يضاعد
تشكك فان من العقل
ان يقول يجوز ان
يكون طبيعة الشيء
مختلفة بالكمال والنقص
في افراده بحيث ان
يكون الفرد الكامل مجردا
عن المحل والناقص
يحتاج فيه

الافتقار الذاتي وان كانت محتاجة اليه لزم حلولها في جميع الاجسام
وعلى هذا فالقول بان الافتقار يمكن ان يكون ناشيا عن الامور الخارجية
وان الطبيعة من حيث هي لا تقتضي لذاتها شيئا من الغناء والحاجة مدفوع
لما قيل من انه اذا جاز كون الاحتياج وعدمه مستندين الى الامور الخارجية
فاذا قطع النظر عن الامور الخارجية لم يمكن الحكم بثبوت الاحتياج ولا بعدمه
فيلزم ارتفاع النقيضين فان ممكنية ارتفاع النقيضين بحسب بعض ملاحظات
العقل وان كانت تلك الملاحظة من الخطاء ووجود الشيء في نفس الامر لا يتعلق
العقل بملحوظيته فيه كما هو مذكور في موضعه بل لما نقول من انه لو لم تكن الصورة
الجسمية لذاتها او لامر لازم لذاتها محتاجة الى المادة بل يكون احتياجها في
بعض الافراد مستندا الى علة خارجة عنها وعن علة ذاتها من حيث هي هي لكان
يصح لصورة واحدة مقارنة الموضوع ومفارقته فان الصورة المقترنة بالمحل لعلة
خارجة اذا لوحظت من حيث هي هي وقطع النظر عن علة اقترانها به يجوز عند
العقل افتراقها عنه وذلك بطريق ضرورة ان الوجود الناعتي لا ينفك عنه لاقتران
الى المحل بديهة وايضا لو انفكت وتقدرت وتشكلت وانفعلت فاحتاجت الى المادة
ولما كانت الجسمية المطلقة اي المكون ذا مقدار وشكل ١٢ منه
لوعية لا يختلف افرادها بالفصول
الذاتية بل باللواحق الخارجية وقد تحقق ان اللواحق الخارجية لا تغني الجسمية
في وجودها عن المادة ولا تحوجها فيه اليها اذ الحاجة والغنى الوجوديان انما يثبتان الشيء
بالقياس الى المحل لاجل ذاته لا لاجل غيره فاذا ثبت افتقار الجسمية الى المادة من حيث هي
جسمية فلا مانع للخارجيات في غنائها عن المادة فكل جسم مركب من الهيولى

عارض
آه يعني ان الصورة الجسمية طبيعة نوعية وتقتضي البساطة لا تتكلف وجودا وعدما في افرادها تحققها في جميع افرادها على السوية ما لعوارض الخارجية غير ناشئة من مقتضاها في بعض الافراد فاذا ثبت افتقارها الى المادة بالنظر الى طبيعتها المطلقة لم يكن العوارض المختصة بعض افرادها مانعة من الافتقار الى المادة في ذلك البعض فيثبت الهيولى في جميع الاجسام ضرورة مستلزمة لانفكاك
عارض ١٢ عامر
آه اما بيان الكلام فيما سلف على كون الجسمية لا تختلف افرادها

والصورة واما ان الجسمية المطلقة طبيعة نوعية لا يختلف افرادها الا بالخارجيات
فبيانه على ما هو مذكور في كتب الشيخ وغيره ان جسمًا اذا خالف جسمًا آخر في ان
احدهما حجارة والآخر بارد وفي ان احدهما انسان والآخر خشب فليس الاختلاف
بين الجسمين كالاختلاف بين مقدارين في ان احدهما خط والآخر سطح فان المقدار
لا وجود له الا قوام له الا بان يكون خطًا او سطحًا وليس اقتران صورة الانسانية
او صورة الخشبية بالجسم كاقتران فصل الخط او فصل السطح بالمقدار بل الجسمية
متصورة اينما وجدت بالاسباب التي لها تجيء بها وهي جسمية فقط بلا زيادة
والمقدار لا يتصور وجوده وهو مقدار فقط بلا زيادة بل المقدار لذاته يحتاج الى
فصول حتى يوجد شيئًا متحصلًا وتلك الفصول ذاتيات له لا يصير بحصولها
سوى المقدار المطلق فيجوز ان يكون مقدار يخالف مقدارًا اخر اما له بالذات
بخلاف صورة الجسم فانها طبيعة متحصلة لا اختلاف فيها ولا يخالف مجرد صورة
مجرد صورة جسمية اخرى بفصل داخل في الجسمية وما يلحق الجسمية انما يلحقها
على انه شيء خارج عن طبيعتها فهي اذن طبيعة واحدة نوعية اقول حاصل كلامهم هو
انا اذا نظرنا الى افراد الصورة الجسمية وتعقلنا ما بها هيتها وجدناها مشتركة
في امر متحصل هو مفهوم قولنا الجوهر المقابل للابعاد على الوجه المذكور لا اعتبار
بينها بحسب هذا المعنى المحصل الذاتي حتى اذا جردناها عن اللواحق والعوارض
لم يبق الا تلك الحقيقة المسماة بالصورة الجسمية فعلمنا انها حقيقة نوعية
مشتركة بين افرادها اذ لو لم تكن كذلك لكانت حقائق افرادها بعد التجريد على الزوائد
المخصصة غير الحقيقة المسماة بالصورة الجسمية اما مباينة لها او مشتملًا عليها

على تقدير كونها جنسا ١٢

١١٠

ظاهر الاعتراض ١٢ منه

قوله

قوله

قوله

قوله

وعلى جزء آخر وليس كذلك هف ومن ثم قصروا في المباحث العلمية على مجرد
ايراد المنع وابداء الاحتمالات الركيكة لا ينفعه هذه المقدمة بل يرجع ويقول
ان ماهية الجسمية غير معلومة والاستدلال في قبول الابعاد الذي هو معلوم لازم
لها واتحاد اللوازم لا يوجب اتحاد الملزوم فلا يثبت به نوعية الملزوم فيحتمل
ان تكون الجسمية جنسية للاجسام او عرضا عاما لها فيجوز اختلاف افرادها في
وجود الجوهر القابل وعدمه فما اولى في جوابه ان يقال ان الاحتياج الى القابل
انما يقتضيه الامتداد من حيث كونه متصلا بل انه قابل للانفصال
والمتصل بذاته لا ينفصل وهذا القدر معلوم ومقتض للحكم ومنه كفاية
فلا حاجة بنا الى ما لا نعلمه لان وحدة هذه الحيثية توجب وحدة الاجسام من هذه
الحيثية كما لا يخفى والنقض بالوجود بانها طبيعة واحدة مع انها تقتضي التجرد
عن المادة في الواجب والمعروض لها في الممكن ممنوع بان الوجود لكونه مشككا
وليس طبيعة نوعية والكلام فيها واعلم ان الشيخ الرئيس ورد في الاشارات برهانين
الاول في الدورة الاولى كما سنذكره في الطبيعيات والثاني في الاواسط الاشارية بتجويز ما حسن ره
على هذا المطلب اعني اثبات الهيولى للاجسام الممتنعة عن قبول الفصل
الوصل بسبب خارج عن طبيعة الامتداد مقارن له سواء كان لازما
كالمقدارية او زائلا كما في غير نجد اثباتها في الاجسام القابلة لهما احدهما ما ذكره
المص والثاني حاكيا يبتني على اثبات امكان القسمة الانفكاكية في جميع الامتدادات
من حيث الطبيعة الامتدادية النوعية وهو الذي ذكرنا سابقا في
ابطال الاجسام الديمقراطيسية باحداث الاثنينية او الاثنينية في كل جسم ليعيد
القابل له ولو كان بحسب الوهم ثم يلجأ حكم الاثنين المنفصلين على الاثنين المتصلين

ويا لعكس من الانفكاك الرافع للاتحاد والاتصال الرابع للاثنينية لاجل المتوقف
في طبيعة الامتداد المشترك بينهما فيلزم من ذلك اثبات الهيولى لان جواز انفكاك
بحسب الطبيعة الامتدادية يكفي في الاحتياج الى الجوهر القابل وان عاق عن ذلك مانع
خارج عن تلك الطبيعة كالزم او زائل ثم قال بعد ذلك ولعل هذا العائق اذا كان
لازما طبيعيا كان الاثنينية بالفعل والانفصال بين اشخاص نوع تلك الطبيعة
بل نوعه في شخصه اقوى مرادا على نحو ان الجوهر الممتد لو زاله كما يمنعه عن
الانفصال والانفكاك بحسب الطبيعة الممكن تعدد اشخاصه في الوجود بل نوعه يحصر
في شخصه لو تعدد شخصا لكان كل واحد منهما قابلا للانفكاك بالبين السابق مع وجود المانع
هذا خلف فلما كان الجوهر الامتدادي متعددا لاشتخاص بالمادة فعلم ان المانع من
قبول الفصل والوصل ليس لازما له من حيث طبيعته وان كان لازما لبعض افراده كالفلك واذا كان
العائق مفارقا بالقياس الى الطبيعة والكان لازما بالقياس الى فرد معين فكل فرد من افراده
عن قبول الانفصال والاتصال من حيث حقيقته وماهيته وذلك هو الموجب لوجود القابل فثبت
عموم الاحتياج الى الهيولى في الاجسام وهو المرام ثم اقول طبائع الافلاك
اي صورها النوعية لما كانت مانعة عن قبول الانفصال الانفكاكي
ومقابله لاستلزامه الحركة التي ليست مبادئ ميلها موجودة في
الفلك فلا محالة كل نوع من الفلك يختص في شخص واحد على ما هو مذهبهم
اذ لو تحقق فلكان او كوكبان من نوع واحد يصح بينهما من الوصل ما قد حصل
بين الجزئين المفروضين لواحد منهما وحينئذ بين الجزئين المفروضين ما قد حصل
من الانفكاك بتلك البينة الفلكيين او الكوكبيين فيكون في قوتهما قبول الفصل

ان الحركة يستلزم
تحريك الجزء من اين
الى آخر فالمادة
مسلكة كل الطبائع
الا لزم منوع بجواز
ان يكون في الطبيعة
الاجزاء مبدأ ميل
تنزع عليه الحركة
الانفكاكية بعضها
عن بعض الغير فتحرك
بها الكل تحريكا بما كان
الاتصال حاصلا
في بحث الفلكيات
انما يستقام على
الحركة

والوصل صار ان المانع ذاتي كما هو حق ولهذا حكموا بامتناع الاثنينية
في الافلاك من حيث الطبيعة الفلكية وان جاز من حيث جسميتها ولكن
يرد عليهم النقض بموضع من لفلك منه الكوكب والتدوير ومتميز الجزءين
متباينهما فيمكن على غير الجزءين الذين على جنبتي الكوكب من التباين ما صح
عليهما ويصح عليهما ما صح على غيرهما فيلزم جواز الانفكاك الخارجي على الفلك
من حيث هو فلك فان اعتذروا باصل الفطرة يعارض بمثله في شخصين
نوع واحد من الامتداد وههنا من الكلام ما لا يليق ذكره بهذا المقام

فصل في ان الصورة الجسمية تتجرد عن الهيولى لا يخفى عليك ان المقصد في الفصل
السابق لا يكون الا اثبات الهيولى واما المقصد في هذا الفصل فهو لزومها
المصورة فتكون المسئلة ثمة قولنا الهيولى ثابتة كما يدل عليه العنوان او قولنا
كل جسم مركب من الهيولى والصورة وههنا قولنا الهيولى غير منفكة عن الصورة
فاين هذا من ذاك فالقول باتحاد المقصدين كما وقع لصاحب المحاكمات وغيره
غير مرضي نعم غاية ما يتوهم كون الصورة لذاتها محتاجة الى الهيولى ليستلزم
امتناع تجردها عن الهيولى فلا ينبغي ان يجعل ذلك مقصدا مستقلا برأسه
بل يحال بيانه الى ما سبق ذكره ويمكن ان يعتذر عنه بان الغرض اثبات دليل آخر
غير ما ذكر لتضمنه فائدة جليلة هي مسئلة تناهي الابعاد ويستفاد ايضا منه
ان التناهي والتشكل وامثالهما انما تعرض الجسم بسبب اشتماله على المادة لانها
لو وجدت تجردا تعاقبا دون حلولها في الهيولى فاما ان تكون متناهية او غير متناهية
لا سبيل الى الثاني لان الاجسام بالابعاد كلها متناهية والا لامكن

من الصورة فلا بعد في الاطلاق
الاتي وعلى هذه السابقة والحاكم
كان في صدد تقرير كلام الشيخ
والشيخ لم يصرح بعنوان الفصل
بان الصورة لا تتجرد عن الهيولى
بل شرع في ابطال لا تناهي الابعاد
ثم في اثبات ان التناهي والتشكل
ليلزم ضمنا ان الامتناع
الحاكم لا ينحصر حمل كلام الشيخ على
كون مقصوده امتناع تجرد الصورة
المقصدين بل ينبغي ان
يحمل على ان المقصود
ان التناهي
والتشكل بهما
جهة المادة وهذا اصل وجيه

١١٣

الاحكام متصفة في انفسها صالحة
للانفصال مع كونها متحدة بالنوع
فكذلك يجوز ان يصير كون فلكين
واحد متفقا بعضها من بعض كما تقدم
فلا يصح الكلي بامتناع مفارق الاجزاء
في فلك واحد والا امتناع انفصال
فلكين وحينئذ لا يتفرع عليه القول
بان نوع كل احد من الافلاك منحصر
في شخص واحد بل ان يكون كلما فرض
النوع واحدا فهو متعدد بوجودها لوجودت
متماثلة ١٢ اعتذروا عنه بان الاجزاء
المستديرة في الافلاك الانفصال

من جوز خرق الالتئام يجوز ان يكون الفلك الواحد متصلا في بعض اجزائه ومنفصلا في بعض آخر
فلا يلزم من الانفصال الممكن في نوع شخص ان يكون كل شخص كذلك
فلا يلزم من الانفصال الممكن في نوع شخص ان يكون كل شخص كذلك
لجواز ان يكون الانفصال في بعض الافلاك دون بعض
لجواز ان يكون الانفصال في بعض الافلاك دون بعض
لجواز ان يكون الانفصال في بعض الافلاك دون بعض

ان يخرج من مبداءٍ واحدٍ امتدادان على نسقٍ واحدٍ كلاهما سيالان مثلث

وكلما كانا اعظم كان البعد بينهما ازيد فلو امتدا الى غير النهاية لا يمكن

بينهما بعدٌ غير متناهٍ مع كونه محصورًا بين حاصرين هف اعلم انه لما تكلم

المصنف في اثبات الهيولى وبيّن تركب الاجسام من المادة والصورة اراد ان يبيّن

تحقق التلازم بينهما بان كل واحدةٍ منهما لا تنفك عن الاخرى لان ايتهما

وكان البرهان الذي يقيمه على امتناع انفكاك الصورة عن المادة ستوقفًا على اثبات

تناهي الابعاد فلاجرم احتاج الى اقامة البرهان عليه فاذًا هذه المسئلة

التي هي من مقاصد العلم الطبيعي البحث عن الاعراض الذاتية للجسم الطبيعي

من جهة ما يشتمل له على المادة بين اثبات الهيولى وكيفية التلازم اللذين هما

من الفرض الاعلى لاجل ما ذكرناه واعلم ان هذا البرهان منقول من قدماء

الحكماء ملقب بالبرهان السلم وهو غير البرهان الدرسي المبتنى على ستة مثلثات

متساوية الاضلاع والزوايا كل زاوية منها ثلثا قائمة المحوج ايضاحه الى

مقدماتٍ طويلةٍ هندسيةٍ تقريريةٍ بان نقول لو كان امتداد الصورة الجوهرية

غير متناهٍ لامكن ان يكون غير المتناهي محصورًا بين حاصرين صحة نقيض

التالي تستلزم بطلان المقدم وجه اللزوم انه لو صح البعد الغير المتناهي

لامكن وجود ساقين مثلث خرجا من مبدأ ذاهبين الى غير النهاية ومعلوم ان الساقين

كما كانا اعظم كان الافتراق اكثر فيزداد امكان الافتراق بزيادة الساقين و

معلوم ان الساقين اذا كانا غير متناهيين ذاهبين على نسق الافتراق كان

البعد بين الساقين غير متناهٍ فينحصر غير المتناهي من البعد بين حاصرين

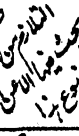

١١٤

وهما السّاقان هذا محال واعترض عليه الشيخ في الشفاء بعدم تسليم وجود
بعدٍ غير متناهٍ بين الخطين وان كان تزايد الخطين في البعد بينهما الى غير النهاية
اذ لا يلزم من كون التزايد في البعد الى غير النهاية وجود بعدٍ ما غير متناهٍ
بالفعل بعد فرض قصوله لا يزيد على بعدٍ تحته متناهٍ لا بقدر متناهٍ والزائد
على المتناهي بامر متناهٍ لا يكون الّا متناهيا كمراتب الاعداد وتتزايد لا الى نهاية مع
ان كل مرتبة منها في النظام الغير المتناهي متناهٍ لا تزيد على ما تحتها الا بواحد
ثم قرّر البرهان المذكور بفرض نقطتين متقابلتين على الخطين الذاهبين الى غير النهاية
وخطٍ واصلٍ بينهما ليكون وتر الزاوية التقاطع مسمّى بالبعد الاصل وخطوطٍ اخر
عرضيةٍ غير متناهية تزايد على الاصل متزايدةٍ على نهجٍ واحدٍ ليحصل زيادات
غير متناهيةٍ على ذلك البعد موجودة بغير نهاية ويكون تلك الزيادات متساوية
ليلزم وجود بعدٍ واحدٍ مشتملٍ على جميع تلك الزيادات المتساوية الغير المتناهية
على البعد الاول لكون كل زيادةٍ توجد في بعدٍ فهي موجودة فيما فوقه
والبعد المشتمل على الزيادات المتساوية الغير المتناهية زائد على البعد
الاول بما لا نهاية له فيكون غير متناهٍ فيلزم الخلف واورد عليه صاحب
المحاكمات بمثل ما اورده على التقرير السابق بمنع وجود بعدٍ مشتملٍ على تلك الزيادات
الغير المتناهية بل كل مرتبة من مراتب الزيادات لا تزيد الا على مرتبةٍ تحتها
الا بزيادةٍ واحدةٍ وايضا كون الزيادات متساويةً او متناقصةً لا يتفاوت
في بيان المقصود اذ لو حصل بعدٌ مشتملٌ على الزيادات الغير المتناهية
لكان ذلك البعد غير متناهٍ سواء كانت الزيادات متساويةً او متناقصةً فلا

فائدة في فرض تساوي الزيادات فاجاب عن الايراد بان نسبة زيادة البعد الى
زيادة البعد اذا كانت كنسبة عدد الزيادات الى عدد الزيادات الى كل نظيره او كنسبة
عدد الابعاد الى عدد الابعاد الا واحدا كذلك حيث فرض الزيادات متساوية فاذا كان
عدد مجموع الزيادات المتساوية على البعد الاول غير متناه يلزم وجود
بعد مشتمل على تلك الزيادات الغير المتناهية بحكم الاربعة المتناسبة والنسبة
انما تكون محفوظة اذا فرض الزيادات متساوية واما اذا كانت متناقصة
فلا يلزم المحذور فلا يلزم الاخلال بالنسبة فلم يلزم الخلف ولا يتوجه عليه ما اوردوا على رد
التناسب المشهور لابطال ما ذهب لنظام من منع كون نسبة الزيادة الى الزيادة
كنسبة عدد الزيادات الى عدد الزيادات اذ الاول من النسب المقدارية التي يمكن
ان يكون صماء والثاني من النسب العددية التي لا يمكن ذلك فيها لانه حيث فرض الزيادات
متساوية ولكل زيادة مقدار فمن زيادة الزيادات يزيد مقدار المجموع على
نسبة عدد الزيادات فنسبة الزيادة الى الزيادة كنسبة العدد الى العدد لا تكون
صماء هذا ما قيل في تتميم كلام المحاكم اقول وقد بقي بعد في كلامه نظر وهو ان
قياس كل المجموع على الكل الافرادي غير صحيح فلا يلزم من كون نسبة كل زيادة بعد
الى زيادة بعد آخر كنسبة عدد الزيادات الموجودة فيه الى العدد الزيادات
الموجودة في ذلك الاخر تحقق بعد يكون نسبة زيادته الى زيادة
بعد آخر كنسبة عدد الزيادات الغير المتناهية الى عدد زيادات
متناهية ليلزم الخلف المذكور اذ يجوز ان لا يكون باسرها
مجموع اعداد الزيادات بعد وان كان يلزم كل عدد زيادة بعد

فان قيل لم يعلل كون مجموع اعداد الزيادات في بعد يكون كل عدد زيادة في بعد حتى يرد المنع بل علل كونه في بعد يكون في كل عدد زيادة في بعد يكون نسبة ذلك البعد الى البعد الاخر نسبة ذلك العدد الى عدد زيادة وجدت فيه ومجموع عدد الزيادات الغير المتناهية ايضا يصدق عليه انه عدد زيادة فوجب ان يكون في بعد يكون نسبته الى بعد متناه نسبة العدد الغير المتناهي الى العدد المتناهي قلنا ان اريد بكون كل عدد زيادة في بعد العدد المتناهي فمسلم ان كل عدد زيادة متناه فهو في بعد على النسبة المذكورة لكن لا يلزم منه ان يكون العدد الغير المتناهي من الزيادة في بعد وان اريد مطلق عدد زيادة سواء كان متناهيا او غير متناه فلا نسلم ان كل عدد زيادة في بعد وكيف نسلم الكلية من منع الشخصية ولو ثبت هذه المقدمة كفت في اثبات هذا المطلب وقد يقال الاولى ان يقرر البرهان المذكور بان يفرض اوكارا متساقا مثلث ذهبا الى غير النهاية ويفرض في الانفراج بينهما ابعاد غير متناهية فوق البعد الاصل ذائدة متزائدة فيكون هناك زيادات على البعد الاصل غير متناهية متساوية وابعاد غير متناهية متفاضلة بقدر واحد فاذن كل زيادة وكل مجموع زيادات فهو واقع في بعد ما من تلك الابعاد اذ لو لم يكن كذلك لزم ان يوجد بعد يشتمل على جملة ما دونه من الزيادات ولا يشتمل عليه وعلى المزيد عليه بعد آخر وهو خلف فلا جرم هو يكون آخر الابعاد الانفراجية وهذا خلف فاذن كل زيادة وكل مجموع زيادات اي مجموع كان فهو في بعد فوقها فمجموع الزيادات الغير المتناهية في بعد واحد فوقها وقد صار غير المتناهي بالفعل محصورا بين حاصرين

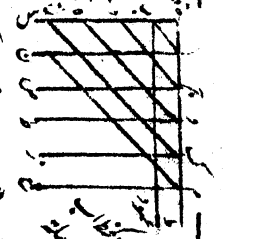

ايضا فلصار الساقان متنهيين عند ذلك البعد كما لا يخفى فثبت المطلب
بالاستقامة والخلف جميعا هذا وانت تعلم ان المنع المذكور غير ساقط
ولبعض الاعلام نحو آخر من البيان في تحرير البرهان السلّمي وهو ان نفرض
من مقطع كل خط عرضي مع احد الضلعين خطا موازيا للضلع الآخر فيحدث
متوازيات غير متناهية تفرز سطحا غير متناهية في جانب العرض واذا انضم
الى مقدار سطحي بعدد سطوح متناهية العرض غير متناهية العدد في العرض
وجب علم تناهي عرض الجملة لكن العرض عرض محصور بين حاصرين
قال ولا يخفى ان هذا الوجه انما يتم لو جعلت زاوية الخطين المارين الى غير النهاية
حتى يكون كل عمود يقوم على الموازيات منقطعا بالضلع الآخر فيلزم انحصارها
لا يتناهي بين حاصرين واما اذا كانت قائمة فتكون الاعمدة العرضية المذكورة
موازية للضلع الآخر فلا يلزم الانحصار ولا يتم الدليل في المنفرجة اظهر قول
لا نسلم وجود سطح غير متناه في العرض وان فرضت الزاوية حادة وانما يلزم
ذلك لو وجد بين الضلعين وتر يمر على جميع تلك السطوح وهو غير ممكن
اذ كل وتر يفرض فقد انتهى في احد جهتيه الى مبدا خط من الخطوط الموازية
ولا محالة يكون فوق ذلك الخط الوتري خطوط غير متناهية من تلك
الموازيات لا يلاقي شيئا منها ولا من السطوح الواقعة بينها كما لا يخفى ولما
كانت الصور الجسمية على فرض تجردها عن الهيولى غير خالية عن التناهي
واللاتناهي وبين المقصد مساواة لاحدهما اراد ان يبين مساواتها حتى
يثبت ما هو المقصود في هذا الفصل من عدم تصور التجرد عن الهيولى فقال واما

كالسبيل الى القسم الاول فلا حاجة لها لو كانت متناهية لاحاط بها حد واحد او وجد

فيكون متشكلة لان الشكل هو الهيأة الحاصلة من احاطة الحد الواحد او الحدود

بالمقدار اى السطح اذ كان الشكل مسطحا كالمثلث والمربع وامثالهما او الجسم

التعليمي اذ كان الشكل مجسما كالكرة والمكعب واشباههما فان اطراف الخطوط

اى النقط وان تصور احاطتها بها لكن لا يطلق الشكل على الحد المحدود فلا ينتقض التعريف

طردا واما انتقاضه عكسا بهيأة محيط الكرة فهو بحاله ولهذا اغتر بعضهم التعريف

بالهيأة الحاصلة من جهة الاحاطة سواء كان المقدار محيطا او محاطا به وعلى هذا

يندرج محيط الكرة فى التعريف ويخرج محيط الدائرة بتخصيص المقدار بما سوى

الخط مع ان التفرقة بينهما فى اطلاق الشكل صعب وان ابقى المقدار على

اطلاقه يصدق التعريف على الخط المحدود ولا يجدى تخصيص الاحاطة بالتمامة

اذ ليس للخط جهة سوى الطول وقد احيط بنقطتين فى المحدود وليس له جهة اخرى

حتى يتصور احاطة شئ بها كما ان السطح ليس له عمق حتى يتصور كونه محاطا

فتكون احاطة النقطتين بالخط المحدود تامة كما ان احاطة الخط الواحد فى

الدائرة والخطوط الثلثة فى المثلث تامة والهيأة انما تكون للامور القارة الذات

المجتمعة الاجزاء فى الوجود والزمان المعين كاليوم وان احاط به حدان هما

الآنان اى اوله وآخره لكن لا وجود له مستقرا فلم يرد هذا على من عرف الشكل

بما احاط به حد او حدود الا ان يخصص الوصول فى تعريفه بالمقادير القارة

وحيث يكون المراد من الاحاطة ههنا ما يكون تامة فخرجت هيأة

الزاوية سواء كانت الزاوية من متعولة الكف بان تكون نفس تلك الهيأة

او من مقولة الكم بان تكون معروضة لها فانها لا تسمى بالشكل وذلك الشكل
ولك ان تعمم الشكل وتريد به مطلق الهيئة الحاصلة بسبب التناهي فانه ثابت
بالبرهان السالم ليس الا تناهي الجسم في بعض الجهات لا في كلها فان المطلق لا يقف
الا على هذا القدر اما ان يكون للجسمية اذا اتيا اى الصورة الجسمية التي هي طبيعة
نوعية لا يختلف مقتضاها في افرادها وهو محال ولا لكانت الاجسام كلها متشكلة
بشكل واحد سواء كان من جهة كون الجسمية المطلقة فاعلا او من جهة كونها قابلا
لكن الحق من جهة القبول عدم الاختلاف الشخصي ومن جهة الفعل عدم
الاختلاف النوعي كان مقتضى الطبيعة النوعية يجوز ان يتخلف شخصا
من جهة تعدد القابل على انه على تقدير كون الجسمية حين التجرد فاعلا
لم يكن التعدد الشخصي ايضا في الاشكال والهيئات لعدم قابل يقبل الشخصيات
المتعددة لنوع واحد هذا خلف واما ما وقع في شرح حكمة العين في
فساد كون الشكل مقتضى الطبيعة لامتدادية لذاتها من لزوم كون شئ
واحد فاعلا وقابلا فهو منظور فيه كما سيأتيك بيانه او بسبب لازم للجسمية وهو صحيح
لما مر وعلى التقديرين يلزم مماثلة كل جزء والكل بل مقاديرها لاشتراكهما
في الطبيعة الامتدادية ولازمها وجوب التساوي في المعلولات عند التساوي في
العلل كما حقق في محله واللازم منتف وهو نفي الكلية والجزئية في الاجسام بط فالملزوم
مثله واعترض عليه بان شكل الفلك مثلا عندهم مقتضى طبيعته وجزء
الفلك وكله متساويان في الطبيعة المتساوية فلو كان التساوي في المقتضي
يوجب التساوي في المقتضى يلزم تساوي شكل جزء الفلك وكله وليس

لا مطلق للعقول والاتفاق
تحقيق في الجزء الذي لا يتجزأ ويكون ان
يقال في تحقيقه انتظار اللائم على تقدير
تشكل الصورة الجسمية المجردة انما يكون
قابلا للشكل لا فاعلا في المادة
محفوظة ١٢ منه
على الشقين اه قوله
الى ظاهر عبارة الشيخ من كتاب
الاشارات ان الاشكال التي
على القسم الاول اعني كون الشكل
مستندا الى نفس الصورة متفاوتة
تشاؤ بالحسام في المقدار والاقتضاء
تشاؤ بالحسام في الشكل الثانية
من تلك الاقسام حتى لا يلزم
المحقق المذكور ان كل

كذلك واجيب عنه بان الآثار كما تختلف بحسب اختلاف الفاعل كذلك تختلف بحسب
اختلاف القابل والفاعل في الاجسام البسيطة وان كان قوة واحدة الا ان مادة الكل غير
مادة الجزء بعد القسمة وقيل القسمة كلية وجزئية اصلا فان قيل ان اختلاف
الكل والجزء لو كان بحسب اختلاف مادتيهما كان اختلاف المادتين بحسب اختلاف موادّ
اجزائهما جرا اقلنا الاشكال والصور تختلف بحسب اختلاف المادة
واما المادة فهي انما تختلف بذاتها كما ان المتقدم والمتاخر يعرضان للزمانيات
بواسطة الزمان والزمان يجب ان يضبط لاعتبار زمان آخر وكذلك الكلية
والجزئية انما تعرضان المادیات بواسطة المادة للمادة بحسب نفسها
لا باعتبار مادة اخرى وبسبب عرض لها وهو ايضا محال والا لامكن
زواله اي زوال ذلك الشكل بزوال الامر العارض فامكن ان يتشكل بشكل
آخر فتكون قابلة للانفصال وكل ما يقبل الانفصال فهو مركب من الهيولى
والصورة فتكون الصورة العارية عن الهيولى مقارنة لها هف وفيه
نظر لان الاختلافات المقدارية والشكلية قد تحصل في الجسم من
غير ورود انفصال كاشكال الشمعة المتبدلة بحسب التشكلات المختلفة
من التدوير والتكعيب فالاولى ان لا يجعل لزوم الجسم مقصورا على لزوم
الفصل والوصل بل عليه وعلى لزوم الانفعال الذي هو الاختلافات المقدارية
والشكلية وان حصلت في الامتداد بدون الفصل والوصل لكن لا تحصل
الا بعد كونه متهيئا لان ينفعل ويكون فيه قوة الانفعال التي هي من
لواحق المادة كما علمت سابقا في مسلك الانفعال من براهين اثبات الهيولى

فيكون المفارق عن المادة مقارنا اياها هف ولا يتوهم انه لو صح
هذا لكفى ان يقال لو كانت متناهية لكانت متشكلة لكن الشكل لا
يحصل الا بعد ان يكون فيه قوة الانفعال التي هي من لواحق المادة هف وبما
المقدم مستدرك لان ماهو من لواحق المادة انما هو القبول بمعنى
الانفعال التجددي والقوة التي لا تجتمع مع الفعلية كما سبق لا مطلق القبول
والاتصاف لوازم الماهيات البسيطة قابلها وفاعلها شئ واحد
ولا محذور فيه فان حيثيتي القبول والفعل مطلقا لم يقم دليل على اختلافهما
وكونهما مما يوجب تثنية الذات الموصوفة بهما الا في القبول التجددي
والفعل المقابل له وانما انحصرت الاقسام فيما ذكره المصنف لان لزوم
التشكل للجسمية بعد فرض تجردها عن الحامل والامور التي تكتنف
بالحامل لا تخرج اما ان يكون لنفس الجسمية او لغيرها وذلك الغير اما
ان يكون امرا مفارقا عنها سواء كان مباينا لها او غير مباين او يكون امرا
غير مفارق عنها واعترض بعض المحشين للشرح القديم بانه ان اراد بالجسمية
الجسمية المطلقة فنختار ان العلة للتشكل امر عارض لها واللازم منه ليس الا
امكان ان يتشكل المطبيعة المطلقة بتشكل آخر فيلزم امكان تركبها من الهيولى
والصورة ولا محذور فيه اذ ليس هذا خلاف المفروض ولا يلزم منه امكان
تشكل الصورة المجردة بتشكل آخر لان عارض المطبيعة يجوز ان يكون عين
التشخص ودخلا فيه فلا يمكن والله ان اراد بالجسمية الجسمية المخصوصة
فنختار ان علة التشكل هي الجسمية المخصوصة ولا نسلم انه يلزم

منه شئ من المحذورين لأي اتفاق الاجسام في شكل واحد و
امكان تشكل بعد تشكل بهذا خلاصة كلامه ويقرب منه ما افاده السيد
المحشي من ان الشكل المطلق معلول للجسمية المطلقة والشكل المخصوص
معلول للجسمية المخصوصة ولا محذور فيه وتفصيله انه ان اريد
بالشكل الشكل المطلق نختار ان علته الجسمية المطلقة او لازمها
واللازم منه اشتراك الاجسام في مطلق الشكل ولا استحالة فيه
انما المحال اشتراك الجميع في شكل مخصوص كالكروية مثلا وان
اريد به الشكل المخصوص نختار ان علته الجسمية المخصوصة المفروضة الخ
فلم يلزم الاشتراك ولا امكان الزوال اقول الكلام في تخصيص الصورة المفروضة
للتجرد عن المادة بعينه كالكلام في تشكلها بلا فرق فان هذية تلك الصور
اما لنفس الجسمية المطلقة او لازمها فيلزم عدم تعددها او لامر عارض
وهو ليست عي وجود المادة والحاصل ان اختلاف الاشخاص والمتغايرات
في الامتداد لا يتصور الا بعد تحقق المادة فالمحل اللازم في الشق المذكور
الجسمية انما هو شئ واحد هو نفي التعدد والتغاير في الاجسام لكن المصنف
رتب عليه الاتفاق في الشكل تعبيرا عن الشئ بلازمه التنويه والفاضلان
المحشيان اسقطا اسم المادة عن الصورة المفروضة التجرد وحرما
المتلفظ به قولا دون ما يتفرع على معناه من اللواحق والغواشي
فأمعنا في ابداء احتمالات عائدة الى العوارض المادية

فصل

فلان الهيولى كما تتجرد عن الصورة يريدان يثبت في هذا الفصل ملزومية

الهيولى للصورة ما هو بصدده من اثبات اللازم بينهما فيقول لانها
لو تجردت عن الصورة فاما ان تكون ذات وضع اي قابلة للاشارة
الحسية فان الوضع مقول بالاشتراك على ثلثة معان احدها كون الشئ
بحيث يشار اليها اشارة حسية والثاني جزء للمقولة وهو هيأة عارضة
للشئ بحسب نسبة اجزاءه بعضها الى بعض والثالث للمقولة وهي هيأة
للنسبة نسبة بعض اجزاءه الى بعض ونسبة بعض اجزاءه الى غيره و
المراد ههنا هو المعنى الاول كما لا يخفى او لا تكون لا سبيل الى كل واحد من القسمين
فلا سبيل الى تجردها عن الصورة اما انه لا سبيل الى الاول فلانها حينئذ اما ان
تنقسم او لا سبيل الى الثاني لان كل ما له وضع بالاستقلال وهذا
انما يكون اذا كان جوهرا وقد برهان جوهرية الهيولى فهو ينقسم بالفعل
او بالقوة على سائر في نفي الجزء الذي لا يتجزى ولا سبيل الى الاول لانها اما
ان تنقسم في جهة واحدة فقط فتكون خطا جوهريا لعدم انقسامه لا
في جهة واحدة واستقلاله او في جهتين فقط فتكون سطحا جوهريا
لعدم انقسامه لا في جهتين واستقلاله او في جهات ثلث فتكون جسما
قيل لا نسلم ان كل ذات وضع منقسم في الجهات جسم ان كان المراد بذات
الوضع في تردد البرهان ما يكون مطلقا فان جميع الاعراض التعليمية في
الاجسام والهيولى المجتمعة منقسمة في الجهات وليست اجساما
وان كان المراد بها ما هو بالذات فالمدعى غير حاصر لجواز ان تكون الهيولى المجردة
ذات وضع ولا يكون لها الوضع في حقيقتها بل من قبل الصورة بان من شئ آخر

١٢٥

ويمكن ان يثبت باعتبار الشق الثاني ويقال لو كانت الهيولى ذات وضع
بالغير كان في ذاتها لغيرها وضع بالذات فيكون اما جسمية او في جسمية
ضرورة انه لو لم يكن ثمة ماله وضع في ذاته لم تكن الهيولى ذات وضع لا
بالذات ولا بالغير فعلى تقدير انقسامه حينئذ في الجهات كانت الهيولى متجسمة
مع فرض تجردها هف فقد ظهر ان الهيولى على تقدير تجردها عن الجسمية
كما لا تكون ذات وضع بالذات لا تكون ذات وضع مطلقا وكل واحد منهما
اي من كون الهيولى خطا جوهريا وكونها سطحا جوهريا وكونها جسما
باطل اما انه لا يجوز ان تكون خطا جوهريا فلان وجود الخط على الاستقلال
محال لانه اذا انتهى اليه طرفا السطحين سواء كانا مستقيمين او مستديرين
بنحو واحد من الاستدارة لئلا يختص الابطال بقسم واحد من الخط الجوهري
فاما ان يحجب ذلك الخط الجوهري تلاقيهما اي تلاقي ذينك الطرفين
او لا يحجب لا جائز ان لا يحجب والا لزم تداخل الخطوط وهو محال لان كل خطين مجموعهما
اعظم من الواحد والتداخل يوجب خلافه هف يمكن ان يقال الحكم
بامتناع التداخل اما من جهة عدم حصول التأليف فيما فرض فيه ذلك
واما من جهة العظم والمقدار لئلا يلزم عدم كون الكل اعظم من جزئه وكلاهما
منتف ههنا اما الاول فلان الكلام في وجود خط واحد مستقل
على الانفراد لا في تأليف الجسم واما الثاني فلان الخط لا مدة ولا عظم له في العرض
فيلزم حين التداخل اذا فرض خطوط متلاقية في العرض مسئلة الكل والجزء
ولهذا جوزوا تداخل النقاط مطلقا وتداخل الخطوط والسطوح العرضية في الجهة التي لا امتداد لها

فى تلك الجهة واما الحكم بامتناع تداخل الجواهر مطلقا فهو منقوض بتداخل الهيولى والصورة
وهما جوهران على ما قرره المتاخرون فالاولى ان يختص الحكم بامتناع تداخل
الجواهر بالجواهر المتحيزة بالذات وبقى بداهة العقل شاهدة بان التحيز بذاته
يمتنع ان تداخل فى مثله بحيث يصير حجماهما حجما واحدا والاجاز عند العقل
صيرورة الشخصين كزيد وعمرو شخصا واحدا اذ لا فرق عنده فى الصورتين
فى فقد الامتياز بين المتداخلين وهذا بخلاف تداخل الاعراض وتداخل
سائر الجواهر فان الامتياز بين المتداخلين فى بعض الصور بالمحل وفى
بعضها ببعض الماهية والحقيقة لا يقال لو وقع التداخل بين الخطين الجوهريين
واحد طرفى السطحين المنتهيين اليه لم يلزم الا تداخل جوهر وعرض ولا فساد
فيه لانا نقول الاطراف كما هو التحقيق ليست الا نهايات لذويها لا اشياء
واقعة فى النهايات فاذا فرض وقوع خط جوهرى بين جسمين قائما داخل
هناك فى الجواهر المتحيزة بالذات وقد علمت بطلانه ولا جائز ان يحجب ولا
لا ينقسم الخط فى الجهتين لان ما يلاقى منه احدهما غير ما يلاقى الاخر
وهو محال كما مر فى ابطال الجزء واما انه لا جائز ان يكون سطحا
فلانها لو كانت سطحا فاذا انتهى اليه طرفا الجسمين فاما ان يحجب تلاقيهما
او لا يحجب وكل واحد منهما مطابق على ما مر فى الخط واما انه
لا يجوز ان يكون جسما فلانها لو كانت جسما لكانت مركبة
من الهيولى والصورة لما مر ولما ابطل الشق الاول
من الترديد الاول اراد ان يشير الى الشق الثانى فقال

واما انه لا سبيل الى الثاني فلانها اذا كانت الهيولى مجردة عن الصورة غير ذات وضع مطلقا فاذا اقترنت بها الصورة الجسمية فلا يخلو اما ان لا تصير ذات وضع وهو محال لان المركب من الهيولى والصورة جسم وكل جسم فهو في مكان فهو قابل للاشارة الحسية واما ان تصير ذات وضع فاما ان لا تحصل في حيز اصلا او تحصل في جميع الاحياز او تحصل في بعض الاحياز دون بعض والثاني محال بالبديهة والثالث ايضا محال لان حصولها في كل واحد من الاحياز ممكن لتساويها بالنسبة الى جميع الاحياز والامكنة وكذلك الصورة لا تقتضي الحيز اصلا مطلقا لا معينا فاذا كانت الهيولى متساوية النسبة الى جميع الاحياز فلو حصلت في بعض الاحياز دون بعض لزم الترجيح بلا مرجح وهو محال لان المرجح اما الفاعل الخارج المفارق فهو لا يؤثر تاثير احداث الا لاستعداد او لاستعداد لها بموضع معين فان نسبتها الى الكل سواء واما المحصصات السماوية من الحركات والاوضاع فانما تؤثر فيما له جهة او تعلق بذي وضع كالنفس الناطقة فانها وان كانت غير ذات وضع ومكان لكن لها علاقة مع ذي وضع وبتلك العلاقة تتاثر بالهيئات السماوية ويتاثر الحوادث والهيولى اذا كانت مجردة عن مقارنة الاوضاع الفلكية لا تخصصها حادث من الامور الطبيعية والفلكية لانها بعد حصولها في عالم الاجرام وتعين حيزها ومظهرها وكلامنا في موجب التخصيص والمظهر فالهيولى لو تخلت عن الصورة ثم فرض تصورها بصورة لزم الترجح بلا مرجح وهو محال واعترض على بيان استحالة القسم الثاني بان امتناع تحقق الصورة الجسمية بالهيولى المجردة لا يدل على امتناع كونها غير ذات وضع لجواز ان يكون

Marginal Persian commentary

للهيولى المجردة عن الجسمية صورة نوعية مانعة عن قبول الصورة
الجسمية ابدا واجيب عنه اما اولا فلانها بالنظر الى ذاتها ان لم تقبل
الجسمية فكون جوهرا معقولا بالفعل غير ذي قوة واستعداد لم يكن
هيولى اذ حقيقة الهيولى ليست الا القوة والاستعداد لحصول الحوادث
من الصور والاعراض وان لم تكن كذلك بل يكون جوهرها جوهرا بالا
فلحوق الصورة ممكن لها بحسب ذاتها لكن لحوق الصورة او اي حادث
كان الهيولى يستلزم تجسمها المستلزم للحيز والممكن لا يستلزم منه
المحال ولا يقاس هذا باستلزام عدم العقل الاول عدم الواجب مع ان
الاول ممكن والثاني محال لان استلزام عدم العقل عدم الواجب تعم
من حيث ان عدم العقل ممتنع بوجود الواجب تعم واما بالنظر الى ذاته
فعدمه لا يستلزم محالا اصلا والا لم يكن ممكنا بالذات وههنا ليس كذلك
فانها بالنظر الى ذاتها ممكنة التلبس بالصورة لكن يلزم من لحوق الصورة
بعد فرض تجردها محال بالذات واما ثانيا فلان الكلام في هيولى
الاجسام هل هي في اصل الابداع مجسمة او مجردة ثم تجسمت ولهذا قال
الشيخ في الشفاء في بحث تقدم الصورة على المادة في الوجود واما انه
هل يوجد هيولى بدون صورة فذلك بحث آخر لا يهمنا فيما نحن بصدده
وفي هذا الوجه ضعف لجواز تجرد الهيولى عن الصورتين بعد التلبس
بهما ولحوق صورة نوعية لهما مانعة من قبول التجسم ثالثا فالتخصيص
بهيولى الاجسام غير مجد واعترض ايضا بان التخصيص بحصول الهيولى

في حيزٍ معيّنٍ يجوز ان يكون لسبب اقترانها بصورةٍ نوعيةٍ مخصصةٍ
للاجسام باحيازها الطبيعية واجيب بان الصورة النوعية انما
عيّنت مكانا كليا للمتنوع بها من الاجسام فنسبتها الى جميع اجزاء
ذلك المكان الكلي واحدة فلا تصلح مخصصا للهيولى بجزء معيّن منها
وقال الفاضل المدقق ولك ان تقول يجوز ان يقارن الهيولى صورة اخرى
او حالة من الاحوال تعين بها بعض اجزاء المكان الكلي اقول فساده ظاهر
لان المخصص للجسم بجزء معيّن من المكان الكلي لواحدٍ من الاجسام
البسيطة لا يكون الا امرا احاديا محتاجا في حدوثه الى مخصص من
الحركات والاوضاع والكلام في الهيولى التي لحقها الصورة وهي مجردة
عن تلك الامور ثم قال وايضا قد تكون الهيولى المجردة هيولى عنصر كلي
فلا حاجة في التخصيص الى غير الصورة النوعية وجوابه ان الهيولى
لا تخصيص لها في ذاتها بمقدار دون مقدار او بعنصر دون عنصر بل هي قابلة
في ذاتها لكل حليةٍ وصفةٍ فيجوز لها بحسب ذاتها ان يلحقها مع الصورة
العنصرية مقدار ما لا يملاء المكان الكلي لذلك العنصر فيحتاج الى
مخصص آخر سوى النوعية ولما استشعر المصنف ورود معارضة على قولهم
ان الهيولى المجردة لو لحقها الصورة لم يكن بدٌ من ان يحصل في موضعٍ معيّنٍ
مع تساوي نسبتها الى جميع المواضع وهو محال وهي ان الجزء المائي
اذا استدال لها حصل في بعض الاماكن الهوائية مع ان نسبتها الى جميعها
على السوية اراد ان يشير اليها والى دفعها بقوله ولا يلزم الترجيح بلا مرجح هذا

التقدير بان للماء اذا انقلب هواء او على العكس صار المنقلب الى موضع
من اجزاء المكان الكلي الذي انقلب اليه مع تساوي نسبته الى جميعها
فالوجه في تخصيصه باحدها هو الوجه في تخصيص الهيولى المجردة
باحد الاحياز الممكنة لان الوضع السابق يقتضي لوضع اللاحق فلا يكون
ترجيحا بلا مرجح يعني ان الجزء المنقلب من الماء الى الهواء مثلا له قبل الانقلاب
وضع خاص مع بعض اجزاء الحيز المنقلب اليه اما المحاذاة له طبعا او قسرا
اذ الماء كان في الموضع الطبعي للصورة المنقلب اليها واما الوقوع فيه قسرا
اذا كان فيه فاستقر بعد الانقلاب فيه طبعا فالوضع السابق يقتضي حصوله
في ذلك الجزء المعين من حيز المنقلب اليه ولا يتصور مثل ذلك في الهيولى
المجردة اذ تحتمت

فصل في اثبات الصورة النوعية

ولما فرغ من اثبات الهيولى
وتلازمهما مع الصورة الجسمية شرع الآن في اثبات الصورة النوعية وهي
التي يختلف بها الاجسام انواعا فقال اعلم ان لكل واحد من انواع
الاجسام الطبعية صورة اخرى غير الصورة الجسمية بها يصير ذلك النوع
نوعا ولهذا سميت صورة نوعية اي منسوبة الى النوع بالتقويم
والتحصيل وتسمى ايضا طبيعة باعتبار كونها مبدأ للحركة والسكون الذاتيين
وقوة ايضا باعتبار تاثيرها في الغير وكمالا لصيرورة الجنس به بالفعل نوعا معينا
وقبل الخوض في المقصود يجب ان يعلم ان المقتضي للاثار المختلفة المختصة
كل منها بقسم من اقسام الاجسام الطبعية لا بد وان يكون امورا
مختلفة غير خارجة عن ذات الجسم بل هو امر حاصل له في ذاته

فصل

على نسخ واحد من الارادة
وقوة كذلك مع الارادة
وقوة منفذة التحريك
من تصور ارادة وقوة منفذة
التحريك الفصل مع الارادة
وكذلك القسمة في
فالاول من الاقسام كما في
هبوط الحجر حيث طبيعة الارض
كما للفلك في دوراتها
نفسا فلكية والاشارة
كما في النباتات عند قوما
والشيء وقوة فيها ليس
نفسا نباتية والمراد
للحيوان ليس نفسا حيوانية
بدعا اطلق اسم الطبيعة على
كل قوة يصدر عنها فعلا
بلا ارادة

نفسي النفس النباتية على طريقة

لانا نعلم بالضرورة ان العنصر الثقيل مثلاً انما يتحرك الى المركز بحسب ذاته لا بحسب امر خارج عن ذاته فلولا ان في ذاته شيئاً يقتضي اختصاصه بحيزها المعين لما تحرك اليه بحسب الذات وهذا ظاهر جداً وهو لا ينافي القول بالفاعل المختار عند من لا يجوز الترجيح بلا مرجح فان نسبة الباري تعالى شأنه الى جميع الاجسام لما كانت نسبة واحدة فجعل بعضها حاراً وبعضها بارداً او بعضها خفيفاً وبعضها ثقيلاً الى غير ذلك من اختلاف الآثار والصفات لا بد له من مخصص نعم انما ينسد باب اثبات الصورة النوعية بل سائر القوى والكيفيات الغير المحسوسة عند من يجعل نفس ارادة الباري مرجحاً للامور بلا استحقاق وحكمة بل مع القدرة الكاملة الخ فانه ارتفع الاعتماد عن المحسوسات ولا يتوقع بحث ونظر ولا يأمن الانسان ان يخلق فيه جزافاً امور لا ترفع النظر وربما يخلق فيه معنى يرى الشيء على خلاف ما هو عليه وهو لا يرفع في الدور والسفسطائية بازاء السوفسطائية في عصر الاقدمين وانما اثبتوا للباري تعالى ارادة جزافية لبعض الاشياء كتفكيك بعض اجزاء الرحى واعادة المعدوم وغير ذلك من هوساتهم لمصالح ادلتهم واحتجاجاتهم قال بعض اهل الحق ان يظهر مثل هذه المذاهب انقطعت الحكمة عن وجه الارض وانطمست العلوم القدسية واذا تمهد ما ذكرنا لك فنقول كل نوع من انواع الاجسام مختص بحيز معين يقتضي ذلك النوع بحسب ذاته الحركة اليه عند خروجه عنه والسكون عند حصوله فيه فالمقتضي لاختصاص

لا نعلم الخ قوله لانا نعلم بالضرورة ان العنصر الثقيل مثلاً انما يتحرك الى المركز بحسب ذاته لا بحسب امر خارج عن ذاته فلولا ان في ذاته شيئاً يقتضي اختصاصه بحيزها المعين لما تحرك اليه بحسب الذات وهذا ظاهر جداً وهو لا ينافي القول بالفاعل المختار عند من لا يجوز الترجيح بلا مرجح فان نسبة الباري تعالى شأنه الى جميع الاجسام لما كانت نسبة واحدة فجعل بعضها حاراً وبعضها بارداً او بعضها خفيفاً وبعضها ثقيلاً الى غير ذلك من اختلاف الآثار والصفات لا بد له من مخصص نعم انما ينسد باب اثبات الصورة النوعية بل سائر القوى والكيفيات الغير المحسوسة عند من يجعل نفس ارادة الباري مرجحاً للامور بلا استحقاق وحكمة بل مع القدرة الكاملة الخ فانه ارتفع الاعتماد عن المحسوسات ولا يتوقع بحث ونظر ولا يأمن الانسان ان يخلق فيه جزافاً امور لا ترفع النظر وربما يخلق فيه معنى يرى الشيء على خلاف ما هو عليه وهو لا يرفع في الدور والسفسطائية بازاء السوفسطائية في عصر الاقدمين وانما اثبتوا للباري تعالى ارادة جزافية لبعض الاشياء كتفكيك بعض اجزاء الرحى واعادة المعدوم وغير ذلك من هوساتهم لمصالح ادلتهم واحتجاجاتهم قال بعض اهل الحق ان يظهر مثل هذه المذاهب انقطعت الحكمة عن وجه الارض وانطمست العلوم القدسية واذا تمهد ما ذكرنا لك فنقول كل نوع من انواع الاجسام مختص بحيز معين يقتضي ذلك النوع بحسب ذاته الحركة اليه عند خروجه عنه والسكون عند حصوله فيه فالمقتضي لاختصاص

ذلك الجنس بذلك الجنس امّا الصورة الجسمية المشتركة بين الاجسام كلها
او الهيولى او صورة اخرى والاول باطل لاستلزامه اشتراك جميع الاجسام
في ذلك الجنس وكذلك الثاني لاستلزامه كون القابل فاعلا واشتراك
العناصر في الجنس لاشتراكها في الهيولى وهما باطلان فتعين الثاني والاشارة
بقوله لان اختصاص بعض الاجسام ببعض الاحياز دون بعض ليس
لامر خارج عن الجسم والهيولى كما قررنا فهو امّا ان يكون للجسمية
العامة او لصورة اخرى لا سبيل الى الاول والا لاشتركت الاجسام كلها
في ذلك الجنس المعين فتعين الثاني وهو المطلوب ومن التشكيكات في
هذا المقام ان اسناد اختلاف الاعراض الى الصور المختلفة يقتضي
اسناد الصور ايضا الى غيرها من الامور المختلفة فان اسند اختلاف الصور ايضا
في العصور الى اختلاف الاستعدادات في مادتها المشتركة نجث الصور السابقة
وفي العلكيات الى اختلاف قوابلها في الماهيات قيل فلم لا يجوز استناد
اختلاف الاعراض اليها من غير توسط الصور واجيب عنه ببيان مغايرة
الاعراض ومباديها من ان كون الجسم بحيث يستحق اينا غير حصوله في ذلك
الاين وكونه بحيث تقتضي بروده عند عدم القاسر غير برودته وامتناع
تحصل الجسم منفكا عن تلك المبادي فان السبب المقتضي لسهولة تشكل
الماء ولزوجه الى مكانه الطبيعي ووضعه الطبعي باق عند حصوله واصعابه
بالقسر وتلعيبه ومنها ان كون تلك الصورة مصدرا لاعراض مختلفة غير منتهية
بعضها من باب الكيف وبعضها من باب الاين وكذلك من سكون الاباب

بصدر بعضها بتوسط البعض بناء في قولهم بعدم صدور الكثير عن الواحد
وان اسندوها الى صور متعددة بطل قولهم المادة الواحدة لا تقوم
بصورتين في درجة واحدة والجواب ان الكثير يجوز ان يصدر عن الواحد
اذا كانت هناك جهات وشروط مختلفة فهذه الصور تفعل بحسب ذاتها
وتنفعل بحسب المادة وتقتضي حفظ الاين بشرط الكون في المكان الطبيعي والعود اليه
بشرط الخروج عنه وعلى هذا السبيل سائر الاعراض واعلم ان اثبات ان
في كل نوع من انواع الاجسام صورة منوعة جوهرية لا يخلو عن صعوبة
فلا بأس بنا لو بسطنا في الكلام ثم عدنا الى ما هو الحق في هذا المقام اذ فيه خلاف بين
اتباع المعلم الاول من المشائين ومنهم الشيخ الرئيس ومن هو في طبقته
وبين الاقدمين من اليونانيين كهرمس وفيثاغورس وافلاطون وجماعة الفرس
والكلدانيين ومن تابعهم كصاحب حكمة الاشراق فنقول المشائين في
اثبات تلك الصور مناهج ثلثة الاول من جهة كونها مبادي للآثار
المختلفة وهو الذي اورده المصنف هنا تقريره ان الاجسام تختلف
بالآثار فتلك الآثار ليست واجبة لذاتها فلا بد ان تكون لها مبادي
فيها اما ان تكون هي الجسمية او امر اخر فالاول باطل
كما ذكر فهي امور مغايرة لها فاما ان تكون مفارقة عن الاجسام وهو ايضا
محال لان المفارق نسبته الى جميع الاجسام على السوية فلا يختلف
الآثار في الاجسام واما ان تكون غير مفارقة عنها فهي اما ان تكون خارجة
عن حقائق تلك الاجسام او داخلة والاول ايضا لاعادة الكلام في تخصيصها

فتكون صورة داخلة فتكون صورة الاعراض وهو الطلسم واعترض عليه
بوجوه الاول انا لا نسلم ان نسبة المفارق الى سائر الاجسام على السوية
كيف لا يجوز ان يكون للمفارق خصوصية ببعض الاجسام دون بعض كيف
وقد ذهب افلاطون ومن يحذو حذوه من المتالهين وحكماء الفرس
كما قال الشيخ الالهي صاحب الاشراق في كتبه كالمطارحات وحكمة الاشراق
وغيرهما الى ان لكل نوع من الافلاك والكواكب بسائط العناصر ومركباتها
ربانا في عالم القدس وهو عقل مدبر لذلك النوع ذو عناية به وهو المغاوي
والمنجي والمولد في الاجسام النامية لامتناع صدور هذه الافعال المختلفة
في النبات عن قوة بسيطة عديمة الشعور وفينا عن نفسنا والا لكان لنا
شعور بها وهؤلاء يتعجبون ممن يقول ان الالوان العجيبة في ريش
من رياش الطاؤس انما كان لاختلاف امزجة تلك الريشة من غير قانون
مضبوط وكب نوع حافظ بل هؤلاء ينسبون جميع انواع الاجسام
وهيأتها الى تلك الارباب ويقولون ان هذه الهيأت المركبة العجيبة
ظلال لاشراقات نورية ولسب معنوية في تلك الارباب النورية كما ان
الهيأة البسيطة لنوع كرائحة المسك ظل لهيأة نورية في رب
طلسم نوعه قالوا والجذاب الدهن الى النار لما بين انه ليس لضرورة
عدم الخلاء على ما ذكر في موضعه ولا يجذب النار بخاصية فيها فليضاف
يتعلق بصالح النوع النار الحافظ للصنوبرة ولغيرها وهو الذي سماه
الفرس اردي بهشت فان الفرس كانوا اشد مبالغة في اثبات ارباب

١٣٣

الطلسمات وهم مسلمون واغبائا ذميون وان لم يذكروا الحجة على اثباتها قابل الادعوا
فيها المشاهدة الحقة المكررة المبنية على رياضاتهم ومجاهداتهم وجلعهم
ابدانهم واذ لفعلوا هذا فليس لنا ان نذكرهم كما ان المشائين لا يناظرون
بطلميوس وابرخس حتى ان ارسطو عول على ارصاد بابل فاذا اعتبر رصد
شخص واشخاص معدودة من اصحاب الارصاد الجسمانية في الامور
الفلكية حتى تعلم من تلاهم وبنى اعليه علوما كالهيأة والنجوم تكيف
لا يعتبر قول اساطين الحكمة والتالهة في امور يشاهدونها بارصادهم
الروحانية في خلواتهم ورياضاتهم بل هذا اولى وليس للمشائين دليل على حصر العقول
في عشرة او عشرين وبالجملة في السلسلة الطولية ولا يلزم ان
ناخذ الافلاك في الترتيب في اول ما ناخذ العقول في الترتيب الطولي العقل
كما بينه شيخ الاشراق يحصل منها مبلغ كثير على الترتيب الطولي ويحصل
من تلك الطبقة على نسب بينها طبقة اخرى عرضية يجري مجرى الفروع
يحصل من الفروع الاجسام الفلكية والعنصرية من البسائط والمركبات
الاشرف من الاشرف والاخس من الاخس وعدد الفريقين كثير كما في القرآن
ولا يعلم جنود ربك الا هو قالوا وليس صاحب لنوع النفس فان النفوس
لابد ان يتالم بتالم ابدانها وصاحب النوع لا يتالم بتالم نوعه وللنفس علاقة ببدن
واحد وصاحب النوع عناية بجميع ابدان نوعه والنفس يحصل منها
ومن البدن المدبر يتصرف فيه حيوان واحد وهو من نوع واحد ودب الطلسم
ليس كذلك ثم رب الطلسم لنوع اذا كان فياضا لذلك النوع فلا يكون

محتاجا الى الاستكمال به بخلاف النفوس فانها مفتقرة الى الاستكمال بالجسم
علاقة الاجسام انما هي لنقص في جواهر النفوس ليستكمل بالعلاقة ومن له
رتبة الابداع لحكيم يقهر علاقة ذلك الجسم وكمال المفارق المحض المشبه
بمبدئه الواجب بالذات فالعلاقة الجسمانية نقص له والذي يوقع الجوهر
ويحصل وجوده كيف يتم بعلاقة عرضية هذا كل ظاهر لمن له اقل حدس
والثاني نسلم ان نسبة المفارق الى جميع الاجسام واحدة لكن لا يلزم
منه ان لا يصدر عن المفارق الا آثار مختلفة وانما يكون كذلك لو لم يكن
للاجسام وهيولياتها استعدادات مختلفة بحسبها تصدر عن المفارق
الآثار المختلفة كما تصدر عنه الكمالات المختلفة الفائضة عليها
واجيب عن هذين الاشكالين بانا نعلم بالضرورة ان تلك الآثار انما
تصدر من الاجسام او من المفارق بواسطة مبادئ قريبة مقارنة لها طبعا
فان الاحراق يكون من النار والترطيب من الماء الى غير ذلك فلو لم يكن
في الاجسام الا الهيولى والصورة الجسمية لم تحصل تلك الآثار من الاجسام فلا بد
ان يكون فيها امر مقارن يكون علة لتلك الآثار لا اعتراض لنا الثالث سلمنا ذلك
لكن لم لا يجوز ان يكون تلك المبادي اعراضا اذ كل موجب اثر في اجسام يلزم
ان يكون صورة جوهرية فان الميل القسري وغير القسري مبدأ للحركة
وليس بصورة جوهرية والحرارة في الحديدة الحامية مبدأ الحرق
بحسبه والحركة في بعض المواضع سبب الحرارة وليست بصورة جوهرية
وهكذا في اشياء كثيرة لا يقال ليست هذه الاشياء آثارا مما ذكرتموه

ذكرتموه بل هي معدات والواهب غيرها لانا نقول مثل هذه انما سميتموه
صورا وايضا قد برهن الشيخ الرئيس في بعض مؤلفاته على ان الطبيعة
لا يجوز ان يكون مبدأ للاشياء المنسوبة اليها في مادتها على ما هو المشهور
عند جمهور الحكماء مثل الحركات والسكونات الطبيعية كما يقال ان طبيعة
الحجر مثلا مبدأ لحركته الى اسفل وطبيعة النار مبدأ لحركتها الصاعدة وهكذا
ما يقال في الكيفيات الاخر منها ما يقال ان طبيعة الماء مبدأ لبرودتها
وطبيعة النار مبدأ لحرارتها ومثال ذلك حيث قال وذلك لان مصدر
الفعل الجسماني من قوامه ووجوده بالجسم لا يجوز ان يصدر عنه فعل بلا مشاركة
بينه وبين ما يصدر عنه فاذا كانت القوى المنطبعة في الاجسام لا تصدر
عنها فعل بلا واسطة اجسامها والطبيعة قوة جسمانية فلا تصدر
عنها فعل بلا واسطة اجسامها والفعل الذي واسطته جسمها شرط
في تمامه انما يصح في اشياء خارجة عن الجسم لا في نفس الجسم وكيف يصح
فعلها في الجسم وشرط كونها فاعلة كون جسمها واسطة ولا يمكن ان يكون
الجسم واسطة بين الطبيعة التي فيه وبين ذاته فاذن فعلها في اجسامها
محال بل معنى قولنا ان الطبيعة هي مبدأ تلك الاشياء مثل الحركة والحرارة
مثلا وغير ذلك هو ان الجسم المنطبع بتلك الطبيعة انما يستعد
بحدوث الطبيعة فاذا تم استعدادها افاضها واهب الصور عليها
باذن خالقه جلت قدرته الا انه لما كان وجود الطبيعة في الاجسام
شرط القبول ذلك الفيض قيل ان الطبيعة سبب او مبدأ لذلك

وهكذا في غير هذا اذا تأملت وجدت بعض الهيئات والصفات مقدم
وجوده على وجود البعض ووجوده شرطا لوجود المتأخر وكذلك
نسبة النفس الى قواها هي بعينه نسبة الطبيعة الى ما قلنا وهذا مما
مقول لا يخفى ان هذا الكلام من الرئيس مما يؤيد ما نحن بصدده تأييدا
عظيما فانه لما ثبت ان فاعل الحرارة في النار والبرودة في الماء ليس امرا
مقارنا لتلك الاجسام فليجز مثل ذلك في الحرارة التي تحصل في غير النار
والبرودة التي تحصل في غير الماء وكذلك سائر الآثار كالاحالة المشبه
جوهر المغتذي والانماء والتوليد والتصوير وغير ذلك مما يسمونها صورا
لم يثبت الا كونها من الشرائط والمعدات التي لا تنافي العرضية كالميل
والحرارة والبرودة وامثالها والعجب ان القوى الغاذية والمصورة عندهم
اعراض مع انهم يسمونها فعالة وينسبون اليها افادة الصور فاذا كانت
هذه المؤثرات القوية عندهم اعراضا فغيرها اولى بالعرضية والمنهج الثاني من جهة
كونها مقومة للمادة بيانه انا نعلم ضرورة ان في كل نوع من الاجسام امرا
غير الهيولى والجسمية مختصا بذلك النوع مستحيل الانفكاك وعنه فهو اما ان يكون
عرضا او جوهرا والاول باطل لكونه مقوما للمادة اذ كما لا يتصور وجود المادة
معرى عن الجسمية كذلك لا يتصور وجودها بدون ان يتخصص نوعا من انواع الجسم
فانا لا نقدر ان نتصور جسما لا يكون فلكا ولا عنصرا ولا حيوانا ولا نباتا فلا يوجد الجسم
المطلق الا بالتخصص فيقومه وجود الجسم بذلك التخصص والمقوم للجوهر جوهر فذلك
الامر جوهر فهو اما حال في المادة او محل لها والثاني باطل بالوجدان ولانه تعلاه

الغير مع بقاء المادة في الحالين كما في الغناصر فيكون حالا والجوهر
الحال يكون صورة وهو المطلوب والاعتراض عليه من قبل الرواقيين بوجوه
اما اولا فبان الاحتياج على حاجة الجسم وافتقار المادة الى تلك المخصصات
يلزم منها الجسم وعدم تصور خلوه عنها غير صحيح لان استحالة الخلو عنها لاجل
على جوهريتها وافتقار المحل اليها ليس الجسم لا يخلو عن مقدار وشكل
ويتميز مع اعترافكم بعرضيتها وليس لقائل ان يقول انها يصح تبدلها
مع بقاء محلها فلا يكون جوهرا للورود مثل ذلك في تبدل الصور على الهيولى
مع بقائها بعينها واما ما ذكرتم في افتقار المادة الى تلك
الصور من عدم تصور خلوها عن الصور فلا يمكنكم دعوى امتناع
خلوها عن صورة بعينها بل عن بدلها فكذلك لا يتعرى الجسم
عن شكل وبدله ومقدار وبدله وغير ذلك ثم ان كون الجسم المطلق
غير متصور الوقوع في الاعيان الا بالمخصصات لو وجب كون تلك المخصصات
مقومات لوجوده لوجب كون مخصصات الطبيعة النوعية بالانسان
مثلا ومميزات اشخاصها مقومات لوجودها مع ان التقويم والتحصيل
ههنا اقوى واتم من هناك فكما سميتم مخصصات الجنس صورا فلكم
ان تسموا مقومات الانواع صورا وان قيل الماهية النوعية تامة
بالفصول قلنا مثل ذلك في الجسمية فانها بالقياس الى افرادها مع قطع
النظر عن اللواحق التي سميتموها صورا النوع حقيقي تام والاحتياج في
الوجود الى المخصصات مشترك الوقوع بين الجسمية والانسانية فهذا كلي

تمامية احدهما وعدم تمامية الاخرى فان قيل مخصصات النوع تعرض
عن اسباب خارجة واصور اتفاقية ولا تقوم لها حقيقة النوع
قلنا ما فرضتموه صورا ايضا يلحق الاجسام والهيولیات باسباب خارجة
واستعدادات كالمائية والهوائية وغيرهما فانها تلحق الهيولى من جهة تلك
الاسباب وهي ليست مقومة لحقيقة حاملها والكلام في دعوى
كونها مقومة لوجود حاملها دون غيرها من الاعراض هو اول البحث
انه بما ذا تبين لكم تقويمها لوجود حاملها فان استدللتم بكونها
مخصصة للجسم المطلق فكذا يأتي في مخصصات الانواع او بلزومها للاجسام فيجري
الحكم في الاعراض اللازمة كما سبق واما ثانيا فبان الجوهر على قاعدتكم
هو الموجود لا في موضوع فنقول صور المركبات وقوامها موجودة في موضوع
فتكون اعراضا وانما قلنا انها موجودة في موضوع اي محل مستغن
عنها لان صور العناصر على انكم كافية في تقويم المادة والا لما صح للعناصر
وجود وصور العناصر باقية في المركبات العنصرية بحالها على مذهب التحقيق
وهي في قوامها مستغنية بما يحل فيها فما فرضتموه صورا هي اعراض
فان قيل ان العناصر وان كانت مستغنية القوام عن صورة اخرى لا
ان الجوهر غير الافراد والمجموع جوهر والصورة مقومة لوجود المجموع فتكون
جوهرا قلنا المجموع اذا نظرنا الى مفهومه من حيث هو مجموع وجدناه
اشياء مع اجتماع وتلك الاشياء هي العناصر بالقوة والاجتماع
عرض فصور المركبات انكانت تقوم وجودا فليست مقومة

للعناصر بل تقوم اجتماعها والاجتماع عرض ومقوم العرض يجوز
ان يكون عرضا المنهج الثالث من جهة كونها مقومة لماهيات الاجسام
تقريره ان الصور اذا تبدلت في الاجسام تتغير بتغيرها جواب ماهو بخلاف
الاعراض اذ تبدلها في الجواهر لا تتغير جواب ماهو فليست الصور اعراضا
والمراد عليه نيابة عن الفلاسفة ان من الاعراض ما يتغير بتغيره
جواب ماهو فان الحديد قيل ان حصل فيه هيأة السيف اذا سئل
عنه بماهو حسن الجواب بانه حديد او بحد الحديد ثم اذا حصلت فيه
الهيأة السيفية فسئل عنه بماهو لا يجاب بانه حديد بل بانه سيف و
لا يحصل فيه الا الاعراض كالشكل والحدة وهكذا الطين اذا جعل لبنات
وبني بها بيت لا يجاب بانه لبن بل بانه بيت ولم يحدث فيه الا اجتماع
وهيآت هي اعراض فقد علم ان تبدل الحدود لا مدخل له في كون التبدل
جوهرا وعرضا كيف وليس رسم الجوهر ما يتبدل بتبدل جواب ماهو
ورسم العرض ما لا يتبدل وكذا التفرقة بين الماهيات الطبعية كالحيوان
والانسان وبين الماهيات الاعتبارية كالسيف والسرير غير مفيدة
بان يقال الجوهر ما يتبدل بتبدل حدود الماهيات الطبعية الجوهرية
والعرض ما لا يكون كذلك اذ ليس رسم الجوهر والعرض في شيء من المواضع
اللهم الا ان يجدد اصطلاح آخر في الجوهرية والعرضية فان الاصطلاح
في الجوهر والعرض عندهم كان على الموجود لا في موضوع وعلى الموجود
في الموضوع وترجع الضابطة في العرض الى استغناء المحل عنه وعدم

تقومه به وفي الجوهر الصوري الى افتقار المحل وتقومه به وظاهر هذا التقوم
تقوم الوجود لا تقوم الماهية فان الحال الصوري لا يحتاج اليه
المحل بحسب الماهية اذ يعقل المحل دونه والمتقوم بشيء بحسب الماهية لا يمكن
تعقله بدون ذلك الشيء فافتقار المحل الى ما يحله من الصور في تقويم الوجود
لا في تقويم الماهية والحقيقة فيرجع الكلام الى المسلك السابق وقد علم
ما فيه هذا غاية ما تاتى للذاب عن الاقدمين لكن يجب ان يبحث به مع اصحاب
جوهرية الصور الطبعية من المشائين واما الذي وضح لدي في هذا المبحث هو انه
من الامور المتقررة في مدارك المحققين من الحكماء انه لا يجوز ان يتحصل حقيقة
محصلة نوعية لها وحدة طبعية كالبسائط الاسطقسية والمركبات الطبعية
من مقولتين مختلفتين نعم يمكن ذلك في المركبات الاعتبارية والصناعية
اليتها وحدة بتجرد الاجتماع والصناعة وقد قالوا ليس كل معنى يقترن
بمعنى يجب ان يجعل له ذاتا احدية واقعة تحت جنس والا لكان
الانسان مع البياض نوعا ومع القلاحة نوعا اخر فيكون الانسان جنسا
ولهذا حكموا بان مفهومات المشتقات كالابيض والاسود لا حظ لها من
التحصل النوعي لانتمائها من ذات ما لهذا ونسبة لم يكن مجموعهما
من مقولة واحدة وامتنعوا عن تجويز كون حقيقة واحدة مندرجة تحت
مقولتين بالذات فان الانسان وان صدق عليه حيوان عالم طويل
قائم الى غير ذلك لكن لا يجب لهذا كونه مندرجا تحت مجموع الجوهر والكم و
الكيف والوضع وغيرها اندراج نوع تحت جنسه بل انما هو واقع تحت واحد

من تلك العوالي وهو الجوهر بالذات دون الاخرى الا بالعرض فاذا علمت هذا
فنقول لاشك ان لكل واحد من الجسم الناري والهوائي وغيرذلك
حقيقة محصلة لها ماخذ طبعي سلمة من الجزء الذي هو مشترك بين سائر
الاجسام ومن امر اخر مختص لولم يكن كالجسم منذرجا تحت مقولة الجوهر
بل يكون من مقولة اخرى كالكيف مثلا لزم ان لا يكون منذرجا تحت
مقولة الجوهر ولا تحت شئ من المقولات البواقي بل لا يكون له حقيقة
محصلة احدية ويكون كالعرض الموضوع بجنب الانسان والواقع خلاف ذلك
بالاتفاق فيجب ان يكون للنار جزء مختص جوهري سوى الجسم وهو المسمى بالصورة
النوعية وايضا تلك المختصات انما هي مبادي لفصول ذاتية لانواع الجسم على
ما هو المقرر عندهم من ان الجنس انما يتقوم بالفصل في الماهيات المركبات ماخوذان
من المادة والصورة الخارجيتين والاجزاء المحمولة انما تكون محفوظة الحقائق
في الذهن والخارج على ما هو راي المحصلين الذاهبين الى انضباط
للماهيات في انحاء الوجودات وحصول الاشياء بانفسها لا باشباحها في
الاذهان فاذا كان فصول الجواهر جواهر بالمعنى الذي مر ذكره وفصول انواع الاجسام
متحدة الحقيقة مع صورها الخارجية فلا محالة تكون تلك الصور جواهر
وتركيب لعياس على نظمه الطبع هكذا الصور الطبعية فصول للجواهر وفصول
الجواهر جواهر فالصور الطبعية جواهر فاذا كان في حقائق الاجسام فصول
ذاتية مختلفة هي الصور النوعية باعتبار فيجب ان يستند الآثار المختلفة
المختصة بنوع نوع من الاجسام الى تلك الصور نوعا من الاستناد وان كان

كل نوع منها ذو عناية من ملائكة الله الروحانيين تقوم بكلاءة ذلك
النوع باذن مبدعه جل جلاله اسماؤه واذا كان لها تقويم المادة وتحصيل
الاجسام انواعا فلا يكون لها مبادٍ في المواد بل يفيدها مفيدٌ من خارج
فان الاستعدادات والاستعدادات ليست بطبايع محصلة
يتقوم بها انواع الاجسام بل هي توابع لامور محصلة يتخصص بها
الجسم تخصصا اوليا وانما شأنها الاعداد لا الافادة واختلاف تلك الصور
في الحقائق يرجع الى اختلاف حقائق مبادئها المفارقة لا الى اختلاف ذوات
الهيولیات او اختلاف استعداداتها فانها متقدمة بحسب الذات على
الهيولیات واستعداداتها كما سيظهر في بحث كيفية التلازم واختلاف
الهيولیات او اختلاف استعداداتها انما يصلح لاختلاف التشخصات
وانحاء الحصولات لا الحقائق انفسها بل الحق ان مفيد جميع الحقائق هو الباري
الفعال على وفق علمه بالنظام الاتم والجواهر العقلية والمفارقات الروحانية
روابط فيضه ووسائط جوده كما ذهب اليه الفلاسفة كافة واعلم ان
الصورة الجرمية التي هي الاتصال القابل للابعاد الثلثة مقومة لحقيقة الجسم بما هو
ومقومة لوجود الهيولى كما سيأتي في البحث عن كيفية التلازم والصورة
الطبيعية مقومة لحقائق الانواع الجسمانية ومقومة لوجود الجسم
بما هو جسم وانما عقلت الهيولى لا بالصورة الجرمية والجسم لا بالصورة
الطبيعية فليست الجرمية مقومة لحقيقة الهيولى ولا الطبيعية مقومة لحقيقة
الجسم وكل من الصورتين حيثية تقييدية تشيئ وتعليلية لازمة الفصل بالقياس

الى النوع وحصة من الجنس والتشخص بالقياس الى الشخص وحصة من النوع
ولما كانت الصورة الجرمية تتبدل بتبدل الصور الطبعية كما صرح به الشيخ
الرئيس في التعليقات وغيرها من ان كل صورة تحدث من الصور الطبعية تحصل
معها مقدار آخر وامتدادات اخرى فتحصل معها اتصال آخر فلا ينبغي لاحد ان يقول
ان الصور الطبعية تقوم وجود الجسم على سبيل البدل كالهيولى بالقياس الى
الصور لامتدادته فان الجسم جزء له الاتصال القابل لفرض الابعاد الثلثة
واذا تبدل الاتصال الصوري تتبدل الصورة الطبعية بتبدله الجسم ايضا فيحدث
مع كل صورة طبعية جسم آخر فليس الجسم كالهيولى التي تبقى بعينها وتقبل حدودا
مختلفة تقومها على سبيل البدل والسر في هذا ان كل حال عرضا كان او صورة
يحتاج في تشخصه الى محله والفرق بينهما بان الصورة بحقيقتها تقوم محلها
الذي هو المادة والموضوع يقوم حقيقة العرض كما يقوم شخصه وحيث
كانت الجسمية نوعا واحدا محفوظة الحقيقة في مراتب حدود الامتدادات
ومقاديرها المختلفة صغرا وكبرا فالهيولى يحفظ شخصها بانحفاظ
نوعية الصورة الاتصالية بخلاف الجسم بالقياس الى الصور الطبعية
المتخالفة الانواع ومن ههنا حكم بان الشجر اذا قطع والحيوان اذا مات
فقد عدم الجسم الذي كان موجودا مع النفس وحدث جسم آخر وهذا
ايضا موضع الخلاف بين الفريقين بل هذا الخلاف متفرع على الخلاف
بين جرمية الصور وعرضيتها ولقد اشبعنا في هذا الكلام من الجانبين
ليحيط الناظر باطراف المقام وقد بقي بعد خبايا

ان تقوم وجود الجسم التشخص هو مطلق
الصورة النوعية فنميز تشخص
بتشخصها حتى يتبدل الصورة الجسمية
الجسم التشخص لان الصورة الجسمية
الصور النوعية فتبدل الكل
في تقلم الجسم مع تبدل الصورة
المتشخصات لا تستلزم تبدل الطبيعة
الجسمية فتبدل الطبيعة

فى الزوايا والله الهادى الى الصواب وبه الاعتصام فى كل باب واعلم
ان ايراد بحث الصور النوعية فى اثناء مباحث التلازم اشارة الى ان التلازم
مع الهيولى وكذا كيفيته لا يختص بالصورة الجسمية بل متناول للصور ايضا فان
الهيولى لا توجد بدون الصورة الجسمية وهى لا توجد بدون الصورة النوعية
وكذا النوعية لا توجد بدون الجسمية التى لا توجد بدون الهيولى
فالهيولى مع الصورتين متلازمة والكيفية كالكيفية كما سيظهر ان شاء الله
هداية يزول بها وهم اشتباه ربما وقع لاحد فى كيفية التلازم الثابت انفا
بين الهيولى والصورة اذ الوهم والاشتباه من نوع ضلالة فعبر المصنف عن
ازالته بالهداية كما هو عادته فى هذا المختصر وتقدم هنا ما يتوقف
عليه تلخيص الكلام فى المطلب وهو ان التلازم عند المحقق انما تقتضيه علة
موجبة تكون التلازم بينها وبين معلولها او بين معلولين لها او على الاول
وجب كان بل بايقاع تلك العلة ارتباطا تاما افتقارا بينهما على وجه
من الوجوه المبتة اذ لو لم يكن كذلك فلا تعلق لاحدهما بالآخر ويمكن
فرض انفراد احدهما عن الآخر وما يظنه الجمهور من امر المتضايفين
الذين بينهما تلازم بحسب الماهية انه بلا تحقق افتقار بينهما
باطل اما الحقيقيان فبافتقار كل منهما الى المعروض الآخر واما المتهوران
فبافتقار بعض كل منهما وهو اضافته الى بعض الآخر وهو ذاته
وعلى هذا القياس تلازم العقود وتعاكس القضايا وتقاوم البينتين
المتخيتين ليس من باب التلازم بل من باب تدافع الابعاد المتساوية

الميول كجواذب الارض الى مركز الكل ولو عدّ من التلازم فانما هو في حفظ الوضع
لا في الوجود وكل منهما يحتاج في ذلك الى ذات الاخرى واما المعان بحسب
للعلولية فليس يصح ان يستند في درجة واحدة الى علة واحدة حقيقة
بل بحسب انتهائهما الى علة موجبة احدية الذات متكثرة الحيثية لا عسا
وكل واحد منهما يستند اليها من حيثية يصدر عنها تلك الحيثية فكل منهما
ليستلزم العلة بجهة والعلة تستلزم الاخر بجهة اخرى ولهذا لا يتحقق التلازم
بين المعين لعدم تكرر الوسط اذا تمهد هذا فنقول في كيفية التلازم
بين الهيولى والصورة اعلم ان الهيولى ليست علة موجبة للصورة لانها القابل
المحض كما سبق منا القول فيه والقابل من حيث انه قابل لا يكون منه
فعلية التحصيل ولانها لا تكون موجودة قبل وجود الصورة قبلية زمانية
كما مر ولا قبلية ذاتية ولا لتقدمت الهيولى المتشخصة في الوجود بالذات
على الصورة واللازم باطل لان الصورة سبب لوجود الهيولى فيلزم الدور
والعلة الفاعلية للشيء يجب ان تكون موجودة قبله قبلية ذاتية والصورة
ايضا ليست علة للهيولى سواء كانت علة مطلقة آلة او واسطة فالآلة
ما به يوثر الفاعل في منفعله القريب والواسطة هي معلول بالقياس الى احد طرفيه
احدهما معلول مطلق والاخر علة بعيدة والواسطة معلول قريب لاحدهما
وعلة قريبة للاخر لان الصورة انما يجب حدوثها مع الشكل او بالشكل فانها
تحتاج في تشخصها الى المتاهي والشكل ولا استدلال على تاخر الشكل عن
الصورة بتاخره عن الحدود المتاخرة عن المقدار المتاخر عن الجسم غير صحيح لانه

فرع الحاصل الى انما القابل للصورة
القابلية لا يصح الا بحيث والا لكان
التقدير يقال الحاكم انما تقيد القابل
بما يجب بوجود المقبول يجوزه وانما
فنحن ان يجب بل الصورة في الواقع
فيجب الا يجوز الفاعل انما تتعلق
كلام الحكم قاصر فان اراد التقيد
الزمانية فلا القريب لان الحدوث
غير مكروه وان اراد الذاتية فالحوالة
غير صحيح لانه لا اثر لها فيما نحن فيه ولكن
العلة لا تكون الا ذاتية فان قبلية
في انكلت في القابلية ذاتية

انما يفيد تأخرة عن ماهية الصورة لا عن شخصها والمدعى عدم تأخر الصورة الشخصية
ولا يبعد احتياج الشيء في تشخصه الى ما يتأخر عن ماهيته كالجسم الكلي و
الوضع المتأخرين عنه واعترض بعضهم بان احتياج الجسمية في تشخصها
الى التيا هي والتشكل وامثالها غير ظاهر لان الجزئي منهما متغير مع بقاء تشخص
الصورة كالشمعة المتشكلة باشكال مختلفة وانضمام الكلي الى الكلي لا يفيد
الشخصية والجواب ان الاعراض المشخصة المادية كالوضع والاين وغيرهما
بالمشخصات اما لانها يحصل بها امتياز الجسم عن سائر الاجسام او لانها لوازم
واما ذات للتشخص بمعنى متناع الحمل على كثيرين وربما تعد من مقومات الهوية
الشخصية وبعض من متممات علة التشخص لنوع ما وشيء من ما ذكرناه لا ينافي الكلية
فالجسم يحتاج لا في كونه جسما بل في كونه متشخصا الى الاين مثلا من حيث
هو اين بعينه بل من حيث هو اين ما والاين يحتاج الاين بما هو اين ما الى الجسم من حيث هو
وبما هو اين بعينه اليه بما هو جسم بعينه وكذلك الحال في سائر الاعراض
التي يقال لها المشخصات والشكل لا يوجد قبل الهيولى كما مر بل اما معها او متأخرا
عنها فلو كانت الصورة علة لوجود الهيولى لكانت متقدمة على الهيولى بالذات
والهيولى متقدمة على الشكل بالذات فكانت الصورة متقدمة على الشكل
بالذات لان المتقدم على المتقدم على الشيء والمتقدم على ما مع الشيء متقدم
عليه سواء كان بحسب الزمان او بحسب العلية واما ما مع المتقدم على الشيء بحسب العلية
فلا يتقدم على ذلك الشيء والوجه في ذلك ان المعية في الوجود بحسب الذات انما يتحقق
بين معلولي علة واحدة والعلة المتقدمة على احدهما تتقدم على الآخر ايضا

لاشتراكهما في كونهما معلولا لهما متاخرا عنهما واما المعلول المتاخر عن احدهما
بالذات فلا يتاخر عن الآخر بذلك لعدم كونه معلولا لهما وبهذا يندفع
التدافع بين كلام الحكماء حيث حكموا بان الفلك الحاوي لو كان متقدما
على الفلك المحوي الذي هو مع عدم الخلاء لكان متقدما على عدم الخلاء ثم
حكموا بان الفلك الحاوي الذي هو مع العقل المتقدم على الفلك المحوي
غير متقدم على الفلك المحوي لان المعية تارة على علاقة المتلازمين بالطبع
وتارة على المصاحبة الاتفاقية كما وقع لافضل المحققين في شرح الاشارات
وما نحن فيه التلازم بين الهيولى والصورة ومن البين ان العلاقة بينهما ليست
علاقة المتضايفين لامكان تعقل كل واحد منهما بدون الآخر وان عرض
لهما علاقة المتضايفين من جهة كونهما شيئين مستغنيا ومستعدا له ولكن
النظر في تلازم ذاتيهما فلا بد هناك من علة واذ قد ثبت ان شيأ منهما ليست
علة للآخر فهما معلولا لعلة واحدة موجبة لهما بتحقيق المعنى الملازم فاذن
كل منهما عن سبب واحد منفصل مفارق عن الاجسام وتوابعها
وذلك السبب لواحد اما ان يقيض كل واحدة منهما بالآخر على الوجه الدائر
وهو معلوم الاستحالة او مع الآخر فلا يخلو اما ان يكون كل واحدة منهما بحسب
نفس ذاتها متعلقة بنفس ذات الآخر تعلقا افتقاريا فيرجع الى الدور
او ليس هناك تعلق الافتقار من جانب فينقلب التلازم بالطبع الى المصاحبة
الاتفاقية كما علمت او يكون التعلق الافتقاري من الجهتين في الوجود لكن
لكل من الذاتين بنفس ذات الآخر بل بعروضها فيكون عرضين متباينين

المعروض كالابوة والبنوة او من الجنبتين ولكل من الذاتين بشخصيتهما كالابوة
ولكن كلاهما في اصل الوجود بل في وصف آخر كالبنتين المتحيثتين فيكون على تفارق
في الوجود وارتباط في ذلك الوصف فليفسخ فرض التلازم بينهما بحسب
الوجود هف فقد علم ان بعد فرض المقيد لكل منهما لا يمكنك ان تدرك واحدة
من الجنبتين ولا ان ترفع الافتقار منهما جميعا وتقول ليس احدهما بان يقام
بها الاخرى ولا من الاخرى بعكسه فقد تعين ان احدهما مخصوص بها متعينة
كان تقام بها الاخرى فلنا ان نتظر اية بهما لك واية علة تكون لها حر
واذ ليست للهيولى الا قوة القبول وليست لها جهتان لتوتر وتنا ثر والقابل
من حيث هو قابل لا يكون موجبا لوجود المقبول لان علاقة الاستعداد
انما يكون بحسبها الجواز والقوة لا الوجوب الفعلية فالهيولى ليست علة حق
للتلازم ولا شركة لها فقد تعينت الصورة للعلية واذ ليست آلة او
واسطة مطلقة فتكون جزء من العلة التامة للهيولى غير الفاعل قريبا
او بعيدا او غير الآلة المطلقة لكن لا بشخصيتها لاحتياجها الى الهيولى
في لوازم شخصيتها من التناهي والتشكل بل بحقيقتها النوعية فقد علم ان
الهيولى مفتقرة في وجودها الى طبيعة الصورة فتكون شركة لعلتها الفاعلية
والصورة مفتقرة الى الهيولى لا في وجودها بل في امور خارجة عنها لا رفة لوجودها
والى هذا اشار بقوله وليست الهيولى غنية من كل الوجوه عن الصورة.

لما بينا انها لا تقوم بالفعل بدون الصورة وليست الصورة ايضا غنية
عن الهيولى من كل الوجوه لما بينا انها لا توجد بدون التشكل المفتقر الى

الى الهيولى فالهيولى تفتقر الى ماهية الصورة دون شخصيتها فى وجود وبقائها
واذ قد علمت ان الصورة شريكة لعلة فاعلية للهيولى فلا بد ههنا من سبب
اصلى هو موجود ثابت دائم الوجود ومفارق الذات عن المادة وعما يتعلق بها
من الجسمانيات والا لعاد بعض المفاسد ومن معين هو ماهية الصورة التى يتحصل
وجودها عن السبب الاصلى وتستحفظ تلك الماهية فى عالم الاسطقسات بتعقيب الصور
منه وتستبقى الهيولى بالسبب الاصلى وبالصورة من حيث هى صورة
فباجتماعهما تحصل العلة التامة القريبة المستمرة الوجود والصورة
العاقبة شريكة للسبب الاصلى فى اقامة الهيولى بما يماثل الزائلة
فى انها صورة وبما يخالفها من المتنوعات تجعل المادة جوهرا بالفعل
غير الذى كان بالسابقة وقد يقال كيف تكون طبيعة عامة
هى الصورة المطلقة مبدأ لذات شخصية هى الهيولى وقد بين فى موضعه
ان الواحد بالعموم لا يكون علة لواحد بالعدد فيجاب بان ذلك
غير مستبين الفساد فى الشرائط والروابط فان العقل وان استوحش
عن تجويز كون المعلول اقوى تحصلا من علة الفاعلية لم يمتنع
لامتناع ذلك فى الشرائط والمتممات وغيرها فيجوز ان يكون الواحد بالعموم
المستحفظ وحدة عمومه بواحد بالعدد يكون علة لواحد بالعدد
على ان ذلك لا يخرج العلة التامة عن الواحدة العددية ولقد شبهت
الحكماء المعقب القدسى واستحفاظه للهيولى الشخصية بالصور المتوادة
المستمرة وحدة عمومها بمن يمسك سقفا معينا بدعامات متعاقبة

يزيل واحدة منها ويقيم الاخرى بدلها والحال في عالم الطبيعة الخامسة
كالحال في عالم الطبائع الاربع فان الصورة اللازمة هناك تعين العقل
الواهب للهيولى باذن مبدع الكل بما هي صورة مطلقة لا من حيث هي مشخصة
وان كانت لازمة الشخصية لاحتياجها الى المادة في غواشيها من المقدار
والشكل ولذا اقال والصورة تفتقر الى الهيولى في تشكلها اعلم ان الصورة
وان كانت اقدم ذاتا من الهيولى كما علمت لكن باعتبار الشخصية بوجب تكرر التعلق
من الجانبين لا على الحد الدائر بان يكون تشخص الهيولى بنفس ذات الصورة
لا بشخصيتها او تشخص الصورة انما هو بالهيولى الشخصية لا بالهيولى بما هي هيولى
اذ لا يعقل هذية الحال بدون هذية المحل ولا يصح بقاء الحال مع تبدل
المحل بل هذه شاكلة الهيولى بالنسبة الى الصورة فان قيل اذا عدمت الهيولى
فتنعدم الصورة فيصدق ان كل واحدة منهما يرتفع برفع الاخرى فلا
احقية لاحدهما في تقويم الاخرى من الاخرى بعكسه قلنا يعني انه لا يرتفع
الهيولى الا وقد سبقه ارتفاع الصورة كما ان اليد اذا حركت المفتاح فليس
عدم حركة المفتاح علة لبطلان حركة اليد بل لا يصح ان يبطل حركة المفتاح
الا وقد بطلت حركة اليد اولا وهكذا الحال في جميع العلل والمعلولات
نعم التلازم المتكرر من الجنبين بين العلة التامة وصفتها الاخيرة وبين
المعلول في الرفع والوجود انما يكون بحسب الزمان لا بحسب الذات اذ العلة
متعينة رفعا ووجودا بالملزومية والسبق والمعلول باللازمية واللحوق
وان كانا في درجة واحدة بحسب الزمان انتفاء وتحققا والله اعلم بالصواب

فصل في المكان

لما فرغ عن تحقيق ماهية الجسم الطبيعي الذي هو موضوع هذا العلم اراد ان يشرع فيما هو المقصود في هذا الفن اعني البحث عن الاعراض الذاتية للجسم الطبيعي فبدأ بما هو اشهر منها وهو وقوع النزاع في المكان فحقق اولا ما هية المكان في هذا الفصل واثبت انيته بعد ذلك في الفصل التالي لهذا الفصل ونحن نزيدان نبين اولا كيفية وقوع النزاع بين العقلاء في تحقيق ماهية المكان فنقول لا مرية في ان المسمى بالمكان اما ان يكون جزءا من الجسم او لا يكون فان كان جزءا منه فاما ان يكون هيولاه او صورته وان لم يكن جزءا منه لا شك انه يجب ان يكون مساويا له فلا يخلو اما ان يكون عبارة عن بعد مساو لما قطاره اقطار المتمكن واما ان يكون عبارة عن سطح من جسم يلاقيه وان كان بعدا فهو اما ان يكون موجودا او موهوما فهذه خمسة احتمالات وقد ذهب الى كل منها ذاهب والمشكل في ماهية المكان في انها بعد او سطح خصصها بالذكر فقال وهو اما الخلاء اي البعد المجرد عن المادة سواء كان فارغا او مشغولا والسطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي اعلم ان للمكان اسامي اربع تصالح عليها المتنازعون لئلا يكون النزاع لفظيا وهي نسبة الجسم اليه بلفظة في وما في معناه وصحة انتقال الجسم منه لذاته واستحالة حصول جسمين في حيز واحد واختلافه بالجهات فنقول لا يجوز ان يكون المكان امرا غير منقسم لان غير المنقسم في جهة واحدة فقط لاستحالة حصول الجسم في النقطة او الخط فهو اما منقسم

في جهتين او في الجهات كلها وعلى الاول يكون المكان سطحا ولا يجوز ان
يكون حالا في المتمكن لعدم صحة انتقال الجسم من سطحه مع بقائه بحاله
بل فيما يحويه ويجب ان يكون مماسا للسطح الظاهر من المتمكن في جميع جهاته
والا لم يكن مماليا لقعر السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر
من الجسم المحوي وهذا هو مذهب جمهور الحكماء كالمعلم الاول والشيخين ومن
تابعهم وعلى الثاني يكون المكان بعدا منطبقا على البعد الذي في الجسم فهو
اما ان يكون امرا موجودا او موهوما اما الاول فهو مذهب فلاطون واتباعه
القائلين بان المكان هو البعد الموجود المجرد عن المادة من شانه
ان يفيض فيه الابعاد الجسمانية ويسمونه البعد المفطور واما الثاني
فهو مذهب المتكلمين القائلين بان لكل جسم فراغا موهوما موافقا للجسم
في المقدار والتناهي يشغله الجسم ويملؤه على سبيل التوهم ولما كان مذهب المشائين
هو المختار عند المصنف اراد ان يبينه في هذا الفصل فقال بعد ما رد ده بين البعد
والسطح بحسب الحصر الاستقرائي حيث لا يتصور شيء سواهما وجه له امارات
المكان ولا واحد منهما يصلح ان يكون البعد مفطورا المكان او موهوما بط متعين الثاني
وهو السطح المذكور وانما قلنا انه بط لانه اي المكان لو كان خلاء فاما ان يكون
لا شيئا محضا او بعدا موجودا مجردا عن المادة لكن كلا من شقي التالي بط
فكذا المقدم اما انه لا سبيل الى الشق الاول فمن التالي لانه يكون خلاء اقل
من خلاء فلان الخلاء بين الجدارين اقل من الخلاء بين المدينتين وما يقبل
الزيادة والنقصان فيكون مقدارا او ذا مقدار واستحال ان يكون لا شيئا

محضا لان امتناع الصفة يوجب امتناع الموصوف المأخوذ مع تلك الصفة فامتنع
الخلاء بمعنى اللاشيء المحض فبطل مذهب المتكلمين واما انه لا سبيل الى التشكيك
منه اى كون الخلاء بمعنى البعد المفطور فهو لانه لو وجد البعد مجردا
عن الجسم لكان لذاته غنيا عن المحل والا لم يتجرد عنه لان الحلول و
عدم الحلول ليسا من الامور التي تعرض الاشياء لامر خارج عنها كما يحكم به الحد
الصحيح واذا كان البعد المكاني لذاته غنيا عن المحل فاستحال ان قترانه به
وحلوله فيه هف لان البعد المادي حال في الاجسام وهذا انما
يتم اذا ثبت كون البعد ماهية نوعية ولم يبرهن عليه بعد قيل لو كان
البعد المجرد موجودا كان متناهيا الوجوب تناهي الابعاد فيلزم تشكل في
الوجود وهو لا يمكن ان يحصل الامتداد الا بعد كونه متناهيا لان يتفعل
ويكون فيه قوة الانفعال التي هي من لواحق المادة والمقدر خلافا اقول
فيه بحث لانا ذكرنا شارح حكمة العين من ان في كون الانفعال
اي انفعال كان من لواحق المادة نظرا لان الثابت بالدليل هو ان الانفعال
المخصوص الذي يكون بالانفصال الانفكاكي من لواحق المادة لا غير والجسم قد
يختلف اشكاله مرغما انفصاليا كاشكال الشمعة المتبدلة بحسب التشكلات
المختلفة لان ما ذكره ليس بصريح جاء سيظهر لك وجهه وكانه انحصرت
طرق اثبات الصنف عنه في مسلك الانفصال والانفصال لما انا نقول
الانفعال المستند للمادة كما مر مرارا عبارة عن قبول الشيء حالة مسبوقة بقوة
استعدادية تبطل تلك القوة بطريان تلك الحالة فبالجملة العوارض

وما الشك في
فان الجسمية وان لم تحتج
الى التمسك بالتغير الى طبيعتها الكلية
مباينة لها ما النظر الى فردتها
الواحد وانفاحة ما حققنا سابقا
فهذا القدر من الاحتياج كاف لبطلان
وابطال البعد المجرد وفيه ان الاحتياج
الى المادة في الشكل ان اريد الاحتياج
مطلقا في كل فرد فذلك باطل
فان احتياج الشكل الى الصورة
الجسمية المطلقة لم يثبت
ومطلقا اذ يجوز ان يكون بعض
الاشكال لا يكون محتاجا الى الجسمية
المطلوبة لم لا يكون محتاجا الى
البعد المجرد عن المادة مطلقا بخلاف
الجسمية المذكورة وان اريد الاحتياج
في الجملة بلزم كون اكثر الاشكال

١٥٥

فرضا من المادة لكان طبيعة البعد
غنية عن المادة ما اعتبار نفس انتهاء
واللازم باطل فكذا الملزوم والشارح
الى رد هذا الدليل بقوله والام يتجرد
والى رجحان بطلان اللازم بقوله
وكان الجسمية المبهمة غنية عن المادة
واللازم باطل فكذا الملزوم فانتاكل
بيان ذلك ان قوله والا لم يتجرد
بقوله لان الحلول والعدم ليسا الخ
ان كون الحلول والعدم ليسا من الامور
التي تعرض الاشياء لامر خارج عنها
حكم صحيح فاقول قوله
ان البعد المكاني لذاته غنيا عن المحل
فاستحال اقترانه به
فيه بحث لانا ذكرنا شارح حكمة العين من ان في كون الانفعال
اي انفعال كان من لواحق المادة نظرا لان الثابت بالدليل هو ان الانفعال
المخصوص الذي يكون بالانفصال الانفكاكي من لواحق المادة لا غير والجسم قد
يختلف اشكاله مرغما انفصاليا كاشكال الشمعة المتبدلة بحسب التشكلات
المختلفة لان ما ذكره ليس بصريح جاء سيظهر لك وجهه وكانه انحصرت
طرق اثبات الصنف عنه في مسلك الانفصال والانفصال لما انا نقول
الانفعال المستند للمادة كما مر مرارا عبارة عن قبول الشيء حالة مسبوقة بقوة
استعدادية تبطل تلك القوة بطريان تلك الحالة فبالجملة العوارض

المفارقة ما يحوج حصولها في كل شيء الى الكون في ذلك الشيء ذا مادة بخلاف
اللوازم والا لكانت المفارقات ايضا ذوات مواد من جهة اتصافها
بالعلوم وغيرها اذا تقرر هذا فنقول كون البعد متشكلا لا ينافي تجرده
الا اذا كان شكله من العوارض التي يمكن تجردها او زوالها وهو ممنوع
ومن له ادنى تتبع علم ان الامكان بعدا موجودا كما هو مذهب
افلاطون انه لو كان بعد الامكان له خاصية الكمية الاتصالية وقبول
القسمة الوهمية فهذه الخاصية اما ان تكون لذاته او لامر حال فيه
او محال فعلى الاخيرين يلزم كونه مادة للمقدار او كونه مقدارا اذا
ماشية كلاهما خلف ليفرض تجرده عن المادة وعلى الاول يلزم ان
لا يقبل الانفصال صلا لا لذاته ولا لغيره اما الاول فلان المتصل بذاته
لا يقبل الانفصال ما دام ذاته موجودة واما الثاني فلتجرده عما يقبل الانفصال
لذاته وهو المادة وقد ثبت ان كل متصل يقبل الانقسام هذا تلخيص ما ذكره
الشيخ في الشفاء وليس لقائل ان يقول لقولك بان ما لا مادة له لا يقبل الانقسام
غير مسلم سند اصحاب هذا الراي لان الجسم يقبل الانفصال وما لا مادة له عندهم لا
نا نقول قد سلف منا ان الجوهر القابل للانفصال وسائر الحوادث مسلم الثبوت
عند الجميع سواء كان ذلك القابل نفس الجسم او جزأه وعلى ان يقول لا نسلم
ان المتصل بذاته لا يقبل الانفصال اذ الجسم عند بعضهم محض المتصل بذاته
للانفصال لانا نقول مع قطع النظر عن صحة ذلك المذهب في فساده يلزم كون
الخلاء ملاء بواسطة كونه قابلا للانفعالات والحوادث من الفصل والوصل

والتناهي والتشكل ومنها انه لو كان بعدا يلزم تداخل الاجسام والاعتذار بكون
احد المتداخلين غير مادي غير صحيح لان القائلين بالبعد ينكرون المادة
راسا كما وقع لبعض الاعلام بل لما اقول وهو ان امتناع تداخل الجسمين
اما ان يكون لتمانع بين المادتين من الجسمين او بين البعدين او بين البعد
والمادة او بين كل واحد منهما مع كل واحد منهما اقتا التمانع بين المادتين
فهو اما لذاتيهما او لتمانع البعدين فان كان الثاني فيكون البعدان
هما المتمانعين عن التداخل لا المادتان وان كان الاول فذلك بطل
لان الجسمين المنفصلين اذا اتصلا تصير مادتاهما واحدة واما التمانع
بين ذات المادة والبعد فهو ايضا محال لان المادة ذاتها تلاقي البعد
ويتقدر به ويسري كلها في كله وان ما بعثت بعدها فالمانع هو بعدها
لا نفسها فاذا لم يكن لامتناع في تداخل الجسمين من جهة المادتين ولا من جهة
المادة والبعد فقد كان من جهة البعدين فقد علم ان طباع الابعاد
يابى عن التداخل ويوجب المقاومة والتنحي وايضا يلزم على تقدير كون
المكان بعدا انتشابه الاجزاء فلا يتصور كون بعضها طبعيا لبعض لاجسا
وكون الاخر غيره للآخر وايضا يلزم من امكان اتصافه في ذاته بالحركة
الاينية ترتب الامكنة الغير المتناهية ومن امتناعه لها امتناع الجسم لها
لانه ملزوم للبعد المتنافي الحركة وملزوم منافي الشيء منافٍ لذلك الشيء و
هذا ايضا يتوقف على ان البعد ماهية نوعية وايضا يلزم سكون المتحرك
اذا فرضت نملة متحركة على محيط دائرة من الرحى حركة مستقيمة والرحى على
حاصله ان النملة لو فرضت متحركة على محيط دائرة من الرحى حركة مساوية لحركة الرحى على خلاف جهتها فلم يفارق البعد الذي

خلاف جهتها وهذا معارض بالحوت المتحرك في الماء على ما سيجيء وأعترض
اصحاب الحلاء على القائلين بسطحية المكان بوجوه منها تضاد الاحكام
كحركة الساكن وسكون المتحرك لانه يلزم ان يكون الطير الواقف
في الريح الهابة متحركا للتبدل امكنته وان يكون المحفوف بالكرباس
والمحمول في الصندوق منتقلين من مكان الى مكان ساكنا وكالحوت المتحرك في
الماء حركة مساوية لحركة جهة وسرعة لعدم تبدل امكنتها ومنها ما اورده
الحكيم ابن الهيثم من بقاء المكان مع نقصان المتمكن بل زيادة المكان
مع ذلك النقصان وبقاء المتمكن مع زيادة المكان يظهر الاول في الزق
المملوء ماء او هواء اذا نقص منه شيء مما فيه والثاني في الجسم المنقوب
والثالث في الشمعة المدورة مرة والمبسوطة اخرى لكن المساواة بين المكان
والمتمكن لازمة ومنها عدم عموم الامكنة مع حكمهم بان لكل جسم
مكانا ومنها عدم وجود ما هو المطبع للاجسام الى غير ذلك
ولها وجوه من الاجوبة المشهورة في الكتب من اراد الاطلاع عليها
وعلى سائر الادلة والمباحثات المذكورة في هذا الباب بين اصحاب
هذين المذهبين فليراجع الى الكتب المبسوطة وكثيرة الايرادات على كل
من هذين المذهبين ذهب بعض الاعلام الى ان المكان عبارة
عن الجسم المحيط من حيث انه محيط الخلو صدق عن جميع ما يرد على القول
بالبعد وعن اكثر ما يرد على القول بالسطح والقرب عن مفهومه
العرفي لانه اذا سئل عن مكان الماء يجاب بانه الكرة او السطح الباطن منه

فصل في الخبر كل جسم اثيرا كان او اسطقسيا فله حيز طبعي

يطلبه عنه الخروج عنه بأقرب الطرق وهو عند القائلين بالجوهر الفرد هو الفراغ الموهوم وهو عندهم غير المكان اذ المكان عندهم ما يعتمد عليه الجسم كما هو في العرف وعند القائلين بالبعد نفس المكان وعند الذاهبين الى السطح الاعم منه ومن الوضع فان الجسم المحيط ليس له مكان على تقديرهم لكن له وضع ومحاذاة بالنسبة الى ما في جوفه وما وقع في عبارة بعض المحققين انهما عندهم واحد فالمراد كونهما واحدا فيما له مكان كما يشهد له الجرم الاعظم وهو لا ينافي الاعمية كما توهم وذهب بعضهم الى ان المكان بما هو مكان ليس طبعيا لجسم من الاجسام اصلا سواء كان بعدا مجردا او سطحا اما على الاول فلتشابه اجزائه في الماهية والحقيقة كما يشهد به النظر الحكمي فاختصاص بعض اجزائه بكونه طبعيا لبعض الاجسام دون بعض امر عارض واما على الثاني فلانه يلزم ان تسكن الارض بطبعها لو فرضت فيما بين الماء في اي موضع كان سواء انطبق مركز ثقلها على مركز العالم ام لا وان يتحرك الارض بطبعها لو فرضت في وسط العالم غير محاطة بالماء وللازمان كلاهما ظاهر البطلان فكذا الملزوم بل المطلب بالطبع للاجسام اما هو الوضع والجهة والمكان مطلوب بالعرض فالارض مثلا تطلب مكانها الذي هي فيه لانه تحت جميع اجزائها والماء يطلب ان يكون محيطا بالارض بكليته بشرط ان يكون الارض على مركز العالم لانا لو فرضنا عدم تأثير القواسر

اي ما يؤثر في الجسم على وفق ما يقتضيه طبعه ولا اولى ان يؤثر اذا لاحظنا الجسم
وقطعنا النظر عن تأثيرات الامور الخارجة عن ذاته لئلا يرد ان رفع
القواسر وان كان ممكنا لا نفراض بحسب الذهن لكنه جاز ان
يكون مستحيلا بحسب نفس الامر فلا يتشبث الاستدلال ان على ان الجسم ما لم يجب
بحسب نفس الامر بل بحسب ذلك الفرض المخالف للواقع كان في حيز معين
لا محالة وذلك الحيز الذي حصل فيه حينئذ اما ان يستحقه الجسم لذاته او لغيره
لان وجود العارض للشيء يدل على وجود سبب يقتضي ذلك العروض
والسبب اما ان يكون غير خارج او يكون خارجا لا سبيل الى الثاني لانا فرضنا
جميع القواسر على التاويل المذكور متعين الاول فاذن انما يستحقه
اي ليس يوجبه بطبعه لا بجسميته المشتركة ولا بهيولاه اذ ليس شانها
اقتضاء شيء معها في التحيز تابعة للجسمية وهو المطلوب فان الفاعل
وان لم يمكن فرض رفعه مع فرض وجود مفعوله لكنك
قد علمت في مبحث التلازم ان فاعل الاجسام جوهر قدسي نسبته
الى جميع الاحياز نسبة واحدة فلا بد ان يستطيع الاحياز المختلفة الى
امور مختلفة داخلة في حقائق الاجسام وما هي الا طبائعها التي
هي صورها النوعية اقول وبما ذكرنا يندفع ما قيل من ان حصول
الجسم في المكان من الاعراض اللازمة التي لا يتصور خلو الجسم عنها
فالتاثير في حصول الجسم في مكانه من تتمة تاثير الفاعل في وجوده فالفاعل
اذا اوجد الجسم اوجده في مكان لا محالة كيف وقد علمت ان التلازم

بين شيئين يوجب منتنادا حدهما الى الآخر ولا يجوز ان يكون الجسم
البسيط حيزان مختلفان طبيعيان لان ذو طبيعة واحدة والطبيعة الواحدة
لا تقتضي شيئا مختلفا وايضا لو كان له حيزان طبيعيان فاما ان يحصل
فيهما معا او في احدهما او يحصل في شيء منهما والكل مستحيل
اما الاول فظاهر واما الثاني فاشار اليه بقوله فاذا حصل في احدهما
وخلي مع طبعه فاما ان يطلب الثاني او لا فان طلب الثاني يلزم ان يكون
الحيز الاول الذي حصل فيه طبعيا لان طلب الذي لم يحصل فيه هرب
عن الذي حصل فيه والهرب عنه طبعا لا يكون حيزا طبعيا
وقد فرضناه طبعيا هف وان لم يكن طالبا للثاني يلزم
ان لا يكون الثاني طبعيا لان غير المطلوب طبعا لا يكون طبعيا
وقد فرضناه طبعيا هف واما الثالث فلانه حينئذ ان لم يكن
على سمتهما او كان عليه ولكن يتوسطهما يلزم ميله طبعا الى جهتين
مختلفتين وهو محال وان وقع منهما في جهة ميل الى جهتها طبعا
فاذا وصل الى اقربهما عاد الى المستقيم الثاني ولقائل ان يقول انا نرى
النار في مركز الفلك بحيث يتساوى نسبة جوانبها الى المركز
فيلزم سكونها بالطبع عند المركز فيكون هذا الحيز طبعيا لها
بيان الملازمة انها لو لم تكن ساكنة بالطبع لكانت
مقتضية للحركة الى جهة من الجهات ولا مختص لجهة
هف واجاب عنه الشيخ في الشفاء بانه يعرض لها سكون

بالقسمة لها كانت يقتضي ان تنبسط عليها لوسط الى الجهات
بالسواء ولابد من تجويف في داخلها والتخويف ما يتحقق الخلاء
او يدخل جسم في داخلها والاول ممتنع والثاني لا يمكن لانه يفوذ الهواء
المحيط بها او غير ذلك والنفوذ لا يتاتى الا بالخرق في جهة دون جهة
بقدار المرجح لان هذا البسيط في كل جهة هذا تلخيص ما ذكره ثم
قال وهذا عجيب فان الطبع يقتضي امرا صار غير ممكن بعارض
عرض فادى ذلك الى حكم غريب ونحن لا ندري استحالة هذا
العارض في لا يمتنعها انتهى واعلم انه كما لا يكون لجزء البسيط مكان
الا بعد حصول الكلية والقسمة كذلك البسيط بل موقع التجزية
في الممكن موقع التجزية في المكان فكان الجزء هو جزء مكان الكل كذلك
لا يكون للمركب مكان الا بعد حصول التركيب والتركيب مرتعرض
بعد الابداع فلو كان للمركب مكان حالة الابداع يلزم وجود الخلاء
قبل التركيب ثم من اقتضائه الحصول فيه يلزم وجود الخلاء
بعد التركيب ههنا تمران التركيب حيث لا يقتضي زيادة
في الجسم فلا احتياج بسببه الى مكان زائد على ما كان للبسائط
فامكنة المركبات هي امكنة البسائط بعينها وكما ان
مكان الجسم البسيط واحد لا غير كذلك المركب
مكانه ليس لا واحد الان مكانه ما يقتضيه الغالب
من اجزائه ان كان فيه غالب مبدا اما مطلقا او بحسب جهة للمكان

أو ما اتفق وجوده فيه اذا تساوت الميول فيه وتجاذبت
هذا ملخص ما اورده افضل المحققين في شرح الاشارات واعترض
عليه المحاكم بوجوه منها ان قوله مكان جزء البسيط جزء مكان
الكل انما يستقيم لو كان المكان هو البعد المفطور والخلاء وان كان
هو السطح الباطن فمكان الجزء جزء مكان الكل في جميع الصور
فان شيأ من مكان التدوير الذي هو جزء الفلك ليس جزء امن مكان
الفلك اصلا اقول هذه المواخذة كالمواخذات اللفظية فان غرضه
قدس سره ان مكان الجزء ليس امرا خارجا عن مكان الكل اذ هو بصدد
رفع الحاجة عن اجزاء البسائط وعن حركاتها الى امكنة سوى امكنة
البسائط ومنها ان القول بان التركيب لما كان عارضا بعد الابداع
فلو كان للمركب مكان حالة الابداع لزم وجود الخلاء منظورا فيه بان
المركب ان كان افراده مجتمعة الآن مطلق المركب قديم فلا يلزم الآن
ويوجه في ذلك الكلام هكذا قول مطلق المركب وان كان قديما
لكن تحققه انما يكون بعد تحقق البسائط بعدية بالطبع فلو كان له
مكان سوى امكنة البسائط يلزم الخلاء في تلك المرتبة وتحقق
الخلاء مطلقا مستحيل عندهم في اي مرتبة كان كما يظهر من تقديم
علية الجسم الحاوي في المحوي في اثبات العقول ومنها انه لم لا يجوز ان
يتمكن في ذلك المكان بسيط قسرا ولو كان القاسر ضرورة الخلاء
اقول لما كان تحقق القسر في كل مرتبة بعد تحقق الطبع عاد الحذور الذكور

جة عا ومنها قوله واما كان المركب ما يقتضيه غالب اجزائه على الاطلاق
او بحسب الحالات فمنوع ايضا لجواز ان يكون الصورة النوعية الحالة للمركب
مقتضية لحصوله في مكان المغلوب فربما يفيد الصورة النوعية
ثقلا عظيما كما ان ثقل الذهب ليس لثقل لاجزاء الارضية بل هو
مستفاد من صورته النوعية اقول ان ما ذكره مع كونه محل احتمال
بعيد عن التحصيل كما يحكم به الحدس الصحيح لا يقدح في اصل المقصود
من عدم احتياج المركب الى غير امكنة البسائط فلا يخفى ان ثقل
الذهب وان لم يكن لثقل اجزائه الارضية لكن فعل الصورة ينبغي
ان يناسب فعل الغالب من الاجزاء المادية لها فكثرة الاجزاء الثقيلة
المنبعثة مجتمعة ملجئة شديدا تحاله مدخل في افادة الصورة ذلك الثقل البتة

فصل في الشكل قد علمت معنا ٧ فلا حاجة الى ان نعيده

ولما كان الشكل من الاحوال التي تعم الاجسام كلها ذكره هنا فقال
كل جسم فله شكل طبعي لان كل جسم متناه وكل متناه متشكل
وكل متشكل فله شكل طبعي فكل جسم فله شكل طبعي اما ان كل
متناه فلما مر واما ان كل متناه فهو متشكل فلما مر ايضا فلا حاجة الى
قوله فلا ينحيط بحد واحد او احاد ود فيكون متشكلا وانما قلنا
كل متشكل فله شكل طبعي لانا لو فرضنا ارتفاع تاثير القوا سر
بل الامور الخارجة عما يتم به قوامه لكان على شكل معين لكون
على تناه مخصوص وذلك الشكل اما ان يكون لطبعه سواء كان

١٦٣ قول

بلا واسطة او بواسطة مستندة اليها او بقياسها لا سبيل الى الثاني

وفضينا عدم القواسر فاذن هو عن طبعة وهو المطلوب فان قيل كما

ان الفلك لا يخلو عن وضع معين وعندهم انه لا يقتضي وضعا معينا

فكذلك لم لا يجوز ان يكون شيء عن الاشكال طبعيا للجسم مع عدم خلوه

عن واحد منها قلنا الفرق بين الصورتين بين اذ الوضع الذي هو تمام

المقولة انما يحصل بسبب امر خارج ومع قطع النظر عن الغير لا يتحقق

اصلا لا مطلقا ولا معينا فلذلك حكم بان الفلك لا يقتضي وضعا

معينا واما الشكل المعين فانه حاصل للجسم مع قطع النظر عما عداه

ولذا حكم بكونه طبعيا واعلم ان الشكل الطبعي للبسيط هو الكرة اذ الطبيعة

الواحدة في المادة الواحدة لا تفعل الا فعلا متشابها واتفاق البسائط في الشكل

المستدير لا يدل على اتفاقها في الطبيعة لان اختلاف المعلولات وان اوجب

اختلاف العلل ولكن اشتراكها لا يوجب اشتراك علتها ولا يجوز مع ذلك

استنادها الى الجسمية المشتركة لانها امر حيثي هي معينة متأخرة عن

المقادير المختلفة باختلاف الطبائع فلا بد من استنادها الى الطبائع اقول

وههنا شيء آخر وهو ان البسائط وان اشتركت في اصل الاستدارة لكن لكل منها

استدارة خاصة وصورة استدارة مختلفة تخالف نوعيا كما بين في موضعه

فلا بد لها من علل مختلفة بالنوع وما هي الا طبائع تلك الاجسام التي هي

عين صورها النوعية واعلم ان طبيعة الارض تقتضي الكروية والكيفية

الحافظة لاي شكل كان ولا منافاة بين ذينك الاقتضائين بل الثاني من تلك الاول

لكن عدم كونها على الاستدارة لاجل انها صارت مقسورة بالاسباب
الخارجية كالرياح والامطار والسيول ولما ازالت عنها الشكل ولم تزل
اليبوسة صارت اليبوسة حافظة للشكل القسري ومنعت عن العود الى الشكل
الطبع بالعرض وعروض ذلك لكونها مقسورة من وجه مطبوعة من وجه
كالمريض الذي تفعل طبيعته في دفع سببه الذي علت رطوبته ليس بالقاسر حرارة
توجب فساده واعلم ان اختلاف الافلاك التي ارتكز فيها كوكب
او تدويرا وخارج في الشكل لاجل القرب وكذا اختلاف المتممة لاجل الخفة في
رقة وغلظا ليس بسبب لقاسر لعدمه في الفلكيات على رايهم ولا بسبب
صورة واحدة والا لزم ان يكون فعل الطبيعة الواحدة مختلفا بسبب
الصور المتعددة والفعل كما يختلف باختلاف القابل كذلك يختلف
باختلاف الفاعل فالصور المتعلقة بالفلك الكلي وان اقتضت
كرية شكله لكن اتصلت به صورة اخرى فرزت منه كرة اخرى
هي كوكب وتدويرا وخارج فحصل لشكله اختلاف بالعرض وتعدد
الصور ليس مقصورا على اختلاف المواد واختلاف استعداداتها بل
يجوز ان يكون ذلك بسبب اختلاف الفواعل فكما جاز ان
يتصل ببعض المركبات صورة كمالية بحسب فطرتها الثانية لامور
تعود الى القوابل واستعداداتها كذلك جاز ان يتصل ببعض
البسائط صورة كمالية بحسب فطرتها الاولى لاسباب تعود الى العقول الفعالة
او نفوسها النظام على الوجه الاشرف كما تم قال صاحب المحاكمات هنا

اشكالات احدها ان المطبوعة النوعية الاولى لما كانت صورة
الفلك الكلى فلا بد ان يسرى فى جميع اجزائه واما الصورة الاخرى فانها
صورة للخارج مختصة به فيكون فيه الصورتان النوعيتان وهو محال
وجوابه المنع عن استحالة ذلك فان جميع صور العناصر فى المركب باقية
وحلت فيها صورة اخرى نوعية سارية فى جميع اجزائه وهى العناصر
فيكون فى كل عنصر صورتان نوعيتان اقول الحق فى الجواب ان يقال
ان صورة الفلك وكذا صورة ما ارتكز فيه غير سارية فى اجزاء الجسم
حتى يلزم ما ذكره من كون جسم واحد ذا صورتين نوعيتين بل انما تعلقت
بمجموع الجسم من حيث هو مجموع لا بكل جزء من اجزائه اذ صورة الفلك
بعينها نفسها المجردة فان الصور صنفان صور تقوم بمواد الاجسام
سواء كانت سارية كالصور المعدنية او غير سارية كالصور
الحيوانية وصور لا تقوم بمواد الاجسام بل قوامها بذاتها
ولما كانت لكل فلك بل لكل كرة اثيرية صورة مجردة
هى ذاتها وبها تحصلت ماهيته فلا يكون له صورة اخرى منطبعة
فان ذلك كما قاله المحقق الطوسى شئ لم يذهب اليه ذاهب اذ الجسم
الواحد يمتنع ان يكون ذا نفسين اعنى ذا ذاتين وقد صرح هذا العلامة
بان القوة المنطبعة فيها كالخيال فينا فكيف يكون صورة جوهرية لها
واما ما افاده فى الجواب من تجويز كون جسم واحد ذا صورتين
نوعيتين كالاجزاء العنصرية للمركبات فسيشاء مما لا يخفى

اذ يلزم ان يكون شيء واحد حقيقتان مختلفتان حتى يكون جسم
واحد فلكا وكوكبا او نارا او ماء او ترابا وصور العناصر في المركبات العنصرية
وان كانت باقية على التحقيق والصورة الاخرى سارية فيها لكن يلزم من ذلك ان يكون لعنصر
واحد صورتان نوعيتان بيانه ان للمركب العنصري كالياقوت مثلا وكالاعضاء البسيطة
الحيوانية اجزاء مقدارية متحدة بالماهية والوجود واجزاء متباينة
بالماهية والوجود والصورة الياقوتية او اللحمية او العظمية انما هي
سارية في جميع تلك الاجزاء المتشابهة الحاملة للكيفية المزاجية لا في
كل واحد من الاجزاء المتباينة البسيطة فان الجزء البسيط من النار
او الهواء كيف يتاتى له استعداد قبول الصورة التركيبية وقال ايضا والاخر
انه لو كان في الفلك صورتان كان فيه تركيب قوي وطبائع فلا يكون
بسيطا اقول وبما قررنا ظهر لك عدم ورود هذا السوال حتى يحتاج
الى ما اجاب به عنه من ان معنى تركيب الصور والقوى ان يكون
لجزء الجسم قوة ولجزء آخر قوة اخرى حتى اذا كان له جزءان كان له
قوتان وليس الامر في الفلك هكذا لان احدى الصورتين سارية في
الجميع والاخرى مختصة بالبعض ثم قال والاخران الصورة التي
تتعلق بمجموع الفلك وتنوعه سارية في جميع اجزاء الفلك فيكون الخ
والمتمان افرادا من نوع واحد فيلزم تعدد افراد المبدع وقد صرحوا بوجوب
انحصار المبدع في شخصه اقول وجوابه ان كل واحد من المتممين ليس جسما مستقلا
بل هو جزء لجسمية الفلك فلا يجب ان يكون له صورة مستقلة وذلك لم يكن كرة

والثاني ان يكون حصولا
بالمادة والفلك ليس كذلك
اقول في هذا الكلام نظر
ح قوله
ح قوله
ح قوله

متشابهة التخريف ولو كانت له طبيعة مستقلة لكانت له حركة
مختصة يخرج بنفسه بها الاوضاع من القوة الى الفعل ليتشبه بمبدأها
اى يحرك بها حركة وضعية تكون مبدأ لتواتر اوضاع من محركه الاعارض
المفارق كما هو المقرر عندهم واما الخارج فهو من حيث كونه جزأ من الفلك
لم يكن جسما مستقلا ولم يكن له حركة خاصة ولا مبدأ حركة خاصة من
الحيثية المذكورة واما من حيث كونه كرة مستقلة فلها حركة خاصة
وصورة خاصة منوعة تكون مبدأها وهو من هذه الحيثية مباين
للحقيقة للفلك الشامل فعلى هذا لا يلزم في شيء من الصور تغير تعدد
افراد المبدع واعلم ان فاعل اشكال الاعضاء في الحيوان ومقاديرها
واوضاعها المختلفة التي يلاحظ في كل منها منفعة خاصة يجب ان يكون
قوة طبيعية عديمة الشعور تسمى بالمصورة حتى يتم التجسم اعتذارا
لدفع لزوم كون الحيوان كرة واحدة او مجموع كرات متعددة على ما
فصل في موضعه فان كل فطرة سليمة تشهد على ان مثل هذا الترصيف
المحكم والترتيب الانيق الذي يحير العقول عن الوصول الى غايات منافعها
يستحيل صدوره عن شيء عديم العلم بالادراك وهو ظاهر ولا عن النفس ايضا سواء كانت
ناطقة او غير ناطقة اما الاولى فلان النفس لا تحدث الا بعد البدن واما الثانية
فلانا الآن عند كمال علومنا نعلم كيفية الاعضاء في اشكالها ومقاديرها
واوضاعها الا بعد ممارسة التشريح فكيف يمكن ان يقال انا كنا عالمين في ابتداء امرنا
بهذه الامور وافاتنا فلانا الآن عند استكمال قدرتنا لا نتمكن من تغير صفة
من صفات ابداننا في ابتداء الامر عند غاية الضعف كيف قدرنا على تركيب مثل هذا البيت

بان اشكال الاعضاء
كما بينا الا فان
الاصح الاصح من
علم بان الاشكال
لا اشكالا
وخصصها بالاجسام
ليس الا فاطر الخ
بسيطة العقول الخير
والاشكال الطبيعيين
كون اشكال البسيط
سيالا وان لا يحصل
جعل اشكالا
والتخصيص اللصيق
لا يكون الا عن شرط
قوة في الجسم وانا كان
قوة سلطانا في الافعال
اكثر في مادة واحدة
ولذا لزم الكثرة في

١٦٩

بيان ان الاشكال الخ وذكر
ليست تلك القوة المصورة للاعضاء
عديمة الشعور فلا تفعل الا بالاشكال
المستقيمة بل الفاعل للاشكال
فاعلم عليم طلعت قدرته لواسطة
الملائكة المدبرة ايا ما شئت
الاجرام التي هي محال تصلح الاشكال
ارباب الانواع وانت
عليك ان تعرف الانواع وانت تعرف
فلان المشائخين القائلين
التصورة لا يقولون انها قادرة
كيف وقد نقل الشارح عن بعضهم
القوة الجسمانية تفعل الاشكال
خلاف ما ذكر من كون القوة

يلزم قال من كون
الحيوانية التصور
وذلك قال الفاعلية
شيئا فلان العالم
من اسرار قال القول
القلانسوة من

مشكل الابدان وخالقها مدبر حكيم فاطر عليم بواسطة الملائكة الموكلين
على عالم الاجرام كما هو راي اساطين الحكمة والتالهة كافلاطون ومن قبله من
اصحاب المعارج والارتقاء الى الملكوت الاعلى **فصل** في الحركة والسكون
لما كانت الحركة من الاحوال التي تعرض الجسم المطبع بما هو هو والسكون
مقابل لها تقابل العدم والملكة اراد البحث عنهما في هذا الفصل لتعرفهما اولا
ليتوقف بحثه عن احوالهما على تصورماهيتهما وقدم الحركة لانها
هي الملكة على السكون الذي هو العدم في التعريف لتوقف تعريفه على تعريفها
اذ الاعدام انما تعرف بملكاتها فقال ما الحركة فهي الخروج من القوة الى
الفعل على سبيل التدريج او ليسيرا ليسيرا او لا دفعة اعلم ان تعريف الحركة
بهذا الوجه مما جرت به عادة قدماء الفلاسفة وقد ضيحه ان الموجود
اما ان يكون بالفعل من كل وجه كالمبدأ الاول تعالى وتقدس او بالفعل من بعض الوجوه وبالقوة من بعضها ضرورة امتناع كونه
بالقوة من جميع الوجوه حتى في كونه موجودا او في كونه بالقوة فيكون الوجود
والقوة حاصلا له وغير حاصل له هذا محال ومن شان كل ذي قوة
ان يخرج منها الى الفعل المقابل لها اذ لو امتنع الخروج اليه فلا وقع عليه
وذلك الخروج قد يكون دفعة وقد يكون تدريجا وهو بالمعنى الاعم
يعرض لجميع المقولات لكن الاصطلاح وقع على استعمال لفظ الحركة
فيما كان خروجا على التدريج وهذا ممكن لانه في الاربع منها كما سيبين عليك
وطعن المعلم الاول في هذا التعريف بكونه متضمنا للدور اذ معرفة التدريج

١٣

وليسيرا ليسير المتوقف على معرفة الزمان وكذا اللادفعة الماخوذة تمتي
حدها الدفعة الماخوذة في حدها الآن الذي هو عبارة عن طرف الزمان
والزمان مقدار الحركة واجاب عنه صاحب المطارحات بان الدفعة واللادفعة
وآلة تدريجا تصورات اولية لاعانة الحواس عليها فمن الجائز ان تحد
الحركة بهذه الامور ثم تجعل الحركة معرفة للزمان والآن
الذي هو سبب هذه الامور الاولية التصور واستصوبه الامام الرازي
في المباحث المشرقية والحق خلاف ذلك لما قيل من انه لا يمكن تعقل
التدريج بدون تعقل الزمان سواء قلنا ان تصور التدريج بتبعه او لا اذ
فاذا عرف الزمان بالحركة لزم الدور الظاهر
كون تعقله متوقفا على تعقل الزمان غير مسلم وان توقف ثبوت التدريج على
ثبوت الزمان بل كل ما يعتبر في تلك الامور الانتظام على امر ممتد غير قار
الذات لئلا ينتقض التعريف بالانتقالات الفكرية التي تقع في آنات متعاقبة
يتوسط بين كل آنين منها زمان وليست بحركة والمعتمد على هذا الوجه
هو الزمان واجاب عنه بعضهم بان تصور كل من الحركة والزمان يوجب ما
يطلب وقد اخذ ذلك الوجه لبديهي من كل واحد منهما في تحديد ماهية الآخر
فلا دور ورد ذلك بان تحديد الزمان يتوقف على اخذ الحركة على وجه
الاتصال وهو غير بديهي وقد علم لزوم اخذ الانتظام في تعريف الحركة على
تلك الحقيقة الاتصالية فالاولى ان يقال ان المأخوذ في تعريف الزمان
انما هي الحركة باتصالها بحسب المسافة والمأخوذ في تعريف الحركة انما هو الزمان
الممتد المتصل بنفس ذاته لا ان التي قصد تحديدها انما هو حقيقة الحركة

١٧١

بحسب اتصالها التي لها من قبل الزمان فلا دور ثم اعلم ان لفظة الحركة تطلق
على معنيين احدهما توسط الشيء بين المبدأ والمنتهى بحيث اي حد يفرض
في الوسط لا يكون ذلك الشيء قبل وصوله ولا بعده فيه بخلاف حدي الطرفين
فهذا صورة الحركة وهو صفة واحدة شخصية غير متغيرة بتبدل حدود
التوسط اذ كون المتحرك متوسطا ليس انه في حد دون حد بل لانه على الصفة
المذكورة تم ان ذلك التوسط وان كان بحسب اتصاله واحدا شخصيا مستقرا
لكن بواسطة نسبته الى حدود المسافة الغير المتناهية بالفرض مما يقبل
انقساما غير نهائي بالعرض اذ له حدود بالقوة من جهة اتصال
مواتاة حدود المسافة فهو مستقر بحسب الذات غير مستقر بحسب النسبة
الى تلك الحدود وكما ان كل حد في المسافة المتصلة وكل نقطة في الخط
بين طرفيه لا يكون بالفعل ولكن بالقوة فكذلك كل كون من هذه
الاكوان لا يكون الا بالقوة فهذا المعنى من الحركة له وجود بين صرافة
القوة ومحوضة الفعل فلذلك رسموها بانها كمال اول لما بالقوة من جهة ما هو
بالقوة وبانهما ما يحصل من الاول بسبب استمراره ذاته واختلاف نسبته الى
حدود المسافة وهو امر متصل منطبق على المسافة منقسم بانقسامها
واحد بوحدتها وهذا الامر يسمى الحركة القطعية والاول الحركة التوسطية
والتوسطية كانها فاعلة للقطعية مثال ذلك النقطة المستقلة كما يمس
محيط حاسم للسطح برسم تحركه وسيلانه على ذلك السطح خطا فقد عرض
للنقطة حاسة مستقلة تحصل من استمرارها على ذلك السطح خط يفرض

فيه نقط متوهمة ليس شيء منها فاعلة له اواجزاءه بل متاخرة عنها ففي
الحركة شيء كالخط المرسوم وهو الحركة المتصلة القطعية وشيء كالنقطة
الفاعلة للخط وهو الحركة التوسطية واشياء كالنقط المفروضة فيه التي تفعل
بتلو تاخرت عنه وهي لا كانت المفروضة بحسب تفارض حدود المسافة
وفي الزمان ايضا شيء كالراسم يقال له الآن السيال وشيء كالمرسوم يقدره
الزمان المتصل واشياء كالحدود والنهايات يتلو كل منها الآن بالمعنى الآخر
وكل من الامور الثلثة في كل واحد من الاشياء الثلثة ينطبق على نظيريه في الآخرين
وليس الباقي مع المتحرك الا الواحد المستمر من كل منها ضرورة انه لا يكون مع
المنتقل خط المسافة اذ قد خلفه ولا الحركة بمعنى القطع فقد انقضت ولا الزمان
المتصل فقد مضى فاذن انما يكون معه من القطع التوسط ومن المسافة
النقطة اوما في حكمه ومن الزمان الممتد ذلك الآن واعلم ان المتحرك من حيث
انه متحرك حاله بعينها حال الحركة في تحقق الامور الثلثة فيه فانه من حيث انه
متوسط بين مبدأ المسافة منتهاها مع استمراره مبدأ النفسه من حيث انه قد
انتقل اذ هو هو هذا الاعتبار كانه شيء ممتد منطبق على مسافة ونفسه من حيث انه
وصل الى حد له نفسه من حيث انه قطع المسافة الى ذلك الحد واما السكون
فهو عدم الحركة عما من شانه ان يتحرك فالمقابل بينهما كتقابل الملكة والعدم فالموجود الذي
هو بالفعل من جميع الوجوه لا يكون ساكنا او الموجود الذي اجتماعه قوة
وفعل لا يمكن خلوه عنهما جميعا كالجسم لقائل ان يقول ربما يغير انا في زمان
الحركة فنقول الجسم اما ان يكون فيه متحركا فيقع الحركة في الآن ويلزم بازائه

جزء غير منجز من المسافة لمطابقتهما وهو محال وساكنا فلا تكون الحركة
متصلة وقد وضعناها متصلة بالتصال المسافة غير متلاقة من الاجزاء
الغير المنقسمة فيلزم خلو الموضوع القابل عنهما جميعا فيصح بان الجسم يكون في
كانه تفريع على مقدر مطوى هو قولنا والا يكون متحركا والا ساكنا فيلزم ان يكون غير متصف بالصفتين معا
ذلك الآن متحركا ولا ساكنا لان كلا من الحركة والسكون مما يتحقق في الزمان لا
في الآن لانه اذا لم يكن الجسم متصفا بالحركة في الآن كان متصفا فيه بسلب الحركة
عما من شانه الحركة وايضا فيلزم ان لا يكون الجسم متحركا الا عند متحرك وهو ارتفاع النقيضين
لانا نقول في الجواب عن الاول ان نقيض الحركة في الآن هو عدم الحركة
في الآن على ان يكون في الآن قيدا وظرفا للمنفي اي الحركة لا للنفي اي عدمها
وعن الثاني بانه لا يلزم من عدم تحركه وسكونه في الآن خلوه عنهما
في نفس الامر اذ الحركة في الآن اخص من اللاسكون ومما يساويه
فانتفاؤهما لا يستلزم انتفاء مساويه اللاسكون لتحققه بالحركة لا في الآن
والحاصل ان الآن ان اخذ ظرفا للاتصاف نختار ان الجسم متصف فيه بالحركة
الواقعة في الزمان لا فيه وان جعل ظرفا لوقوع الحركة او السكون نقول
انه لا يقع شيء منهما فيه ولا يلزم من ذلك خلو الموضوع فيه عن
الاتصاف بهما واعلم ان الحركة لما كانت عرضا قائما بغيره فلا بد له من
قابل وفاعل اما القابل لها فلا بد ان يكون امرا ثابتا حتى يعرض له
الحركة فهذا الثابت اما ان يكون امرا بالقوة فقط او بالفعل
فقط او ذا جهتين فالاول محال اذ العرض لا بد له من محل متقوم
بالفعل وكذا الثاني لان ما بالفعل مطلقا قد حصل الجميع ما يجب له ولم

لم يكن له امر من نظر اصلا وما ليس فيه معنى ما بالقوة لم يتحرك اذ كل متحرك
يطلب بالحركة شيأ لم يحصل له بعد وايضا فان الحركة امر طارئ على الشيء ويجب
ان يكون مما يعرض له شيء متجدد مشتملا على القوة والاستعداد على ما سبق
فلا يكون بالفعل مطلقا وقد ظهر ان المفارق عن المادة لا يعرض له الحركة
فيجب ان يكون الحركة موجودة في شيء مركب مما بالقوة ومما بالفعل وهو
الجسم واما الفاعل للحركة فيجب ان يكون امرا غير الجسم بما هو جسم
كما اشار اليه بقوله وكل متحرك فلا محرك غير الجسمية اما ما يتحرك
باسباب من خارج مثل المدفوع والمجذوب فلا امر في ان حركته من
جهة امر خارج عنه ظاهر واما الذي لا يعرف لمحركه من خارج ففي كونه
متحركا من غير ما يحتاج الى نظر واستدلال وعليه براهين كثيرة نختار منها
ثلثة الاول هو ما اشار اليه المصنف بقوله اذ لو تحرك الجسم بما هو جسم
لا لعلة غير كونه جسما لكان كل جسم متحركا لاشتراك الاجسام في الجسمية والتالي
كاذب لسكون بعض الاجسام كالارض مثلا فالمقدم مثله واعلم انك لما علمت
ان المتحرك هو الجسم وكان الجسم جنسا للانواع الجسمانية فلك ان تقول
هذا البرهان منقوض بقولنا ان البياض لو كان الذي يقارنه بياضا
لذاته لكان كل لون بياضا وليس كذلك في كون اللون بياضا يحتاج الى علة
وهو محال لكنا نقول فرق ما بين الجنس في المركبات الخارجية وبينه
في البسائط فان الجنس في الاشياء المركبة يمكن ان يجرد عن جنسية و
يوخذ بحيث يصير نوعا حقيقيا لا يفصل صور الفصول بل لنفس طبيعته

الطبيعي اذ لا يتحرك الا بالطبع وايضا فان الطبيعي ما لذاته وقوله لذاته محقق
من الاشتقاق وتغيير الشان مقتضاه هذا التغير ليس مقتضيا لجنس
اللوازم ولا فصولها بل يجري في الجواهر ايضا بان يقال ولكان الحيوان
الذي هو ناطق ناطقا لذاته لكان كل حيوان ناطقا وليس كذلك في
كون الحيوان ناطقا بالقوة الى غاية وهو محال اذ الجوهر
من كل الوجوه محال الجوهر
هو ان الاستلزام ان كون

يكون تغيره وحركته بالطبع وايضا فان الطبيعي ما لذاته وقوله لذاته محقق
احيانا وفي البعض يحصل جبرا ناقص في
اصلا وانما الصيد في الاقتضاء والتمام
المطلوب بذلك يدل عليه قولهم الاطلاق
الطبيعة والنفس كما يعرفون عليه
الكرة في الارادية والطبيعية وغيرها
فيجب ان يكون اما الفاعل للحركة
فاما من الجسم او خارجا عنه وهو
باطل كما مر

الجسم بما هو جسم

الجسم بما هو جسم

الجسم بما هو جسم

وذلك لان جنسية الجسم مثلا ليست باعتبار انه جوهر متكلم غير
داخل فيه شيء اخر كالانسانية والفرسية وغير ذلك اذ هو بهذا المعنى
غير مختلف في الاجسام بنوع داخل بل بامور تضاف اليه من خارج وهو هذا
المعنى لا يصدق على الانسان والفرس وغيرهما لانها مركبة منه ومن شيء آخر
بل يكون مادة لها فيكون نوعا محصلا لان حقيقته قد تمت وتحصلت في
الخارج ولا كذلك ما امكن ان ينتقل الجسم من الجمادية الى الحيوانية ومن النباتية
الى الحيوانية بل انما يكون جنسا بمعنى انه جوهر ذو طول وعرض وعمق
بلا شرط ان لا يكون غير هذا او يكون واذا اخذ هكذا فكونه ذا حس
او تغذ لا يلزم ان يكون امرا خارجا عنه لاحقا به اذ يصدق على الحساس
والمتغذي وغيرهما من الحقائق المختلفة الجسمانية انه جوهر ذو ابعاد ثلثة
وان لم يصدق عليها انها جوهر ذو ابعاد ثلثة فقط واما اللونية مثلا فلا يمكن
ان يقرر لها ذات الا ان تنوع بالفصول ولا يوجد في الخارج لونية
وشيء آخر غير اللونية يحصل منهما البياض كما يوجد في الخارج جسمية
وصورة اخرى غير الجسمية يكون الانسان حاصلا منهما فقد تبين
ان الجسم تلحقه علل في الوجود تجعل هذا الجسم شيئا دون ذلك الجسم
لا فصول في الذهن فقط واما البرهان الثاني فهو انه لو تحرك جسم
من الاجسام عن ذاته لما امكن توهم امر في غيره يوجب بطلان حركته
وان كان ذلك هو السكون في حيزه او حصوله حاصلا هو المطلوب
بالحركة اي مطلوب كان وبطلان التالي ضروري يوجب بطلان المقدم

ومنهم من قرر هذا البرهان هكذا الوضع جسم ما بحركة جسمية فلو لم
يكن له في حركته مطلوب لكان اما ميتا كالكل الجهات والى بعضها والاول
يوجب التوجه في حالة واحدة الى جهات مختلفة وهو باطل
لاستحالة والثاني يوجب الترجيح بلا مرجح وهو ايضا محال وان كان له
مطلوب وجب ان يكون اولا لكان المطلوب بالطبع متروكا بالطبع والثاني
باطل لانه حينئذ لا يكون متحركا لذاته لامتناع زوال ما بالذات وقد فرض كونه
كذلك هذا فالمقدم مثله واقول فيه بحث اما اولا فلعدم اختصاص هذا
الوجه بهذا المطلب لانه يجري فيما اذا كان تحرك الجسم لشيء غير الجسمية بطبيعته
اعني بان تحرك الجسم ليس جسمية ١٢ عمادي
وهو على حالته الطبيعية بل الاولى ايراده لنفي كون شيء من الحركات ملائما
لذات الطبيعة بما هي هي واما ثانيا فلانه يجوز ان يكون مطلوب الجسم المتحرك
امرا يستحيل حصوله بالكلية كما في الافلاك مثلا فلا يلزم الخلف المذكور
وعلى تقدير ان يكون ممكن الحصول انما يلزم سكون الجسم عنه حصوله ان لم يكن له
مطلوب آخر واما اذا كان فلا يجوز ان يسخر له كمال بعد كمال الى غير النهاية
ويحدث فيه شوق بعد شوق فيتحرك من غير انقطاع واما البرهان الثالث
فهو ان الحركة امر محدث دائما وكل حادث فله علة فاعلية محدثة فهي المحركة
وهو اما ان يكون نفس المتحرك او غيره والاول باطل لان المتحرك من جهة
ما هو محرك مفيد لوجود الحركة والمتحرك من جهة انه متحرك مستفيد لوجود
الحركة ولا يجوز ان يكون شيء واحد من جهة واحدة مفيدا ومستفيدا ولا
ينقض هذا بمعالجة النفس ذاتها اذ المعالج النفس من حيث هي امر من الطبائع

وملكة المعالجة والمستعد لها هي من حيث ملكها من المرض واستعداد قبول العلاج من جهة التعلق بالبدن فالطبيب معالج والمريض متعالج فمن ضوع الثاني واثنان مختلف فيه واعلم ان الحركة تتعلق بأمور ستة وهي المتحرك والمحرك وما فيه الحركة وما منه الحركة وما اليه الحركة والزمان وقد جرت العادة بتقسيم الكلام فيها باعتبار امرين من هذه الستة وهما المحرك وما فيه الحركة كما فعله المصنف ولا تقديم التقسيم باعتبار الفاعل لكن المصنف قدم التقسيم باعتبار المسافة وقال ثم الحركة على اربعة اقسام باعتبار مقولة تقع فيها الحركة ومعنى كون الحركة واقعة في مقولة هو ان يكون الموضوع في كل آن فرض من آنات زمان تلك الحركة فرد من تلك المقولة يخالف الفرد الذي يكون له في آن آخر منها مخالفة نوعية او صنفية وقد يعتقد انها عبارة عن تغير حال تلك المقولة المعينة وهذا بط لان معنى التسود مثلا ان سوادا واحدا يشتد حتى يكون الموضوع الحقيقي للحركة في السواد نفس السواد كيف وذات الاول في نفسها كانت ناقصة او زائدة والزائلة ليست بعينها الناقصة ولا يتأتى لاحد ان يقول ذات الاول باقية وينضم اليه شيء آخر فان الشيء الذي ينضم اليه ان لم يكن سوادا بل يكون شيأ آخر فانا نشتد السواد سواد في بيته بل حدثت فيه صفة اخرى وان كان الذي ينضم اليه سواد آخر فيحصل سوادان في محل آخر بلا امتياز بينهما في الحقيقة او المحل او الزمان وهو محال واتحاد الاثنين من السواد غير متصور لانهما ان بقيا اثنين فلا اتحاد وكذا ان انتفيا او انتفى احدهما فقد علم ان شدة السواد ليست ببقاء

سواد في انضمام آخر اليه بل بانعدام ذات الاول وحصول سواد آخر اشد منه وههنا بحث وهو انه لو كان معنى وقوع الحركة في مقولة هذا الذي ذكر يلزم ان لا يتحقق حركة في مقولة لان الانتقال من فرد من المقولة الى فرد آخر انما يتصور اذا كانت الافراد موجودة بالفعل ليس كذلك والا لزم تناهي الآنات وانحصار ما لا يتناهي من الموجودات المترتبة بين حاصرين وجوابه ان تلك الافراد وان لم تكن موجودة متميزة بالفعل لكنها موجودة بالقوة القريبة من الفعل بمعنى ان اي آن فرض لو انقطعت الحركة فيه تلبس المتحرك بفرد مخصوص من تلك الافراد فيه وبهذا يلزم ان لا يكون للمتحرك لا يني في زمان الحركة مكان بالفعل ولا للمتحرك اليكم بالفعل وهو ايضا واجاب عنه العلامة الدواني بان المتحرك انما يتصف بالفعل حال الحركة بالتوسط بين تلك الافراد وذلك المتوسط حالة بين صرافة القوة ومحضية الفعل والقدر الضروري هو ان الجسم المتحرك من تلك الاعراض والتوسط فيها واما انه لا بد من افرادها بالفعل فليس ضروريا ولا مبرهنا عليه بل البرهان ربما اقتضى خلافه هذا كلامه ولا يخفى ما فيه فان المتحرك في الاين انما يحاط به جسم في كل آن فرض فبالضرورة له اين بالفعل والا فيلزم الخلاء وهو محال وايضا الافلاك غير منفكة عن الحركة الوضعية فيلزم ان لا يكون لها وضع اصلا في وقت من الاوقات والحق ان افراد المقولة التي تقع فيها الحركة ليست مخصوصة في الافراد الاينية بل لها افراد آنية هي معيار السكون وافراد زمانية مديرة بحيث الوجود منطبقة على الحركة بمعنى القطع

بل هي عينها على مذهب بعضهم فحينئذ يكون المتحرك مادامت الحركة باقية على اتصالها
وردد واحدة زمانية متصلة غير قارة وهو مقدار بالعرض متضمن لجميع الحدود التي فرضت
للمتحرك في آنات زمان الحركة يكون نسبة تلك الحدود اليه نسبة النقط الى
الخط والخطوط الى السطح فالفرد الزماني حاصل للمتحرك بالفعل من دون فرض
اصلا واما الافراد الآنية والزمانية التي هي حدود ذلك الفرد وابعاضه فهي
حصولها بمجرد الفرض فلا يلزم خلو الجسم عن المقولة التي هو فيها ولا تنتهي
الآنات او الآنيات ولا انحصار غير المتناهي بين الحاصرين اذ لا يوجد فرد واحد
منها في حال الحركة فضلا عن تتابع الآنيات منها او كونها غير متناهية وهما
قررناه وبيناه وقد ثبت وتحقق عند البصير المحقق وجود الحركة القطعية التي
هي ذات هوية متكممة اتصالية منقسمة انقسام المقادير الى الاجزاء التي لا نهاية لها
في الحد والاسم سواء كانت عين المقولة التي وقعت فيها الحركة او
غيرها والاثبات وجه آخر مذكور في الجلسة الملكوتية بيان ان المتحرك مادام
متحركا له باعتبار الحركة التوسطية حالة شخصية بسيطة غير منقسمة متوسطة
بين المبدأ والمنتهى وهي ليست منطبقة على شيء من اجزاء المسافة ولا لزم
الانطباق بين المنقسم وغير المنقسم بل ليس لها الا الانطباق على الحدود
المفروضة في المسافة لا المقادير التي هي واقعة بين تلك الحدود فلو لم
يتحقق في الخارج الا الحركة التوسطية يلزم ان لا ينال المتحرك شيئا
من اجزاء المسافة فيكون لا محة ينتقل من حد الى حد آخر بلا موافاة
قدر من المسافة تكون بينهما فيلزم طفرات غير متناهية بحسب

اجزاء غير متناهية تفرض بين الحدود المفروضة الغير المتناهية فيكون
جميع الحدود محل الحركة وجميع المقادير متروكة وهذا اشد انحاء الطفر حيث يقع في
جميع اجزاء المسافة وفي فيه نظر بالنقض والمنع والمعارضة اما اولا
فلانتقاضه فيما اذا فرض نقطة كرأس مخروط مارة على خط من سطح فلاحظ
تلاقي تلك النقطة جميع اجزاء الخط مع انه لا انطباق للنقطة بالقياس
الى الخط لانقسامه وعدم انقسامها فكذلك حكم الحركة التوسطية بالقياس
الى المسافة واما ثانيا فلانه وان سلم انه لا موافاة بحسب تلك الحركة لاجزاء المسافة
في كل آن فرض من آنات زمان الحركة لكن لا نسلم انه لا موافاة لها في ذلك الزمان فان
ملاقاة الغير المنقسم صح المنقسم وان استحال في آن لكن يستحيل في الزمان
وهذا كما ان الانطباق الآني لا يمكن بين الخط المستقيم والمستدير ولكن الانطباق
الزماني بينهما مما يمكن بل يتحقق واما ثالثا فلان نسبة الحركة التوسطية الى الحركة
المتصلة لما كانت كنسبة القطرة النازلة او الشعلة الجوالة الى الشيء المتصل
المستقيم او المستدير فلو لم يكن لها الا موافاة الحدود دون اجزاء المسافة
لم يكن ما يفعله ويرسمه متصلا واحدا بل اشياء غير منقسمة متفاصلة
سواء كان المرسوم موجودا عينيا او خياليا فقد ظهر مما ذكرنا انه مع قطع
النظر عن وجود الحركة المتصلة وعدمها يجب للمتحرك باعتبار الحركة التوسطية
موافاة جميع اجزاء المسافة وحدودها فموافاته لها ليست دليلا على وجود
المرسوم من الحركة بل على وجود الرسم منها لا غير واعلم
انه يجب علينا ان نذكر بعضا من الشبه

الواردة على ثبوت الحركة الانصالية في الخارج مع وجوه الخلل فيها فيقاس
عليها غيرها فان كثيرا من الشكوك الواردة على اتصال الجسم يبتنى
عليها فبانحلالها تندفع تلك الشكوك كما وعدنا في اوائل الكتاب
فمنها ان المتحرك ما لم يصل الى المنتهى لم توجد الحركة بتمامها واذا وصل اليه
فقد انقطعت الحركة والجواب ان امتناع وجودها في آن الوصول الى
المنتهى وكذا في كل آن من الآنات مسلم ولا يلزم منه امتناع وجودها مطلقا
لان رفع الخاص لا يستلزم رفع العام بل الحركة بمعنى القطع انما توجد في زمان
نهايته آن وصول الجسم الى المنتهى فان قيل الحركة بمعنى القطع لا تتصف
بالوجود العيني قبل الوصول الى الغاية ولا حال الوصول اليها لما مر
ولا بعده كما لا يخفى فلا تتصف بالوجود العيني قلنا ان اردت بقولك
قبل الوصول الى الغاية آنا قبل الوصول اليها فالترديد المذكور غير حاصر
وان اردت بانعدام ان يكون آنا او زمانا اختيرا ان نفسها موجودة
في نفس زمان هو قبل آن الوصول الى الغاية وطرفها موجودة في ذلك
الآن وكل جزء منها في جزء من ذلك الزمان وفيه تامل سيظهر لك
ومنها انه لو كانت الحركة المتصلة القطعية موجودة يلزم من اتصال
الماضية منها بالمستقبلة اتصال الموجود بالمعدوم والجواب انه ان اريد
بالمعدوم المعدوم في الحال اي الحد المشترك بين الماضي والمستقبل فالحركة
التي في الماضي ايضا معدومة بهذا المعنى وان اريد به المعدوم مطلقا فلا نسلم
ان الحركة المستقبلة معدومة في الزمان المستقبل فالذي يلزم ليس الا اتصال الوجود

في الزمان للماضي بالمعدوم في الحال الكائن في الزمان المستقبل بحيث تحصل
منهما موجود متصل واحد شخصي متحقق في مجموع الزمانين ولا استحالة فيه
بل هو عين المدعى ومنها ان الماضي من الحركة لو كان موجودا فاما ان يراد ان وجوده
مقارن لوصف المضي فيلزم ان يكون موجودا ومعه وما اذ لا معنى للمضي
الا انقضاء وان كان مقارنا لوصف الحضور ثم زال الوجود بزوال الحضور
فيلزم ان يكون موجودا في آن ما لا يكون موجودا في آن لا يكون موجودا
في الماضي وعليه يقاس مقارنة الوجود للاستقبال والجواب ان الماضي
من الحركة موصوف بوصف الانقضاء بالقياس الى الآن لا في نفس الزمان
الماضي ولا بحسب الواقع مطلقا فيسلب عنه الوجود المقيد بكونه في آن ولا يسلب عنه
في الآن الوجود المطلق فالآن انما يكون ظرفا لسلب وجوده فيه وليس ظرفا
للحكم بسلب مطلق الوجود في الاعيان وبين المعنيين فرق بعيد وكذا القول
في المستقبل من الحركة حركة في الكم كالنمو وهو ازدياد مقدار الجسم بسبب
اتصال جسم آخر على وجه يكون للزيادة مدخلية في الاصل مدا فعة اجزاءه
الى جميع الاقطار على نسبة طبيعية كما يكون في سن الحداثة فقولنا ازدياد
مقدار الجسم شامل للتحلل فيخرج بقولنا بسبب اتصال جسم آخر وبقولنا على
وجه يكون للزيادة مدخلية في الاصل يخرج الازدياد الحاصل
للجسم بسبب اتصال جسم آخر بسطح الخارج وبقولنا مدا فعة
اجزاءه الى جميع الاقطار خرج السمن فانه في العرض والعمق وبقولنا
على نسبة طبيعية خرج الورم في جميع الاقطار والذبول عكسه وهو استفراغ المقدار

بسبب انفصال بعض لاحراء عن جميع اقطاره على التناسب كما في سنن الشيخوخة
وعليك بمقايسة قيوده على قيود الممتد وههنا بحث مشهور تقريره ان النامي
لا يخ اما ان يكون فيه شيء ثابت او لا يكون فان كان فهو اما ان تكون الصورة
فقط او المادة فقط او المجموع امّا الاول فهو محال لان الصورة يستحيل بقاؤها عند تبدل
المادة لاستحالة انتقال الصورة واما الثاني فلا يخ ان اما ان يكون الثابت
كل المادة او الثابت هو البعض الذي كان منها كالاصل والتغير انما يقع في
الزائد والاول بطل لانه دائما يتصل به شيء وينفصل عنه اخر والجسم
بغير باقٍ مع الفصل في الوصل وكذا الثاني لان الغذاء اذا اتصل به وشبهه
فان صار الكل متصلا واحدا او الطبيعة واحدة امتنع ان يحكم على بعض الاجزاء
بالثبات والبقاء وعلى بعض آخر بجواز التبدل والتغير مع اتحاد الطبيعة والمادة
وان لم يتصل ولم يتحد معه فالوارد ما صار غذاء له وكلا الامرين فيه واما الثالث
وهو ان يكون الباقي مجموع المادة والصورة اذ لم يكن المادة باقية
ولا الصورة باقية فلا يكون المجموع باقيا وان لم يكن
فيه شيء ثابت فلا يتحقق حركة اصلا لان بقاء الموضوع
شرط في تحققها كيف وزمان حركة النمو منقسم الى غير النهاية
وبازائه مراتب في الزيادة هي افراد المقولة التي هي كم وفي هذه
الحركة فاذن يلزم ان يكون هناك اشخاص متتالية
غير متناهية في زمان محصور وهو محال ويمكن ان يجاب
عنه بان في الجسم النامي اجزاء اصلية غير متبدلة

وهي الحافظ للصورة النوعية التشخيصية واجزاء مستبدلة وهي سبب الظهور
كما لا تزال الصورة فالمحرك في النمو والذبول هو الاجزاء الهيولية مع الصورة النوعية
واما قوله ان الزيادة الغذائية متى وصلت اتصلت بالاصل وتشبهت بطبيعته
لم يكن البعض اولى بالبقاء من البعض الآخر بالتبدل فجوابه ان الاصل يمتاز
عن الزيادة في الاستحكام والقوة وهو بما فيه من الصورة النوعية مبدأ
لاستعداد تلك الزيادة وتحليلها فتصير تلك الزيادات والنقصانات كالصفات
المتعاقبة على ذلك الاصل ويؤيد ذلك ما يؤول اليه كلام الشيخ الرئيس في
طبيعيات الشفاء من ان الباقي في النامي بعض المادة الاولى والنوع من الصورة
وان النوع هو النامي بمعنى انه الزائد في مقدار خلقته بسبب مادة لا المادة
ولا المقدار فان المادة الباقية لم يزد مقدارها بل انضاف اليها مادة اخرى
فحصل مجموع اعظم مما كان اولا اعني المادة الباقية فقط واعترض عليه
المحقق الدواني في شرح الهياكل بان هذا تصوير بغير الحركة الكمية في
النمو حقيقة ضرورة تبدل الموضوع بزوال شخص منه وحدوث آخر من نوعه
مع بقاء النوع اقول لعل الشيخ اراد من النوع من الصورة او الصورة النوعية بشخص
يكون مراده من النوع هو المنوع على طريقة المسامحة المشهورة لا يقال المتحرك
هو القابل للحركة والصورة في الجسم هي الفاعلة للحركة على ما ذهبتم فكيف يكون شيء
واحد قابلا وفاعلا لانا نقول هي محركة من حيث ذاتها ومتحركة من حيث اشتمالها
على بعض المادة الاولى ولا فساد فيه لاختلاف الحيثيتين بقي شيء آخر وهو ان اشتمال
الحركة في النمو والذبول ينافي قولهم بتجدد الامثال في الآنات فانه يستلزم

وقد انكر صاحب الملخص ارتفاع الحركة الكمية واستدل على نفي الفوق والذبول بان الفوق
انما هو بتخلل بعض الاجزاء في الجسم وللاجزاء الاولية مقدار بالقوة بحالة قد انضم اليه
الاجزاء الواردة فليس ههنا زيادة في مقدار جسم احد اصلا بل انضمام جسم ذي مقدار
الى جسم آخر مثله والذبول انما هو بتخلل بعض الاجزاء عن الجسم وانفصاله عنه فليس
فيه ينقص مقدار جسم واحد بل الاجزاء الباقية باقية على مقدارها وانما
انفصل عنها جسم اخر له مقدار فلا فرق بين الامرين فيهما عن حركة بعض الاجزاء الخارجية
اجزاء الجسم بالاتصال وحركة بعض اجزاء الجسم الى الخارج بالانفصال فهي
بالذات حركة اينية وبالعرض حركة كمية واجاب عنه الكاتبي في شرح الملخص بانه
لاشك ان الاجزاء الاصلية زادت عند النمو على ما كانت عليه قبل ذلك ضرورة
دخول الاجزاء الزائدة في منافذها وتشبثها بها وفي الذبول نقصت عما كانت
عليه وانكار هذا مكابرة وقد حاكم السيد الشريف في حواشيه على شرح
حكمة العين بين المعترض والمجيب بقوله ان كان اتصال الزائدة بعد المداخلة
بالاصلية بحيث يصير المجموع متصلا واحدا في نفسه فالامر كما قاله المجيب والا
فالامر كما قاله المورد قال المحقق الدواني ان الجسم النامي ليس متصلا واحدا وكذا
الجزء الغذائي ضرورة كونهما ممتزجين وبقاء صور البسائط في الممتزجات كما قرروه
في موضعه فكيف يصير مجموعهما متصلا واحدا في نفسه ثم على تقدير التنزل فلا بد من
ان ينعدم المنفصلات فيحدث جسم آخر متصل كما حقق في مقامه فينعدم الجسم
بالفوق يحدث جسم آخر وهذا ايضا مستلزم لانتفاء الحركة الكمية في المستدل الموضوع
وان اراد بكونهما متصلا في نفسه المداخلة التامة فذلك لا يحقق الحركة في الكم

وتشخص المجموع من حيث هو مجموع وكذا وحدته العددية محفوظة بتشخص
النفس وحدتها واذا صدق على المجموع الجسم بالذات صدق عليه انه متكم
واذا كان محفوظ الوحدة الشخصية متزايد الكمية ومتناقصها فيصدق
عليه انه متحرك حركة كمية في النمو والذبول لبقاء الموضوع وتوارد
المقولة عليه لا يقال لو تحقق الحركة في الكم يلزم تحقق مقادير غير متناهية
بناء على ما هو الحق من اتصاف الموضوع بفردي زماني تدريجي مما في الحركة
في زمان الحركة فيلزم ان لا يكون الكم الغير القار منحصرا في الزمان مع انه
يظهر من كلامهم الانحصار لانا نقول مرادهم من الغير القار ما يكون غير مجتمع
الاجزاء حدوثا وبقاء معا لا بحسب الحدث فقط والحكم الذي يتحرك فيه الجسم
وان كان تدريجي الحدوث لكنه ثابت البقاء وكذا الزاوية الحادثة من
مفارقة خط عن خط مع ثبات نقطة مشتركة بينهما والسطح والجسم التعليمي
الحادثان من قطع الجسم بشئ وفيه نظر اما اولا فلان معنى ازدياد الشئ
في الكم او انتقاصه فيه ليس هو ان يكون هناك كمية واحدة بعينها
وقد انضمت عليها كمية اخرى او انفصلت عنها فان هذا ممتنع كيف
وقد علمت ان المتصل بالذات مما يمتنع بقاء ان الوصل والمفصل عليه
والمعدوم لا يتصف بالزيادة ولا بالانتقاص بل معناه كون ذلك الشئ
بحيث يتلبس في كل آن فرض بفرد لا يكون هذا الفرد حاصلا له في آن آخر
سابق عليه ولاحق به فاذن لا يمكن في الجسم كمية حادثة متدرجة
باقية مجتمعة واما ثانيا فلانه لا يدفع النقض عن الحد الحاصل من حركة الكرة

نسخة

عن الخط الحاصل من حركة الكرة على السطح المستوي فانه تدريجي الحدوث
والبقاء جميعا فالاولى ان يجاب بان المراد من الغير القار ما يكون كذلك
بالذات بمعنى ان لا يتصور كونه دفعيا اصلا وغير الحركة والزمان ليس
من هذا القبيل اذ ما من جزء من تلك الامور الا ويوجد له فرد ثابت وعدم
القرار مما يعرض لها بتبعية الحركة اعلم ان العلامة الشيرازي جعل في شرح
كليات القانون السمن والهزال من اقسام الحركة الكمية اذ قال واما الحركة
في الكم فهي اما ان تكون الى الازدياد او الى الانتقاص والتي الى الازدياد اما ان
تكون بورود مادة اخرى وهو النمو والسمن او لا يكون كذلك وهو التخلخل
والتي الى الانتقاص اما ان تكون بانفكاك شيء من المادة وهو الذبول والهزال
او لا يكون كذلك وهو التكاثف وحركة في الكيف كتسخن الماء وتبرده مع
بقاء صورته النوعية وتسمى هذه الحركة استحالة ويجب ان يعلم ان تلك
الحركة لا تقع في جميع الكيفيات بل انما تقع فيما يقبل الاشتداد والتضعف
بمعنى ان محله يشتد فيه لا بمعنى ان نفسه يشتد اذ قد علمت ان ذلك
مما لا يتصور وحركة في الاين وهي انتقال الجسم من مكان الى مكان بل
من اين الى اين آخر على سبيل التدريج وتسمى نقلة وهوطا وحركة في الوضع
وهي ان يكون في الجسم المتحرك حركة على سبيل الاستدارة فان
اجزاءه تباين اجزاء مكانه او ما في حكم مكانه من نسبة الى غيرها من
الاجسام وقد يلزم كل مكانه فقد اختلف نسبة اجزائه الى اجزاء
مكانه على سبيل التدريج ولم يختلف نسبة مجموع الجسم الى مجموع مكانه

مع كونه محركا هذه الحركة فلا ينتقض عكسه بالكرة المدحرجة
واعلم ان الجسم قد يكون متحركا في الوضع فقط كالكرة المتحركة على احد اقطارها
بشرط ان لا يفارق مكانها وكذا البيضي اذا تحرك على قطره الاطول والعدسي
اذا تحرك على قطره الاقصر وكذا الاسطوانة القائمة والمخروط القائم اذا تحركا
على سطوحهما وقد يكون متحركا في الوضع والاين معا لكل احدهما تكون
بالذات والآخر بالعرض كالكرة المدحرجة والشخص القائم اذا صار راقدا
فلا ينتقض طرده بالثاني كما توهم وليس قوله ويلازم كلة مكانه داخلا
في التعريف كما زعمه صاحب الحواشي بل لتخصيص مادة المثال من غيرها هذه
الحركة لئلا يقع الاشتباه بينها وبين غيرها واعلم ان الجوهر لا يقع فيه
حركة والا لكان الانتقال فيه اما من شخص منه الى شخص آخر او من
نوع الى نوع آخر فان كان الاول فما تغيرت الصورة الجوهرية
في ذاتها بل انما تغيرت في عارض فيكون استحالة لا كونا وان كان
الثاني ففي كل آن يتحقق جوهر آخر لامتناع تحقق الاتصال الواحدي
بين امور متخالفة بالماهية فيكون بين جوهر وجوهر انواع جواهر
غير متناهية بالفعل وهذا محال وهذا بخلاف الكيف فانه مما يقبل
الاشتداد والنقص فيكون وجود كيفية واحدة مستمرة من مبدأ
زمان الحركة الى منتهاه لا يكون له جزء ولا حد الا بمجرد الفرض وهذا لا
يتصور الا في الحال بالنسبة الى المحل الذي يقوم به فلا يمكن
للصورة بالقياس الى المادة فالكون والفساد لا يكونان بحركة والمبدأ

Powered by Google

من مقولات العرض لا يقبل الا بالعرض اما الاضافة فانها ان كانت
عارضة لمقولة تقع فيها الحركة ففي متحركة بتبعيتها والا فلا فان للماء
اذا تحرك في السخونة فقد انتقل من الاشد الى الاضعف او بالعكس على
التدريج بالتبعية وكذا الانتقال من الاعلى الى الاسفل تابع للانتقال
عن اين الى اين والانتقال من الاكبر الى الاصغر تابع للانتقال الكمي واما من الاشرف
في الوضع الى الاخس فيه تابع للانتقال لوضعي واما الحدة فتتبع الحال فيها
هوا وكذا في الاين فالحركة فيها بالعرض لا بالذات فالحركة اولا في العمامة
بحسب الاين ثم في اللحم وفي السلاح ثم في المتسلح واما متى فان وجود الجسم
بتوسط الحركة فان كل حركة حاصلة في متى فلو كان فيه حركة لكان لمتى متى
آخر وهو محال واما الفعل والانفعال فليس فيهما حركة كان الحركة خروج
عن هيأة قارة الى هيأة قارة لانه لو كانت عن هيأة غير قارة لما كان خروج
عنها وتركا لها بل امعانا في تلك الهيأة مثلا ان كانت الحركة من التسخن
الى التبرد وكان الجسم في حالة تسخنه يتبرد فانه لم يخرج عن التسخن حتى يكون
قد تحرك في مقولة ان ينفعل فان كان قد ترك التسخن فالحركة في غير
مقولة ان ينفعل هذا ما ذكره هيهنا وفي التحصيل في نفي الحركة في مقولة
ان ينفعل وان ينفعل واقول توضيح ذلك ان الحركة في كل مقولة كما هو عبارة عن كون
الموضوع في كل آن من آنات زمان تلك الحركة فرد من تلك المقولة وهذا لا يصدق
في غير القارة من المقولات مقولة متى وان ينفعل وكذا الحال في كل هيأة غير مستقرة
من حيث انها غير مستقرة كالحركة والزمان اذ لو تحرك شيء في مقولة متى لتحقق لزوم ان يكون

في كل آن يفرض من زمان حركة سنة او شهرا وغير ذلك فيكون انتقاله من سنة
الى سنة او من شهر الى شهر دفعيا وعلى هذا القياس حكم المقولتين الباقيتين اذ يخص
في مقولتهما التدرج وعدم الاستقرار فانهما التاثر والتاثر على نهج التجدد والاتصال
وحكم المشتاق من حيث انه مشتاق فالمتحرك جسم من تلك الحيثية يلزم ان يكون
انتقاله من فرض الى فرض او من ميل الى ميل دفعيا بالبيان المذكور وبما ذكرنا ظهر
تحقيق كلام الشيخ حيث قال في الشفاء ليشبه ان يكون الانتقال في مقولة متى دفعيا
لان الانتقال من سنة الى سنة ومن شهر الى شهر يكون دفعة ويقول ايضا ان كل حركة
باعتبار المحرك فهي اما ذاتية او عرضية لان القوة الحركة اما ان تكون موجودة
في المتحرك من حيث انه متحرك او لا تكون موجودة فيه من تلك الحيثية فالحركة
في الاول ذاتية وفي الثاني عرضية وكل حركة ذاتية فهي اما طبعية او قسرية
او ارادية لان القوة الحركة الموجودة في المتحرك بما هو متحرك اما ان تكون
باعتبار كونها مستفادة من خارج اي امر مباين للمتحرك في الاشارة الحسية
او لا تكون وان لم تكن مستفادة من خارج فاما ان يكون لها شعور او لا يكون
فان كان لها شعور فهي الحركة الارادية سواء كانت على نهج واحد كما في
الافلاك او لا على نهج واحد كما في الحيوانات وان لم يكن لها شعور فهي الحركة
الطبيعية سواء كانت على نهج واحد كما في العناصر او لا على نهج واحد كما في
النباتات وان كانت مستفادة من خارج فهي الحركة القسرية والفاعل
للحركة القسرية طبيعة الجسم المقسور لكن مع انضمام ميل قسري
اليها بان يكون القاسر علة معدة له ولو كان القاسر فاعلا للحركة القسرية والميل القسري

قوله فيكون انتقاله من فرض على فرض الخ اقول هذا هو الظاهر من كلامه ويمكن ان يكون انتقاله من فرض الى فرض بالاستمرار بان يكون ابتداء انتقاله من فرض الى ما يليه ثم منه الى ما يليه وهكذا الى ان ينتهي الى الفرض الاخير فيكون انتقاله من فرض الى فرض بالاستمرار ويمكن ان يكون انتقاله من فرض الى فرض بالدفع بان يكون ابتداء انتقاله من فرض الى ما يليه ثم منه الى ما يليه وهكذا الى ان ينتهي الى الفرض الاخير فيكون انتقاله من فرض الى فرض بالدفع وهذا هو الظاهر من كلامه

قوله لان الانتقال الخ اقول لا يخفى ان هذا الانتقال انما يكون بالدفع لا بالاستمرار لان الانتقال بالاستمرار يكون في زمان والانتقال بالدفع لا يكون في زمان

قوله فالمتحرك جسم الخ اقول لا يخفى ان هذا الحكم انما يكون في المتحرك بالذات لا في المتحرك بالعرض

قوله والفاعل للحركة القسرية الخ اقول لا يخفى ان مراده بالفاعل للحركة القسرية

لامتقوم كل منهما بانتفائه وليس كذلك وحكمنا بسبب هذا المقام ان الحركة
لما كانت امرا متجدد الذات متدرج الحصول فلا بد ان لا يكون علتها امرا
ثابتا غير متغير اصلا والا يلزم تخلف المعلول عن علته التامة وهو محال
فالطبيعة مثلا اذا كانت على صوانة ثباتها كان مقتضاها ثابتا فلم تكن مقتضية
للحركة اذ هي متجددة شيأ منشيأ والثابت من حيث انه ثابت لا يكون علة للمتغير
كما بينا ففي قضائها الحركة يجب ان يلحقها ضرب من تبدل الاحوال لا يقع
للحركة حيثيتان احداهما حيثية ذاتها وهي توسط الجسم بين مبدأ المسافة
ومنتهاها وهي بهذا الاعتبار ثابتة باقية من اول زمان الحركة الى آخره والثانية
حيثية النسب التي تلزمها وهي بهذا الاعتبار متجددة منقضية غير ثابتة فالحركة
من الحيثية الاولى مستندة الى القوة المحركة دون الحيثية الاخرى وهذه
الحيثية مستندة الى تلك الحيثية لانا نقول الكلام في استناد هذه الى تلك
عائد بعينه فالحركة الطبيعية يجب ان يكون لها علة متجددة هي مجموع امرين احدهما
ثابت وهي الطبيعة وثانيهما متجدد وهي الوصولات الى حدود متجددة مبتدئة
يكون تلك الوصولات حالات غير ملائمة للطبيعة والا لم تصر مة وكذلك
فتوجب الطبيعة لشرط وجود تلك الحالات العود الى الحالة الطبيعية وعند حصولها
تنقطع الحركة لانتفاء احد جزئي علتها وهي الحالات المتجددة وكما ان العلة
ذات جهتين جهة ثبات وجهة تجدد كذلك المعلول باعتبار التوسط والقطع الثابت
للثابت والمنقضي للمنقضي وتقول ان الكلام في علة تجدد اجزاء الحركة
الغير الطبعية كالكلام في علة تجدد اجزاء الحركة

لكن يجاب بان الطبيعة مع كل حالة غير ملائمة علة للحركة ومع كل حركة
علة لحالة اخرى غير تلك الحالة لئلا يلزم الدور فلا تزال الحالات موجبة للحركات
والحركات معدة للحالات على الوجه المستمر لغير الى ان تنتهي الطبيعة
الى الحالة الطبيعية وكذا الكلام في النفس بالنسبة الى الحركة الارادية وذلك
لان النفس في ذاتها ثابتة مقتضاها ثابت فلا تكون الحركة الارادية
مقتضى النفس فلا بد لها من انضمام اليها وذلك الامر ليس هو التصور
الكلي لان نسبته الى جميع الجزئيات على السوية بل التخيلات الجزئية المنبعثة
عنها الارادات الجزئية المتجددة الموجبة لجزئيات الحركة وتجدد كل من الارادة
والحركة بتجدد الاخرى على وجه الاتصال كما عرفت في الحركة الطبيعية ولا ينفي
على المتفطن انه كما لا يجوز ان يكون فاعل الحركة ثابتا محضا بلا تبدل حال
بعد حال لذلك حكم القابل لها فكل ما يقال في تصحيح نسبة الحركة الى الفاعل
ان يقع مثل ذلك في تصحيح نسبتها الى القابل

فصل في الزمان

مطالب هذا الفصل ثلثة الاول لتنبيه على انية الزمان الثاني في تحقيق ماهيته
الثالث في بيان كونه غير مقطوع اليه ابدا والنهاية وقبل الخوض في المطالب
ينبغي ان يعلم ان الناس قد اختلفوا في الزمان اختلافا عظيما فمنهم من
اثبت له وجودا عينيا ومنهم من نفى وجوده لا بحسب الوهم والتخيل
لوجوده منهم من جعله جوهرا ومنهم من جعله عرضا والجاعلون له جوهرا
منهم من جعله جوهرا قد سيا غير جسماني وفرقة منهم زعمت انه
الواجب لوجوده لذاته تعالى ومنهم من جعله جوهرا جسمانيا هو الفلك الاعلى

والجاعلون له عرضاً اتفقوا على انه عرض غير قار فهو اما كنفس الحركة او غيرها
فهنا تفصيل المذاهب ثم حجة كل فريق فحجة المنكرين لوجوده امور الاول
انه لو كان موجوداً لكان منقسماً والا لزم ارتفاع التقدم والتاخر عن الموجودات
وهو باطل بالبداهة ولزم ان يكون وقت وجود الحادث ووقت عدمه واحداً
فيلزم كونه موجوداً ومعدوماً وهو محال واذا كان منقسماً كان بعضه منقضياً
وبعضه متجدداً والا لكان حاصلاً بجميع اجزائه لعاد المحال المذكور فيكون
بعضه ماضياً وبعضه مستقبلاً وهما معدومان لا محالة والغير
المنقسم بالحقيقة فلم يكن له وجود اما عندنا فلانه طرف الزمان
والشيء اذا لم يكن موجوداً امتنع ان يكون طرفه موجوداً واما عند
من يثبته فلان الطرف لا يوجد الا اذا وقع وقطع لذلك الطرف والزمان عندهم
غير مقطوع عن الجانبين والجواب ان الوجود المطلق اعم من الوجود
الآني او في الماضي وفي المستقبل ولا يلزم من رفع الاخص رفع الاعم كما
ان المكان اذا كان موجوداً لا يلزم ان يكون موجوداً في المكان
او في طرف منه كذلك الزمان اذا كان موجوداً
لا يلزم ان يكون موجوداً في الماضي وفي المستقبل وفي الآن الذي
هو طرفه والحجة الثانية لو كان الزمان موجوداً لكان بعض
اجزائه قبل البعض كما بينا فتلك القبلية لا تكون بالذات بحتة اما
اولاً فلان العلة من حيث هي علة واجبة الحصول مع المعلول وههنا يمتنع حصول
الجزء المتقدم مع الجزء المتاخر واما ثانياً فلان الجزء المفروض علة

امّا ان يكون علة لماهية الجزء الآخر او للازم من لوازم ماهيته او لامر
عارض له ونقول هذا اما ان يكون علية الجزء المتقدم لماهيته او لازم
من لوازم ماهيته او لامر عارض له فعلى الاولين يلزم كونهما متخالفين بحسب
الماهية والا لزم كون العلة علة لنفسها وهو محال وكل جزء يفرض
في الزمان يجب ان يكون مخالف الماهية للجزء الآخر لكن الاجزاء الممكنة
الانفراض في الزمان غير متناهية وتخالفها بحسب الماهية لا يتوقف امتياز
بعضها عن بعض على الفرض فما امكن له من الاقسام الغير المتناهية يجب ان يكون
حاصلة بالفعل متمايزة فكل واحد من تلك الاجزاء غير قابلة للانقسام والا
لكانت له اجزاء متمايزة حاصلة بالفعل فلم يكن واحدا وقد فرض كذلك هف
فيلزم تركب الزمان عن الآنات المتتالية المستلزم لتركب الجسم من الاجزاء
الغير المتجزية وقد بين بطلانه وعلى الثاني وهو كونه علة لامر عارض
لماهية الجزء المتاخر او كون علتيه لامر عارض له يلزم جواز صيرورة
الغد امسي والامس غدا وذلك محال وايضا اذا كان الجزء المتاخر مما يمكن ان يكون
هو بعينه متقدما كان حصول القبلية له بسبب وقوعه في الزمان المتقدم وذلك
القول في الجزء المتقدم فيلزم ان يكون للزمان زمان هف فثبت ان تقدم
اجزاء الزمان بعضها على بعض ليس بالعلية ولا بالطبع ولا بالشرف بعين
ما ذكرناه ولا بالمكان وهو ظاهر فذان بالزمان كان اصناف التقدم منحصرة
في الخمسة باتفاق العلماء فيكون للزمان زمان وينتقل الكلام الى ذلك الزمان و
هكذا الى غير النهاية والجواب ان المتقدم والمتاخر اذا لم يكونا جزءين من اجزاء الزمان

الاولين من كل واحد من

التقدمين يلزم كونهما امرا واحدا من

كان الاخر والمتقدم بالطبع

كان التخالف ليس بمجرد ولان المتصل

الواحد بالشخص المركب من المتباينات

بالماهية كل منها الباقي

وقوله ولان فيها وليس آخر على

التخالف ويقرره انه لو كان

الاجزاء موجودة بالفعل غير

بالذات او ما من كثرة

فيلزم التركيب من الآنات

آه بل يكون كل جزء منها

بالقوة في الغير

بين جزئين منها القول

يجب ان يكون اتصافهما بالتقدم والتاخر لاجل وترافهما بجزئين يكون
احدهما قبل والاخر بعد واما اذا كانا جزئين من اجزاء الزمان فلا يلزم
ان يكون كل منهما في زمان آخر اذ التقدم والتاخر من العوارض
التي تعرض لاجزاء الزمان لذواتها لا لملاحظة امر آخر معها فما به التقدم
والتاخر هو بعينه اجزاء الزمان سواء كان المتقدم والمتاخر هي او غيرها
فكل جزء من اجزاء الزمان هو بعينه القبل والقبلية باعتبارين كما ان ذات الباري
هو بعينه الوجود والموجود باعتبارين والجوهر الممتد في ذاته نفس المتصل والاتصال
باعتبارين وكذلك التاخر الزماني والمعية الزمانية فان المعين اذا كانا جميعا
غير جزء من اجزاء الزمان كان ما به المعية بينهما امرا ثالثا هو جزء من الزمان
واما اذا كان احدهما جزءا منه كان ذلك الجزء ما به المعية فيكون معروضا
باعتبارين فان قيل فالزمان اذا كان لذاته متقدما ومتاخرا وكل ما كان كذلك فهو من
فالزمان مجرد اضافة فنقول ليس مفهوم الزمان مجرد التقدم والتاخر
بل هو مفهوم يقتضي التقدم والتاخر لذاته فهو لذاته من مقولة الكم ولكنه لذاته
يقتضي ان يكون معروضا لهذين الوصفين كما انه لا معنى له الا التقدم والتاخر
كما ان الهيولى لذاتها جوهر لكنها لذاتها تقتضي القوة والاستعداد للاشياء
لا انها محض الاستعداد حتى تكون من مقولة الاضافة هذا
ما ذكر في هذا المقام ونظن انه يعود اشكال علية بعض تلك
الاجزاء لبعض بعينه فان كون بعضها متقدما ببعضها
متاخرا مع تشابهها وتساويهما في الحقيقة النوعية

لابد له من امور زائدة على ذاتها يكون سببا لامتياز بعضها عن بعض
والا يلزم الترجيح من غير مرجح والجواب بان اجزاء الزمان يمتاز بعضها
عن بعض بذواتها الشخصية وهويتها غير مبين فانه ان جاز هذا جاز
ان يقال في كل شيئين من نوع واحد انهما يمتازان بذواتهما دون مميز واجزاء
الزمان اشتركت في الماهية والمحل فلا بد من مميز والحق في الجواب ان الزمان متصل
واحد في الخارج ولا جزء له بالفعل ولا بالقوة بحسب الخارج فلا حاجة الى مميز خارجي
ليمتاز شيء منه عن شيء واما بحسب الوهم والتصور فانه يمتاز بعض اجزائه
عن بعض بالتقدم والتاخر والقرب بما يوخذ في الوهم مبدأ والبعد عنه
ولا يبعد ان يمتاز ايضا بنسب كوكبية في الاجرام السماوية من مقابلاتها و
مقارناتها وغيرها من الاوضاع التي تحدث فيما بينها الحجة الثالثة ان المعقول
من الزمان هو ما به يتقدم الاشياء بعضها على بعض ويتاخر بعضها عن بعض
بالتقدم والتاخر اللذين يمتنع ان يوجد المتقدم والمتاخر بهما معا وهذا المعنى
لو كان موجودا لكان متعلقا بالمادة الجسمانية والحركة والتغير مع ان
هذا المعنى يوجد في غير الجسمانيات والمتغيرات فان الباري تعالى يصدق
عليه انه قبل كل حادث عند عدمه ومع كل حادث عند وجوده فاذا
قطعنا النظر عن سائر اقسام المتقدم من العلية والشرف والطبع وجردنا
النظر الى ذاته تعالى كان موجودا مع عدم الحوادث وهو الآن موجود مع وجود كل
فكانت قبليته تارة ومعيته اخرى كقبلية سائر الاشياء ومعيتها فاذا كانت
هذا النحو من القبلية والمعية فيما يستحيل عليه الحركة والتغير فعلمنا ان حصول

التقدم والتأخر بهذا الوجه لا يتوقف على وجود الزمان المتعلق بالحركة والجواب
ان نسبة الباري تعالى الى جميع الموجودات نسبة واحدة هي المعية الغير الزمانية
ولا تجدد ولا تعاقب للزمانيات بالنسبة الى الباري القيوم فكانها توجد
بالنسبة اليه بقاهرة واحدة امّا مبدعاتها فلا في زمان وامّا كائناتها فكلٌّ
في زمانه فيعبر عن نسبته تعالى الى المبدعات بالسرمد وعن نسبته تعالى الى الكائنات
المتغيرة بالدهر كما يعبر عن نسبة المتغيرات بعضها الى بعض بمتى وامّا
من زعم ان الزمان واجب لوجود لذاته فهو ان الزمان يلزم من فرض
عدمه لذاته امر محال وكل ما يلزم من فرض عدمه محال فهو واجب الوجود
لذاته امّا الكبرى فضرورية وامّا الصغرى فلانا لو فرضنا عدم
الزمان قبل وجوده او بعد وجوده لكانت القبلية والبعدية زمانية
فقد لزم من فرض عدمه فرض وجوده فتجويز العدم على الزمان
متناقض والجواب ان استحالة نحو خاص من العدم لذاته لا يقتضي
استحالة مطلق العدم وواجب الوجود لذاته ما يمتنع عليه جميع انحاء
العدم لذاته والزمان لا يابى لذاته ان لا يوجد ابدا وان ابى لذاته ان
يعدم بعد كونه موجودا واما من زعم ان كون الزمان جوهرا قائما بنفسه
مفارقا عن المادة المنسوب الى افلاطون الالهي وشيعته من الاقدمين
فمبناه التحرز عن مضايق الشبه الواردة على مذهب المعلم الاول من كون
الزمان مقدارا للحركة قالوا لا يقع في بحت ذات الزمان تغاير اصلا ما لم يعتبر نسبة
الى المتغيرات فما لم يقع فيه شيء من الحركات والمتغيرات لم يكن فيه الا الدوام

والاستمرار وان وقع فيها شئ منها حصلت لها قبليات وبعديات لا من جهة
التغير في ذات الزمان والمدة بل انما هي من قبل تلك المتغيرات وقد استصوب
ذلك كثير من الاعلام حيث قال في شرح عيون الحكمة ان الناصرين لمذهب
ارسطاطاليس في ان الزمان مقدار الحركة لا يمكنهم التوغل في شئ من مضايق
المباحث المتعلقة بالزمان الا بالرجوع الى مذهب الامام افلاطون ولا اقرب عندي
في الزمان وفي المدة من هذا المذهب افلاطون وهو انه موجود قائم بنفسه مستقل
بذاته فان اعتبرنا نسبة ذاته الى ذوات الموجودات الدائمة المنزهة
عن التغير يسمى بالسرمد من هذا الاعتبار وان اعتبرنا نسبة ذاته الى ما قبل
حصول الحركات والمتغيرات فذلك هو الدهر وان اعتبرنا نسبة ذاته
الى كون المتغيرات مقارنة معه فذلك هو الزمان وقال ايضا واما مذهب
افلاطون فهو الى المعالم البرهانية الحقيقية اقرب وعن ظلمات الشبهات
ابعد ومع ذلك فالعلم التام ليس الا عند الله تعالى والجواب ان هذا
الظن ينفسخ بما سيأتي من تحقيق ماهية الزمان وانها مقدار امر ما هو
ذو تقدم وتأخر في ذاته لا يوجد المتقدم منه مع المتأخر بحسب الذات
وماهية تتعلق بامر متغير لذاته بعضه فائت وبعضه لاحق ومثل
هذا الامر الذي وجوده على سبيل حدوث امر ما لا يكون الا مدة يا تا الزمان
متعلق بالمدة بتوسط الحركة فلا يكون مقدارا كيف ولو لم يكن الزمان
منقضيا سيالا لما في ذاته لكان الشئ الذي حدث الآن هو قد حدث
في زمن الطوفان وحري لا يكون بين الاشياء تقدم وتأخر وهو ما يدفعه الحس

بالجملة لو لم يكن في الموجودات شيء يكون متقدما و متاخرا بالذات لا يوجد
التقدم و التاخر في شيء من الاشياء بالعرض و ذلك لشيء هو المسمى بالزمان
و اذا كان الزمان منقضيا متجددا بالذات استحال ان يتعلق وجوده بالنفاة
عن المادة اذ لا تجدد و لا استمرار في عالم القدس فضلا عن ان يكون هو بنفسه
جوهرا قائما بذاته مفارقا عن المادة و وهم من جعل الزمان جسما هو الفلك
الاعظم لزعمه ان كل شيء في الزمان و كل شيء في الفلك و المقدمتان على تقديم
حقيقتهما لا تنتجان الا ان بعض ما يوجد في الزمان يوجد في الفلك و اما من
جعل الزمان نفس الحركة فاستدل عليه بامرين الاول ان الزمان منقض
متجدد و الحركة ايضا كذلك و الجواب اما اولا فبان الموجبتين في
الشكل الثاني لا تنتجان و اما ثانيا فبان الاوسط غير متكرر اذ التقضي
و التجدد في الزمان بالذات و في الحركة بالعرض كما هو اي الجمهور او
بالعكس كما هو اي بعض آخر الثاني ان من لا يحس بحركة
لا يحس بزمان و الجواب ان هذا لا يوجب الاتحاد فان ههنا وجوها
من المغايرة و الفرق بينهما يدفع كونهما واحدا منها ان الزمان
قد يوخذ في حد الحركة السريعة دون العكس و منها ان حركة
تكون اسرع من حركة و لا يكون زمان اسرع من زمان
و منها انه قد يكون حركتان معا و لا يكون زمانان معا
و منها ان جزء الزمان زمان و جزء الدور ليس بدور و منها ان الحركتان قد تتحدان في
الزمان و ما به الاختلاف غير ما به الاتحاد و منها ان السريع هو الذي يقطع المسافة

في زمان قصوى في حركة اقصر وذلك حكم الحركة الاولى الفلكية فهذه
حجج اصحاب هذه المذاهب الفاسدة في الزمان واجوبتها واما تحقيق ما ذهب اليه
اهل الحق فيه ففيه برهانان اما الاول وهو المناسب لمسالك الالهيين ولهذا
ذكره الشيخ الرئيس في النمط الخامس من الاشارات فتقريره ان الشيء اذا كان عدمه
مع وجود شيء آخر فاذا صار موجودا كان ذلك الشيء متقدما عليه بالعتبار
اقترانه مع عدم هذا الحادث ومعه باعتبار اقترانه مع وجوده فتقدم الشيء
المتقدم ليس باعتبار نفس ذاته لان ذاته قد توجد مع ذات المتاخر بخلاف
قبليته كالاب بالقياس الى الابن فان جوهر الاب قد يوجد مقارنا لجوهر الابن واما
قبليته للابن فلا توجد مع جوهر الابن فاذن قبليته زائدة على ذاته وكذا
باعتبار وصف لازم لذاته فانه ايضا يظهر بطلانه بما ذكرنا من ان ذات
المتقدم توجد مع زوال وصف التقدم وذلك عند كونه مقارنا للوجود
ما تقدم عليه كذا نفس عدم المتاخر اذ قد تكون بعد وجوده ايضا وكذا باعتبار
مركب من اعتبار نفس وجود المتقدم واعتبار نفس عدم المتاخر اذ قد تتحقق هذه
الحيثية التركيبية بعد كما اذا فرضنا وجود الاب مع العدم الحاصل لابنه بعد
الوجود مع انه ليس بهذه الاعتبار متقدما على ابنه بل متاخرا عنه وكذا ذات
الفاعل فانه قد يكون قبل ومع وبعد وبالجملة لا بد لعروض القبلية والبعدية
من امر يكون معروضهما له لذاته اذ كل صفة يتصف بها شيء او اشياء لا
بالذات فلا بد لها ان تنتهي الى ما يتصف بها بالذات لاستحالة التسلسل وكما
ان يكون المعروض بالذات للقبلية والبعدية امورا متفاصلة غير منقسمة

يقتضي كون منها لذاته سبقا على لاحقه ولحوقا لسابقه لو فرضنا متحركا يقطع
بحركته مسافة يكون بين ابتداء حركته وانتهاءها قبليات وبعديات متصورة
ومتجددة مطابقة لاجزاء المسافة والحركة فاذا تحقق قبليات وبعديات متصورة
ومتجددة على سبيل الاتصال والانطباق لاجزاء المسافة فيجب ان يكون ما هو المعروض
بالذات لتلك القبليات والبعديات امرا لا يزال يتصرم ويتجدد على الاتصال بحيث
يستحيل انفكاك التصرم والتجدد عنه ويكون جزء منه لذاته قبل وجزء
اخر منه لذاته بعد ويمتنع لذاته صيرورة القبل منه بعدا والبعد منه قبلا وهذا هو
المعنى بالزمان واما البرهان الثاني المناسب لمسلك الطبعيين فهو لحد مقاصد
الذي اشار اليه بقوله اذ فرضنا حركة واقعة في مسافة على مقدار اعني
من السرعة وابتدأت معها حركة اخرى ابطأ منها واتفقتا في الاخذ والترك وجب
البطيئة قاطعة لمسافة اقل من مسافة السريعة والسريعة قاطعة لمسافة اكثر
وربما اتفقتا في احدهما فقط فينتفق مقطوعاهما من المسافة واذا فرضنا معها اخرى
على مرتبتها من السرعة واتفقتا في الاخذ والترك وجدتها قاطعة لمقدار
واحد من المسافة وان ابتدأت احداهما ولم يتبدأ الاخرى ولكن تركتا معا او تكون على عكس
ووجد احداهما تقطع مسافة اقل مما تقطع الاخرى واذا كان كذلك كان بين اخذ السرعة وتركها
امكان اي امر محدود ليس قطع مسافة معينة لسرعة معينة واقل منها ببطوء
معين وليس هو نفس شيء من المسافة او الحركة او السرعة والبطوء فان كل واحدة منها
تختلف مع الاتفاق فيه وتتفق مع الاختلاف فيه واعترض الامام الرازي
في المباحث المشرقية على هذا البرهان بانه قد اخذ فيه السرعة والبطوء المأخوذ في

مفهومها الزمان ولكن للحركتين معاً في الاخذ او الترك وليست هذه المعية الا المعية الزمانية
التي لا يمكن اثباتها الا بالزمان فقد اشتمل البيان على الدور واجاب عنه بان المطلوب بهذا
البيان اثبات حقيقة الزمان على الوجه المخصوص من كونه كمية للحركة فان العلم بوجوده
من الاوليات ولهذا قيل الزمان ظاهر الانية خفي الماهية والعلم بوجوده كاف في
القطع بتحقق هذه الامور والمناسب ههنا ان يقال ان الغرض ههنا اثبات
الزمان على وجه يترتب عليه اثبات كونه مقداراً للحركة وربما يجاب بمنع توقف العلم
بتحقق هذه الامور على العلم بوجود الزمان في الخارج فان المنكرين لوجوده في الخارج
يعترفون بكون شيء مع شيء وبكون حركة اسرع من حركة وانما يتوقف ذلك
على ملاحظة الزمان في الجملة سواء كان موجوداً خارجياً او وهمياً فيمكن
ان يجعل ذلك ذريعة الى اثبات وجوده في الخارج والحق ان المتوقف
على ملاحظة الزمان مما هو تصور حقائقها لا العلم بوجودها وذلك من البديهيات الغير المحوجة
الى ملاحظة الزمان عيناً او ذهناً والمأخوذ في البرهان انما هو هذا لا ذاك
وهذا الامكان قابل للزيادة والنقصان فانه اذا انتصفت المسافة بعينها
كل من السرعة والبطؤ بعينه حصل امكانان متساويان كل واحد منهما نصف
الامكان المفروض اولاً وايضاً فان في الوجود حركات كثيرة مختلفة في الاخذ و
الترك او فيهما جميعاً والامكانات الواقعة بين اخذ تلك الحركات وتركها متفاوتة بالزيادة
والنقصان وكل قابل للزيادة والنقصان بالذات فهو مقدار اذا كان متصلاً واحداً
وذلك الامكان كذلك فيكون مقداراً اما ان قبوله للزيادة والنقصان بالذات
فلان العقل اذا نظر اليه وجده قابلاً لهما مع قطع النظر عن الحركات والمسافات

وغيرهما من الاشياء وهذا يدل على ان قبليتهما انما هو بالذات واما انه متصل واحد
فلانه لو كان منقسما الى امور غير منقسمة لادى ذلك الى تركب المسافة من
الاجزاء التي لا يتجزى لانطباقه على الحركة المنطبقة على المسافة فاذا ثبت انه
مقدار فنقول كل مقدار اما ثابت اي قار الذات يجتمع الاجزاء في الوجود
معا او غير ثابت وذلك لامكان مقدار غير ثابت فلا يوجد اجزاؤه معا
لانه لو كان مقدارا ثابتا لكان اما مقدارا للمسافة او لمادة المتحرك وكل
منهما باطل اذ على الاول يلزم كون جميع الحركات الواقعة في مسافة واحدة او مسافات
متساوية في ذلك لامكان وليس كذلك وعلى الثاني يلزم كون زيادة المادة بزيادته
ونقصانها بنقصانه ويلزم كون الاصغر جسما اسرع حركة والاكبر بطأ وفي القسم
بعكس ما ذكرناه لانه قال هذا المقدار لو كان مقدارا للمادة لكان بزيادة بزيادة
المادة ولو كان كذلك لكان كل ما هو اسرع اكبر واعظم واعترض عليه صاحب المباحث
المشرقية بان هذا المقدار في الاسرع ليس اعظم مما في الابطاء حتى يلزم ان يكون
الاسرع اعظم بل هو في الاسرع اقل مما في الابطاء لان الاسرع هو الذي يقطع المسافة
في زمان اقل فاذن الصحيح ان يقال لو كان هذا المقدار للمادة لوجب ان يزداد المادة
بزيادته فيلزم ان يكون الابطاء اعظم لان هذا المقدار في الابطاء اعظم ويمكن توجيه كلام
الشيخ بوجه لا يرد عليه شيء بان يقال معناه لو كان هذا الامكان مقدارا للمادة
لشدة
يلزم ان يكون ما هو اسرع في الحركات الطبيعية وهو الذي يكون مقدار جسميته اكبر
الميل الطبيعي منه كما سنبين في موضعه يكون ازيد في هذا المقدار وليس كذلك بل الامر
بالعكس فان ما هو ابطأ فيها وهو الذي جسميته اصغر وميله اضعف يكون ازيد

في هذا المقدار فهو ان يكون مقدار غير ثابت وهو المعنى من الزمان فثبت
انبيته واما المطلب الثاني الذي هو تحقيق ماشبهنا الزمان فنحن اشار اليه
بقوله وهو مقدار الحركة لانه ثبت انه كمية متصلة وكل كمية متصلة فهي
تجزأ اما ان يكون مقدار الجسم ولهيأة قارة من هيئات ما او يكون مقدارا
لهيأة غير قارة فهنا لا سبيل الى الاول اي كونه مقدار الجسم ولهيأة قارة
لان الزمان غير قار وما لا يكون قارا لا يكون مقدارا لجسم ولهيأة قارة وقيل لانه يلزم من
ح ان يوجد الشيء بدون مقداره اللازم له اذ مطلق المقدار لازم للشيء
المقدار كما حكم به الفطرة واعترض عليه العلامة القوشجي في حواشيه على
بعض شروح هذا المختصر بان الجسم اذا تحرك بالحركة الكمية يكون الكم الغير القار
مقدار الجسم القار ولا يبقى الجسم والمقدار بدون مقداره ورد عليه كما هو
منقول في الحواشي الفخرية بان الكم الذي يتحرك فيه الجسم ليس غير قار لكن باجتماع
اجزائه نعم افراد كمية هذا الجسم غير مجتمعة وهذا لا يقتضي غير قاريته فرد من
افراد الكم في تلك الصورة قول الاولى في الجواب ان يقال ان الكم الذي يتحرك فيه
الجسم له فرد واحد زماني تدريجي لا يخ المتحرك عنه في زمان حركته وفرد
آنية يتلبس المتحرك في كل آن بواحد منها فلا يلزم ح خلو الجسم عن مقداره
في الزمان ولا في الآن بخلاف ما اذا كان لزمان مقدار الامر قار فانه لا محالة يلزم
خلو ذلك الامر عن مقداره في كل آن فرض اذ لا يكون للزمان فرد آني اصلا
فهو مقدار لهيأة غير قارة وكل هيأة غير قارة فهي الحركة هذا موافق لما ذهب اليه شيخ
الاشراق من ان الغير القار بالذات آني منحصر في الحركة والزمان غير قار بالذات

الحركة فعلى التقدير المذكور لا يلزم كون الزمان حركة وكونه مقدارا للحركة
اما ايراد النقض على كلامه بسائر الامور التي قد تحصل على سبيل التدريج كالمقولة
التي يقع فيها الحركة وكحدوث المسطح الغير القار والجسم التعليمي الغير القار فيما
اذا قطع الجسم شيئ وكالخط الغير القار الحاصل من حركة الكرة على السطح
المستوي على ما ذكر في الحواشي الجغمينية فمبني على عدم التفرقة بين الاتصاف بالشيئ
بالذات والاتصاف به بالعرض فاما ما اجاب به صاحب الحواشي عن بعض هذه النقوض بما
كانت الحركة تدريجية لا آنية لا تحصل المسطح الغير القار اذا قطع الجسم شيئ اذا لم يقطع
تدريجي في كل آن من زمان القطع او منقسم بمقسم الزمان فالحاصل
كل آن يجتمع الاجزاء لا غير قار وحصول الخط من حركة الكرة على المسطح
لما عرفت من ان ذاتها عين وضع الملاقاة لا يكون في آن بل يحصل لا
بالحركة وهي في زمان والحركة غير ملاقية للسطح كما ذكره الشيخ في الشفاء
فاقول فيه وجوه من الخلل غير خفية على من استحضر ما ذكرناه الى قوله قد ذكرناها سابقا
وما ذكره الشيخ في الشفاء ليس لهم نفي الملاقاة الآنية عن الكرة للسطح في زمان
حركتها عليه لنفي الملاقاة الزمانية بينهما عنيا فان زمان مقدار الحركة ولهذا
من غفل عن الحركات غفل عن الزمان كما وقع لاصحاب الكهف ولقوم من المتأخرين
ما حكى المعلم الاول واما المطلب الثالث الذي هو كون الزمان غير مقطوع البتة
والنهاية فهو قوله ونقول ايضا ان الزمان لا بداية له ولا نهاية له لانه لو كان له
بداية لكان قبل وجوده قبلية لا توجد مع البعدية وكل قبلية لا توجد مع البعد
فهي زمانية وسعروضها بالذات يقتضي اجزاء الزمان لما ذكرنا من ان معروض

هذا النحو من القبلية ليس نفس العدم الذي وصف بالقبلية لزوال هذه
الصفة منه اذ الحق بعد البعد ولا نفس شيء فرض سابقا غير اجزاء الزمان
كالفاعل وغيره اذ قد يوجد مع البعد وبعده ايضا ولا نفس مجموع وجود
السابق وعدم اللاحق بلا اعتبار امر آخر اذ قد يتحقق ايضا بعد البعد فثبت
انه اذا فرض عدم الزمان قبل وجوده قبلية لا تجامع مع البعدية يكون الموصوف
بقبلية عدمه نفس وجوده فيكون قبل الزمان هف فرض عدم الزمان يستلزم
فرض وجوده وهذا امر غير قول المعلم الاول من قال بحدوث الزمان فقد قال بقدمه
من حيث لا يشعر وذلك لو كان له غاية لكان عدم بعده وجوده بعدية لا توجد
مع القبلية فيكون زمانية بالذميات للمذكور فيكون بعد الزمان زمان هف
ولما ثبت ان الزمان من عوارض الحركة والحركة من عوارض الجسم فالقول
في الجسم والحركة كالقول في الزمان وهذه احد الشبهات الملقائين بقدم العالم
ويمكن دفعها لا بما تشبث به طائفة من المتكلمين من ان تقدم عدم الزمان
على وجوده لا يجب ان يكون زمانيا كما ان تقدم بعض اجزاء الزمان على
بعض آخر ههنا لا يكون زمانيا والا لزم ان يكون للزمان زمان بل هو
نوع آخر غير ما بالزمان وبالشرف والرتبة والعلية والطبع كما عقل نوع
آخر من التقدم في الزمان بحيث لا يستدعي زمانا فليعقل مثل ذلك في تقدم
عدم الزمان على وجوده حتى لا يلزم ان يكون ذلك التقدم زمانيا لانك قد علمت
ان تقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض زماني كيف وقد ذكرنا ان معنى
الحمل ومطابق الحكم بهذا النحو من التقدم والتأخر نفس اجزاء الزمان بلا ملاحظة

امر آخر غيرها ولا بان الحوادث الماضية يتطرق اليها الزيادة والنقصان وكل
ما كان كذلك فله بداية فللحوادث الماضية بداية لكن المحكوم عليه بالزيادة
والنقصان يجب ان يكون موجودا ومجموع الحوادث من حيث هو مجموع مما
وجود له في الخارج ولا يحكم عليه حكما شيئيا خارجيا بل بان يقال او لا
هو اثانيا ثم ان الزمان لو كان له بداية وجب ان يكون له عدم قبل وجوده
اذ التناهي في المقدار سواء كان قارا او غير قار لا يستند على المسبوقية
بالعدم كما ان تناهي البعد المكاني في مقداره لا يستند على كونه مسبوقا بالعدم فكذلك
حكم تناهي الزمان فان مجرد تناهيه لا يوجب مسبوقيته بعدم سابق عليه وكما
ان تناهي الفلك الذي هو محدد جهات الامكنة لا يستلزم تاخره عن امر متقدر
موجود او موهوم خلاء او ملاء تاخرا مكانيا فكذلك تناهي الزمان الذي
هو محدد جهات الازمنة وعرض الزمانيات لا يستلزم تاخره عن امتداد زماني
هو موهوم او عن وجود مقارن لشيء او غير مقارنه تاخرا زمانيا وان كان
الوهم يعجز عن ادراك تناهيه كما يعجز عن ادراك انه ليس وراء الفلك الاعلى
شيء لا خلاء ولا ملاء وآما ثانيا فلان الزمان لما كان امرا متصلا امرا موجودا
في الخارج كما بينا فيجري فيه اكثر البراهين المذكورة في تناهي الكميات التطبيقية والقضا
والوسط والطرف والحيثيات والاعتذار بعدم وجود اجزائه مجتمعة غير مجد
في نفي جريان تلك البراهين لانه وان لم يجتمع اجزاؤه في حد واحد ولم
يحضر بعضها عند بعض في مدارك المحسوسين في مطمورة الزمان المستجن
في سجن المكان لكنها في الواقع موجودة بوجود واحد يحضر وبالنظر الى المبادي

العالية على الزمان والمكان وما هو اعلى منهما مجتمعة التحقق متوافقة
الحضور اذ لا فقه ولا غيبة هناك لا لامور المستحيلة بل كل ما يكون وجوده
تدريجيا بالقياس الى زماني خود فعني بالقياس الى المراتب الرفيعة وكذلك
كل ما هو غائب عن مكاني هو حاضر عندهم فالتجدد والتصرم والحضور والغيبة
انما تتحقق في الزماني والمكاني بالنسبة الى الزماني الآخر والمكاني الآخر واما بالنسبة
الى القدوس الحق وضوب من الملائكة فلا يتصور شيء منها بوجه من الوجوه
فاذا كان الزمان في الواقع وبالقياس الى المفارقات والحق الاول موجودا
متصلا قارا فلا مجال لمنع جريان تلك البراهين ولقائل ان يقول لما كان
التناهي والنهاية من باب المضاف والمتضايفان متى كان احدهما بالفعل
كان الآخر بالفعل وان كان بالقوة كان بالقوة فنقول ان كان
للزمان نهاية في الوجود كانت نهايته لا محالة آنا فلا يخلو اما ان يكون
وجود الآن مع الزمان مقارنا له فيكون للزمان معية ومقارنة
في الوجود مع الآن وهذا باطل لان الزمان منقسم والآن غير منقسم
فكيف يكون بينهما مطابقة واما ان يكون وجوده متقدما على وجود
الزمان فيكون الآن بالفعل حيث يكون الزمان بالقوة مع انهما
متضايفان والمتضايفان لا يكون احدهما بالفعل والآخر بالقوة
وهذه الشبهة قد سنحت لي في سابق ايام التحصيل وقد عرضتها
على استاذي ادام الله علوه ومجده فافاد ان الزمان على تقدير
التناهي لا يلزم ان يكون له طرف بالفعل فان التناهي قد يطلق بمعنى

قطع الاستداد في جهة تبادیه وقد یطلق بمعنی تناهي العدد العارض للمقدار
بسبب تجزیته باجزاء متساویة وقد یفارق المعنی الثاني الاول کما
في محیط الدائرة فلیکن الزمان ایضا من هذا القبیل هذا واقول
یمکن الجواب عنها بوجوه احدها انها منقوضة بالحرکة الحادثة
فان بدایتها ان کانت موجودة فلا یخ اما ان یکون الذي هي بدایتها موجودا
معها وهو محال لامتناع المطابقة بین بدایة الحرکة وبینها وان لم تکن
موجودة کان احد المتضایفین بالفعل والآخر بالقوة فیلزم ان لا یکون
شيء من الحرکات متناهیا هف انا نقول ان المضاف قد یکون بسیطا
حقیقیا لا یکون له معنی غیر نفس الاضافة وقد یکون ذاته من مقولة
اخری قد تعرضها الاضافة وهو المضاف المشهوري فنقول لکل من
الزمان المتناهي والآن الذي هو طرفه حقیقة سوی کونه مضافا
وهما باعتبار ذاتیهما لا یجبان ان یکونا معا في الوجود والاضافة انما تعرض
لهما في العقل ولا استحالة في وجودهما دفعة في العقل الثالث انا لا نسلم
ان الآن له مفهوم محصل بل لا معنی له الا قطع الزمان وهو امر
سلبي فعلی تقدیر تناهي الزمان لا یکون له فعلیة الوجود
حتی یجامع وجوده مع عدم الزمان والاضافة انما تعرض
باعتبار تحققه في العقل وقد قلنا انه لا محذور في اجتماعهما
مع الزمان دفعة في العقل واما ما تمسک به رئیس الفلاسفة
في کتبه کالشفاء والنجاة والتعلیقات والمبدأ والمعاد من

انه لو كان الزمان حادثا كان فرض حركتين متفاوتتين
تنتهيان معا بداية الزمان اما ان يكون ممتنعا او ممكنا فان
امتنع فذلك الامتناع ان كان عائدا الى ذات المقدور لزم
انقلاب الشيء من الامتناع الى الامكان الذاتي وان كان
عائدا الى قدرة الله تعالى لزم انقلابه من العجز الى القدرة وكلاهما
محال فاذن هذا الفرض ممكن فلا يخلو اما ان يمكن ان تبتدئ
الحركتان العظمى والصغرى معا وتنتهيا او لا يمكن ومحال
ان تبتدئا معا وتنتهيا معا فلا بد من ان تتخلف الصغرى
عن الكبرى بشيء فما تخلفت به عنها هو مقدار وتقدم
وتاخر وهو الزمان فيكون قبل الزمان زمان وهكذا
الى غير النهاية فيمكن وجود الحركات المختلفة يستدل
بوجود المدة على وجود الحركة والمتحرك هو ليس مستدلا
برهانيا بل مبناه على قانون الجدل وانما يصح المخاطبة به مع بعض
المتكلمين من المعتزلة حيث يضعون امتدادا ثابتا بين
الاول تعالى وبين خلق العالم وسموه اللاوجود كما يضعون
فوق محدد الجهات خلاء غير متناه فان للمرء ان يقول على
تقدير تناهي الامتداد الزماني يكون فرض وجود الحركة في
اللازمان كفرض وجود الممتنعات بالذات فان الانطباق
على الزمان ماخوذ في المفهوم من طبيعة الحركة والممتنع

بالذات لا يكون شيئا مما يتعلق به القدرة اذ المصحح للمقدورية هو الامكان
وليس قبل الزمان كمية موجودة او موهومة حتى يتمكن
العقل من فرض وجود حركة او حركات فيها بل هذا
وامثاله من مخترعات الوهم وخرافاته فكما ان للوهم ان يتصور
الظاهر من فلك الاعظم كرتين محيطتين بالعالم يماس السطح الباطن
من كل منهما السطح الاعلى من العالم بحيث يكون ما بين سطحي
احدهما ذراعا وما بين سطحي الاخرى ذراعين وهذا التوهم
لا يوجب تقديرا بتلاد خلأ او ملأ فوق المحدد فكذلك
حكم فرض الحركتين المختلفتين قبل وجود الزمان يقتضي
مدة ثابتة او عدما مستمرا فكما ان فرض الكرتين على
الوجه المذكور محال فكذلك فرض الحركتين محال والشيخ
ايضا لم يستعمل هذه الحجة على انه نظر حكمي بل على انه مسلك
جدلي مسكت للخصم كما يظهر من كلامه حيث
قال في الهيات النجاة ان المخالفين يلزمهم ان يضعوا وقتا
قبل وقت بلا نهاية وزمانا ممتدا في الماضي بلا نهاية
وهو بيان جدلي اذا استقصي فاد الى البرهان

تم الفن الاول فيما يعم الاجسام ويتلوه الثاني

تمت

خاتمة الطبع

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المقال العذب البيان من الزلال حمد مختار الفعل ذي الجلال المتقدس عن شوائب الانفعال محرك الاجرام الفلكية وساكن البسائط العنصرية مكون المطر والسحاب ومزين الجو بالشهاب مبدع المائل والمدبر ممزع الحامل والتدبير وابهى درر تنظم في سالك الاسفار وازهر زبرجد تنثر في اردان صحف الكبار الصلوة والسلام على لامع الاسرار شرح مطالع الانوار وعلى آله المقتبسين بقبساته الابرار واصحابه الموضحين بايماضاته الاخيار سيما المقولات العشر الاظهار الى يوم لا دار فيه الا الجنة او النار اما بعد فاقول وانا راجي رحمة الرؤف الرحيم المدعو بشبان كريم المحمدي الحنفي مذهبا والبهاري الاسحاقفوري وطنا ان ارباب العقل متوافقون واصحاب النقل متطابقون على ان اربح المكاسب واعز المطالب تكميل قوتي النظرية والعملية بالقواعد اليقينية من العلوم الحكمية اذ بها يسلك الانسان سبل العرفان ويخلص من سجن الحدثان والحرمان وقد صنف فيه علماء الامصار وفضلاء الاعصار صحفا شريفة وزبرا منيفة وكان شريط هداية الحكمة شيخ الحقق والمحقق المدقق الحكيم الكامل والنحرير الفاضل الفائق على الاقران ومعلم حكماء اليونان البارع في النقليات والعقليات سيما الطبعيات والالهيات صائد الدقيقات كالبازي صدر الدين محمد الشيرازي تغمده الله بالغفران واسكنه بحبوحة الجنان متداولا بين الخواص والعوام ومقبولا لطبائع العظام وقد انطبع الفن الاول من الطبعيات الذي هو ابهم المهمات في السنة الثانية والستين بعد مضي الالف والمائتين من هجرة سيد المرسلين بتحشي الذكي التقي والعالم الدري المولوي ابي الحسن المعروف بحسين علي الفتحفوري ثم اللكنوي تلميذ البحر العمام الحبر القمقام رئيس فضلاء الدهر رأس كملاء العصر محقق الفنون العقلية مدقق العلوم النقلية مولانا المفتي محمد سعد الله اوصله الله الى غاية ما يتمناه فطار في الاقطار كالطير السيار ولم يبق نسخة منه عند التجار وامتدت لطبعه الجديد اعناق الكبار فتوجه اليه من مشتهر في الامصار لاكاشتهار النير على نصف النهار تقاد جواهر العلوم وصاف دراهم الفهوم الماهر في العلوم العقلية والنقلية والكامل في البلاغة الادبية ودر درفقة البلاغة وريحان حديقة الفصاحة شيخ الاسلام ورئيس العلماء الاعلام جامع كمالات الانسان وانسان عين الاعيان مظهر عجائب اللطائف ومصدر غرائب الطرائف فرع الشجرة النبوية وغصن الدوحة المصطفية ذو السيرة الحسنة المرضية والاخلاق الكريمة العلوية العلامة الجليل الافخر لا تعد مناقبه ولا تحصر محاسنه السنية وقامع البدعة السيئة استاذنا المكنى بابي الحسنات مولانا الحاج الحافظ محمد عبد الحي ينبوع الخيرات متع الله المقتبسين ببقائه الى يوم الدين بحرمة خاتم الانبياء والمبعوث في السموات والاراضين وزاد على الحسنات السالفة حواشي مفيدة ومن عند نفسه فوائد فريدة فجاد بجهد الله كانه سلك من اللآلي المنظومة ودرج من الجواهر المنثورة ففي كل لفظة روض من المعنى وفي كل سطر منه عقد من الدرر والحواشي التي كانت قبل هذه حاشية استاذ كملاء الهند والسند والصين نظام الملة والدين وقدوة المتقدمين والمتاخرين بحر العلوم وحسن المحققين الفاضل اللبكني عماد الدين والعلامة الدهلوي خاتم المحدثين والمفسرين والمؤيد بتائيد الله مولانا احمد الله والعلامة الاوحد مولانا امجد والبحر الاعظم مولانا اعلم وفريد الدهر والزمان القاضي ارتضا علي خان بحر الفضل والجاه مولانا ولي الله تعليقات قاضي شريعة رسول الله مولانا المفتي محمد سعد الله فصححه من اختصه الله بلطفه السرمدي المولوي محمد معشوق علي وطبعه الفخر النبهي محمد علي بخشبخان اللكنوي في المطبع العلوي في السنة الحادية والتسعين بعد مضي الالف والمائتين من هجرة سيد الاولين والآخرين وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على رسوله محمد وآله واصحابه اجمعين فقط

واسطے سند اس کے کہ یہ کتاب چھپی ہوئی مطبع علوی کی ہے مہر

ادع الی سبیل ربک بالحکمة والموعظة الحسنة

من فضل الملک القدیر علی طلاب شرح العصیر انطبعت رسالة متعلقة بالمتناة بالتکریر

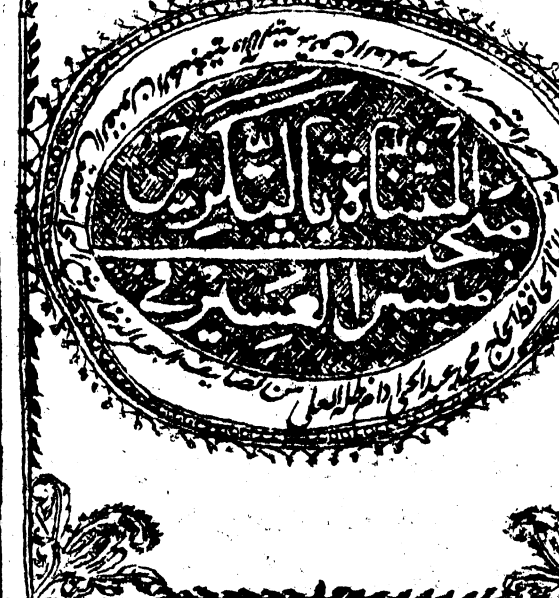

ابن الصدر المعتمد السند المستند البحر الهمام البحر القمقام مولانا محمد عبد الحلیم ادخله الله فی دار النعیم

فی المطبع العلوی هنه محمد بختیار اللکنوی

۵۷

ای فی فضائل المأثورة فالمراد بفضل سیدنا
ابی بکر علی سیدنا عمر کفضل سیدنا علی علیه کما ثبت
فی الکتب المشهورة ۱۲ **سنه سبعمایه ۷۲** الشیخ فخر الدین بن فضل
بن عمر الابهری المتوفی فی حدود سنة ستین وستمائة تقریبا کذا فی کشف الظنون والابهری نسبة
الی ابهر اسم قریة من قری قزوین کذا قال العماد وذکر السمعانی فی الانساب انه بفتح الالف
البلاد وفتح الهاء واسم قریة بالقرب من اصبهان ۱۲ **سنه ۷۳** هو محمد بن ابراهیم صدر الدین الشیرازی
من تلامذة السید باقر داماد توفی سنة الف وخمسین وهو غیر الصدر الشیرازی المعاصر للجلال الدوانی وکانت وفاته
علی ما قیل سنة تسع وتسعمائة وذکر صاحب کشف الظنون ان وفاته فی حدود سنة ثلثین وتسع مائة ۱۲ منه

بسم الله الرحمن الرحیم

ابتدء الکلام بحمد المنعم رافع السماء بغیر عماد وراسخ الارض بالاوتاد والثنی بالشکر یستکبر الملک القدیر یؤلف
المنسب بین الاجرام والابعاد ویرصف الروح والطین بین الاعداد وثلث بشرا وقال لا الا الا هو وحده لا شریک له خلق
الازواج والافراد وقضر وجوده تحقیقه من بین الآحاد والاربع بالصلوة والسلام علی سید الانام مرکز دوائر السیادة
والرسالة وقطر مربعات النبوة والکرامة منتهی قصر الایجاد وعلی اله وصحبه لا سیما الاربعة المتناسبة بهداة الاجماد اما بعد
فیقول المعتصم بحبل الله القوی ابو الحسنات محمد عبد الحی اللکنوی تجاوز الله عن ذنبه الجلی والخفی ابن سید العلماء صدر
الفضلاء البحر الفهامة البحر الصمصام مولانا محمد عبد الحلیم اوّاه الله فی قصر النعیم انی منذ اقرأت شرح هدایة الحکمة للفاضل
المشتهر فی الاقاصی والادانی والاقاصی الصدر الشیرازی کان یخطر ببالی ان اکتب ما تحل به معضلات مبحث الممتناة بالتکریر
بتیسر ما فیه من العسر العسیر لما انی رأیت جماعة من الطلبة متحیرین فی کشف مغلقاته وطائفة من الکملة متفکرین فی حل
مشکلاته وما ذلک الا لاستوقفه علی اصول موضوعة فی علمی الحساب والهندسة وهما من الفنون المتعسرة علی اکثر الکملة فضلا
عن الطلبة فقد طلبنی بعضهم شیئا فشیئا وزادنی بعضهم ترغیبا فترغیبا فی تحصیل المقاصد العلیة کالجاری فی البریة وهم بزیل الاشتغال بانواع الاشغال
عائقا عن بروز الامر المکنون وهاک ایها الراغب شیئا فشیئا لا یکون الی ان جاوت نوبة کتابة جمع من الاخوان الشرح المذکور
علی وجه اهم الی البحث المذکور ابدی منهم الفاضل المبرز عن کل شیء المتصف بکل زین المولوی محمد حسین بن ذی الفضائل المتوافرة والشمائل
المتکاثرة المولوی محمد تفضل حسین الالهابادی سلمه الله ذو الایادی ذو الطبع السلیم المولوی محمد بشارت کریم بن المولوی
محمد هاشم بن ملک فضل علی الاسنی تقوی البهاری لازال متنعما بالخیر الجاری وجامع فضائل الانسان المولوی محمد عبد الرحمن
بن نعمان بن عثمان الصاحبگنجی حفظه الله عن بشر النبی القوی والفاضل المتین المولوی محمد محی الدین بن المولوی

المولوي محب علي البهاري لازال منبوط الفضل الباري ولم تخشتم نوبتها الى ان جاءت نوبة قرأة المتوقد الاذكى ذي الفضل الاوفى المولوي محمد عبد الباري ابن منشي محمد لطف حسين الشكرهنسوي العظيم آبادي افيض عليه جمال الايادي فرأيتهم مجتهدين ان عنا فهم الى تاليف رسالة وافية وعجالة كافية تكون جامعة للاصول الموضوعة وحاوية على الفروع المرموزة فتكون صدقة جارية على الانام يستفيد منها الخواص مع العوام لكني منعت من ذلك كنت معتذرا بقلة الفرصة للاشتغال بالتدريس والتصانيف المطولة الى ان وافتهم الفاضل فارغ التحصيل البالغ الى درجة التكميل الواقف على الاوحدي المولوي عبد الاحد بن الشيخ امام علي الالاابادي وطلب مني طلبا مكررا فقمت للانجاح بكنوههم واجتهدت في ابراز مطلوبهم مسميا الرسالة **بميسر العسير في مبحث المشناة بالتكسير** سائلا من الله تعالى ان يجنب من السهو الخلل اقلاما ومن الخطاء والزلل اقداما راجيا من يستفيد منها ان لا يستهوني في دعائهم في خلواتهم وجلواتهم وان ينظر فيها بنظر اللطف والتوادد لا بنظر الحسد والعناد موافقيني الاباعد عليه متوكل المتوكلون وبمثل ذلك يعمل العاملون ولنقدم بين يدي المهمات تقديمات تخوض في حل المعقود وكشف المقصود **المقدمة الاولى** كل عدد اذا ضرب في نفسه يسمى حاصل الضرب مجذورا ومربعا والمضروب جذره كما اذا ضربت الاربعة في الاربعة حصلت ستة عشر فهو مربع الاربعة والاربعة جذره واذا ضربت العشرة في نفسها حصلت مائة فهو مربع العشرة وهو جذره وكل مقدار اذا ضرب في نفسه يسمى المقدار الحاصل مجذورا ومربعا لذلك المقدار وهو يسمى جذرا ومضلعا للمربع وضرب المقدار في المقدار عبارة عن تحصيل مقدار ضلعاه المضروب وضلعاه الآخران المضروب فيهما كما اذا ضربت ذراعين في ثلث اذرع حصل شكل مستطيل يحيط به اربعة اضلاع ضلعاه المتوازيان كل منهما ثلثة اذرع وضلعاه المتوازيان الآخران كل منهما ذراعان واذا ضربت ذراعا في ذراع حصل شكل مربع يحيط به اربعة اضلاع كل منها ذراع **المقدمة الثانية** كل عدد صحيح اذا نسب الى عدد آخر يسمى كسرا بالنسبة اليه فمن الكسور كسور مسماة باسم يعبر بها عنها ومن الكسور كسور لا يعبر عنها الا بالاضافة الى ما هي كسور له اما الاولى فهي النصف كالواحد اذا نسب الى الاثنين والاثنين اذا نسب الى الاربعة يكون بينهما نسبة النصفية وان كان كل منهما عددا مستقلا والثلث كالواحد بالنسبة الى الثلثة والثلثة بالنسبة الى التسعة والربع كالواحد بالنسبة الى الاربعة والاربعة بالنسبة الى ستة عشر والخمس كالواحد بالنسبة الى الخمسة والخمسة بالنسبة الى خمسة وعشرين والسدس كالواحد بالنسبة الى الستة والستة بالنسبة الى ستة وثلثين والسبع كالواحد بالنسبة الى السبعة والسبعة بالنسبة الى التسعة واربعين والثمن كالواحد بالنسبة الى ثمانية والثمانية بالنسبة الى اربعة وستين والتسع كالواحد بالنسبة الى تسعة والتسعة بالنسبة الى احد وثمانين والعشر كالواحد بالنسبة الى العشرة والعشرة بالنسبة الى المائة فهذه كسور تسعة مسماة باسماء مبتدأة من النصف منتهية الى العشر ولذا تسمى بالكسور المنطقة لنطقها باسمائها وليسمى الاعداد التي لها هذه الكسور ايضا منطقة واما الثمانية وكالواحد بالنسبة الى احد عشر فانه ليس له اسم يعبر عنه بخلاف من احد عشر وكالاثنين بالنسبة الى ثلثة عشر يعبر عنه بخمسين من ثلثة عشر وقس عليه امثاله وهذه الكسور تسمى كسورا صمية والاعداد التي لها هذه الكسور اعدادا صمية والضابط في معرفة هذا ان الاثنين والثلثة الى العشرة اعداد منطقة

لها كسور منطقة والاعداد التي بعد العشرة فما كان منها ضعفا او ضعفا لهذه الاعداد المنطقة تكون ايضا منطقة كالعشرين فانه ضعف العشرة فلكسوره منطقة كالنصف وهو السبعة والسبع وهو الاثنان والخمسة وعشرين فانه ضعف الخمسة فلها الخمس والخمسة والاعداد التي ليست كذلك لا تكون منطقة كاحد عشر فانه ليس ضعفا لواحد من ما تحته من العدد ليكسر منطق ولكنه تحته وغير ذلك ولعلك تفطنت من ههنا انه ليس للواحد الذي هو مبدء الاعداد كسر لانه ليس تحته عدد ينسب اليه نعم قد يسمى نصف الواحد وثلثه وربعه وخمسه الى غير ذلك كسورا بالنسبة الى الواحد لكنها خارجة عما نحن فيه لان كلامنا في الكسر الذي يكون عددا في نفسه فان قلت كما انه ليس تحت الواحد عدد كذلك الواحد نفسه ليس بعدد فينبغي ان لا يعد كسرا بالنسبة الى ما فوقه وهو خلاف ما صرحوا به قلت النزاع في كون الواحد عددا وعدم كونه عددا نزاع لفظي والامر جهاتي والامر في ذلك سهل فان من لا يعده عددا يقول كل عدد ومبدء عدد ذا نسب الى آخر

الثالثة كل كسر له مخرج وهو عبارة عن اقل عدد يكون هذا الكسر منه صحيحا فمخرج النصف الاثنان وانما كان يخرج صحيحا من اربعة وثمانية وعشرة وغير ذلك من اضعاف الاثنين ومخرج الخمس الخمسة فانه لا يخرج صحيحا عما دونه وانما كان يخرج عما فوقه كعشرة وخمسة عشر وغير ذلك من اضعافه ومخرج التسع التسعة فانه لا يصح ما تحته وانما كان يصح مما فوقه وقد علم بهذا التنبيه ان الواحد ليس مخرجا للكسور لانه لا يخرج منه كسر صحيحا الرابعة الكسر اما مضموم كالنصف والثلث وغير ذلك من الكسور المفردة واما مكرر وهو ان يوخذ كسر واحد مرتين او ثلاثا كثلثين وربعين وثلثة اخماس ونحو ذلك فان التكرار ذكر الشيء مرة بعد اخرى ومخرجه مخرج المفرد لانه ليس مغايرا للمفرد بل هو هو وشيء منه فيخرج مما يخرج منه وامّا معطوف وهو ما عطف فيه احد الكسرين على الآخر بشرط ان يكونا مغايرين فانهما اذا كانا متحدين كثلث وثلث فهو داخل في المكرر والفرق بينهما الا في التعبير وذلك كربع وسدس وكسبع وثمن وكنصف وثلث وامثال ذلك ومخرجه حاصل ضرب مخرج احد المعطوفين في مخرج المعطوف الآخر فمخرج الربع والسدس اربعة وعشرون فان ربعه ستة وسدسه اربعة ومخرج النصف الثلث ستة فان نصفه ثلثة وثلثه اثنان ومخرج السبع والثمن ستة وخمسون فان سبعه ثمانية وثمنه سبعة وامّا مضاف وهو ما يكون فيه احد الكسرين مضافا الى الآخر ومخرجه حاصل ضرب مخرج احد المضافين في مخرج المضاف الآخر سواء كان المضاف والمضاف اليه من جنس واحد او من جنسين كنصف النصف فمخرجه اربعة وكنصف الثلث فمخرجه ستة وكسدس السبع فمخرجه اثنان واربعون وقد قسم الكسر على قسمين مفرد ومؤلف فالمؤلف هو الكسر المضاف ويدرج المكرر والمعطوف في المفرد فالمفرد ههنا مقابل للمضاف وقد قسم على قسمين مفرد ومكرر والمعطوف يدرج في المفرد والمضاف في المكرر والامر في الاصطلاح سهل لا مناقشة فيه والاولى هو التفصيل والتمييز لما ذكرنا **الخامسة** النسبة التي تحصل بين الاعداد بحسب الكسور عند اهل الهندسة على قسمين مفردة ومؤلفة فالمفردة عبارة عما لا يكون مضافة سواء كانت بالافراد او بالتكرار او بالعطف فنسبة النصف الى اثنين نسبة مفردة وكذا نسبة الثلثين الى الثلثة وكذا نسبة ربع وسدس الى اربعة وعشرين غاية ما في الباب ان الاولى نسبة واحدة وفي الثانية في الحقيقة نسبتان لان الثلثين مثلا عبارة عن ثلث وثلث فنسبة الثلثين الى

الستة في الحقيقة نسبتان لكن كل منهما مفردة وفي الثالثة ايضا نسبتان نسبة المعطوف ونسبة المعطوف عليه فان
نسبة ربع وسدس الى اربعة وعشرين في الحقيقة نسبتان نسبة ربع اليه ونسبة سدس اليه وليس في واحد من هذه الصور
الثلثة نسبة واحدة مؤلفة من نسبتين بل في كل منها نسبة مفردة لكن في الاولى النسبة منفردة ومتفردة وفي الآخرين نسبتان
مفردتان والمؤلفة عبارة عن نسبة مركبة من نسبتين بان يكون احد المكسرين مضافا الى الآخر كنسبة نصف الثمن الى
خمسة اجزاء ستة عشر فانها مركبة من نسبة نصف الى ثمن ونسبة ثمن الى ستة عشر فمن ستة عشر اثنان ونصفه واحد
فنسبة الواحد الى الاثنين مفردة وكذا نسبة الاثنين الى ستة عشر لكن نسبة الواحد الى ستة عشر مؤلفة من هاتين النسبتين
وبه يظهر انه لابد في النسبة المؤلفة من ثلث اعداد او ثلث مقادير يكون للاول منها الى الثاني نسبة والثاني الى
الثالث نسبة فنسبة الاول الى الثالث يكون مؤلفة وحاصلها يرجع الى اضافة نسبة الى نسبة اخرى فان كانت
النسبتان متحدتين بان يكون المكسر المضاف عين المضاف اليه ويكون هناك ثلثة اعداد او مقادير نسبة الاول الى الثاني
كنسبة الثاني الى الثالث يسمى النسبة المؤلفة منهما وهي نسبة الاول الى الثالث مثناة بالتكرير كنصف النصف فان نسبة
الى مخرجه وهو اربعة مثناة بالتكرير مؤلفة من نسبة نصف النصف اي الربع وهو واحد الى النصف وهو الاثنان
ونسبة النصف الى الاربعة كلاهما نسبة المتناصف وكسدس السدس فان نسبة الى مخرجه وهو ستة وثلثون مثناة مؤلفة
من نسبتين متحدتين نسبة سدس السدس وهو الواحد الى السدس وهو ستة ونسبة السدس الى ستة وثلثين وقس عليه
امثاله فحاصل النسبة المثناة بالتكرير يرجع الى اضافة نسبة الى نفسها فهي اخص من النسبة المؤلفة وهي اعم
منها وان كان التاليف باضافتين متحدتين بان يكون المكسر مضافا الى نفسه وهو مضاف الى نفسه تسمى النسبة
الحاصلة منه مثلثة بالتكرير كنسبة نصف نصف النصف الى مخرجه وهو ثمانية فانها مؤلفة من نسبة نصف نصف النصف
وهو واحد الى نصف النصف وهو اثنان ونسبة نصف النصف الى النصف وهو اربعة ونسبة النصف الى ثمانية
ففيه ثلث نسب متحدة تتركب منها نسبة الواحد الى ثمانية فيحتاج في ذلك الى واسطتين فيكون هناك اربعة اعداد
نسبة الاول الى الثاني كنسبة الثاني الى الثالث وهي كنسبة الى الرابع وهي المسماة بالاربعة المتناسبة وكنسبة
ثلث ثلث الثلث الى مخرجه وهو سبعة وعشرون فانها نسبة مؤلفة من نسبة واحد وهو ثلث ثلثة الى
ثلثة وهو ثلث ثلثة ونسبة ثلثة الى تسعة وهو ثلثة ونسبة تسعة الى سبعة وعشرين ففيه اربعة اعداد متناسبة
وقس عليه نظائره وان كان التاليف بثلث اضافات كنصف نصف نصف النصف الى مخرجه وهو ستة عشر
تسمى مربعة بالتكرير فانها مؤلفة من اربع نسب نسبة الواحد وهو نصف نصف نصف نصف ستة عشر الى
اثنين وهو نصف نصف نصفه ونسبة اثنين الى اربعة وهو نصف نصفه ونسبة اربعة الى ثمانية وهو نصفه فيكون
هناك ثلث وسائط وخمسة اعداد ويكون نسبة الاول الى الثاني كنسبة الثاني الى الثالث وهي كنسبة الثالث
الى الرابع وهي كنسبة الرابع الى الخامس فيكون نسبة الاول الى الخامس مؤلفة مربعة بالتكرير وان كان التاليف
باربع اضافات تكون النسبة المؤلفة مخمسة بالتكرير وكذا الى العشرة والحاصل ان تاليف النسبة عبارة

عن اضافة نسبة اخرى فلابد فيها من عدد وسط بين المنسوب والمنسوب اليه فان كانت اضافة واحدة تكون
الاعداد ثلثة المنسوبان والوسط وان كانت اضافتان يحتاج الى الوسطين وتكون الاعداد اربعة وان كانت
اضافات ثلثة يحتاج الى ثلث وسائط وتكون الاعداد خمسة وهكذا يزيد عدد الوسط حسب زيادة الاضافة
واما عدد النسبة فان كانت الاضافة واحدة يكون هناك نسبتان وان كانت اضافتان يكون هناك
ثلث نسب وان كانت الاضافات ثلثة تكون النسب اربعة وهكذا يزيد عدد النسبة حسب تزايد عدد
الاضافات الستة نسبة الانصاف كنسبة الاضعاف ونسبة الاضعاف كنسبة الانصاف يعني النسبة التي تكون بين
عددين او بين مقدارين تكون بعينها في ضعفي العددين والمقدارين المذكورين والنسبة التي تكون بين عددين
او مقدارين اذا اخذ نصف كل منهما او ربع كل منهما الى غير ذلك من الكسور تبقى تلك النسبة بعينها مثلا بين
الاثنين والاربعة نسبة التناصف فبين الاربعة الذي هو ضعف الاثنين والثمانية التي هي ضعف الاربعة
تلك النسبة بعينها وبين الخمسة وخمسة وعشرين نسبة الخمسية فبين العشرة التي هي اربعة اضعاف للخمسة
بين المائة التي هي اربعة اضعاف للعشرة تلك النسبة بعينها وكذا بين الاثنين وثمانية نسبة مثناة بالتكرير
اي نسبة نصف النصف فكذا بين الاربعة وستة عشر وبين العشرة والثمانين نسبة مثلثة بالتكريرية وهي نسبة
نصف نصف النصف فكذا بين العشرين ومائة وستين وهكذا السابقة ليس بين الواحد الاثنين عدد صحيح فان الواحد مبدء
الاعداد والفردة عند من يقول بكونه عددا والاثنان مبدء الازواج فاذا كان بينهما عدد لابخلو اما ان يكون زوجا او فردا فان كان
فردا اتسق العددان الفردان احدهما الواحد وثانيهما ذلك العدد الوسط وهو محال فان كل عدد زائد على ما تحته بواحد فكل عدد يكون
تحته فرد يكون هو زوجا لزيادته عليه بواحد فيقبل به الفردية وان كان هو زوجا يلزم ان الاثنان اول زوج بل يلزم ان يكون
فردا لزيادته على الخارج بواحد وكل عدد زائد على زوج جوازا يكون فردا وامن لا يقول بكون الواحد عددا يقول
لو كان العدد الوسط زوجا اتسق الزوجان اولم يبق الاثنان زوجا وان كان فردا يلزم ان لا يكون زائدا على
الواحد والا كان زوجا الثامنة ليس بين الواحد والاثنين نسبة مثناة بالتكرير وانما بينهما نسبة النصفية من
الواحد والضعفية من الاثنين وكل منهما نسبة مفردة وذلك لان وجود النسبة المثناة بالتكرير بل وجود النسبة
المؤلفة مطلقا موقوف على وجود ثلث اعداد متوالية نسبة الاول الى الثاني كنسبة الثاني الى الثالث ليكون
وسط وطرفان كما مر وليس بين الواحد والاثنين عدد يكون نسبة الواحد اليه كنسبة ما لي الاثنين حتى تتحقق بينهما
تكرير النسبة وبالجملة النسبة المؤلفة انما تتحقق بين عددين بينهما ثالث لا بين عددين متقاربين ليس بينهما وسط
والواحد والاثنان متقاربان فلا تتحقق بينهما الا نسبة المفردة لا المؤلفة التاسعة النسبة بين النسبتين
تكون على نحوين احدهما ان يوجد بينهما عاد اي مقدر مشترك بان يكون شئ واحد مشتركا بين المنسوب والمنسوب
اليه ويكون اذا القي منهما مرة بعد مرة فني كل منهما وهذا النحو من النسبة يسمى نسبة عددية لانها توجد بين الاعداد
او الاعداد فان كل عددين لهما عاد مشترك بينهما وهو الواحد فاذا القي منهما مرة بعد مرة فني كل منهما ولم يبق

شتى منهما وفى المقادير والاجسام انما توجد من حيث عروض العدد لها بالذات والتنافى ان لا يوجد منهما عاد مشترك وهذا المعنى من النسبة يسمى نسبة تمامية كما فى الاجسام على تقدير انقسامها فان كل جسم على هذا التقدير قابل للقسمة الى اجزاء غير متناهية لا تقف عند حد فلا تتصور وجود عاد مشترك فيهما بل كل جزء يفرض من اجزائها ينقسم الى ما لا نهاية له واما على تقدير تركبها من الجواهر الفردة التى اما تتجزى فتتصور بينهما نسبة عددية لان الجزء الواحد يقوم مقام الواحد فى الاعداد فاذا القى جزء بعدد ما فنى كل الجسم **العاشرة** النسبة العددية والصمية تختلفان فى الاحكام فكم من عارض يعرض للنسبة العددية دون الصمية وكم من عارض يعرض للنسبة الصمية دون العددية وهو ظاهر **فاذا** انتقشت على صفحة خاطرك هذه المقدمات العشرة التى تفيد البصيرة فالآن نتوجه الى حل كلام الشارح مع ذكر بعض المقدمات المحتاج اليها فى اثنائه **قال** رح الثانية اى الحجة الثانية من الحجج المقامة على اتصال الاجسام المستلزم لابطال الجواهر الفردة وهى ماخوذة من كلام المحقق جلال الدين الدوانى فانه قال من امثلة النسب الصمية نسبة قطر المربع الى ضلعه وذلك لان مربع قطر المربع ضعف مربع الضلع بحكم العروس فيكون للقطر الى الضلع نسبة يكون مثناها بالتكرير الضعف لما تبين فى الاصول من ان نسبة المربع الى المربع نسبة الجذر الى الجذر مثناة بالتكرير ثم ليس فى الاعداد نسبة يكون مثناها الضعف اذ ليس بين اثنين عدد انتهى كلامه ان مربع قطر المربع هو سطح يحيط به اربعة اضلاع متساوية ذوايا الاربعة قائمة وقطره عبارة عن خط مستقيم واصل من احدى زوايا الى الزاوية المقابلة بهذا الشكل فينقسم المربع به الى مثلثين متساويى الساقين احدى زوايا كل منهما وهى بعينها احدى زوايا المربع قائمة والباقيتان حادتان ومربع القطر عبارة عن حاصل ضربه فى نفسه كما فصلنا فى المقدمة الاولى بحكم العروس وهو الشكل السادس والاربعون من المقالة الاولى من كتاب اقليدس باعتبار بعض نسخه والسابع والاربعون باعتبار بعض النسخ ودعواه ان كل مثلث قائم الزاوية فان مربع وتر زاويته القائمة مساو لمربعى ضلعيها ولاثباتها طرق كثيرة من شاء الاطلاع فليرجع الى التحرير ضعف مربع ضلعه وذلك لان المربع اذا انقسم بقطره الى مثلثين احدى زوايا كل منهما قائمة صار قطره وتر زاوية قائمة وضلعاه الحيطان بها انما ضلعا المربع من الاضلاع الاربعة المتساوية ولما ثبت فى العروس ان مربع وتر المثلث قائم الزاوية يكون مساويا لمجموع مربعى ضلعيها المحيطين بها فيكون مربع قطر المربع الذى هو وتر القائمة مساويا لمجموع مربعى الضلعين فيكون ضعف مربع ضلع واحد من الضلعين لان الضلعين متساويان بحسب الفرض فمربعاهما ايضا متساويان فاذا كان مساويا لمجموعهما يكون ضعفا لواحد منهما بالضرورة ولو لم يكن ضعفا له لكان اما مساويا له واما الزيادة منه واما النقصان منه واما الزيادة من وجه والنقصان من وجه ضعفا لاحدهما بالكل بالمثل لما الاول فلانه يلزم ان لا يكون مربع قطر المربع مساويا لمجموع المربعين اذ قد صار مساويا لاحدهما فلا بد ان ينقص من مجموعهما وهو خلاف العروس واما الثانى فلانه اذا نقص مربع قطر المربع من مربع ضلع واحد فسيكون ناقصا من مربع ضلع آخر ايضا لانهما متساويان وما نقص عن احد المتساويين نقص

عن متساوي آخر بالبداهة فيكون مربع وتر القائمة ناقصا من مربعي الضلعين وهو خلاف العروس وايضا لا يلتئم
فلانه اذا لم تكن زيادته الى الضعفية بل الى كسر آخر تكون زيادته على مربع الضلع الآخر مثل الفرض تساويهما فلا يكون مساويا
لمجموع مربعي الضلعين فيكون تضريعهم على كون مربع قطر المربع ضعف مربع ضلعه للقطر الى الضلع اي الضلع
المربع وهو ضلع المثلث قائم الزاوية نسبة اذا ثنيت بالتكرير اي جعلت مثناة بالتكرير بان اضيف
الى نفسها صارت ضعفا ولا يمكن ان يرجع الضمير الى النسبة التي ثنيت كما هو ظاهر السوق بل هو راجع الى
النسبة الحاصلة بالتثنية والحاصل انه لما ثبت ان مربع قطر المربع ضعف مربع الضلع لزم ان يكون للقطر
الذي هو جذر مربع القطر الى الضلع الذي هو جذر مربعه نسبة اذا صيرت مثناة صارت نسبة الضعفية ووجه الملازمة
والتفريع بان يقول لما تبين اي ظهر في الاصول وهو كتاب اصول الهندسة والحساب المشتهر باصول اقليدس
وكتاب اقليدس وقد يطلق عليه اقليدس وهو بكسر الالف وسكون القاف وكسر اللام بعد ها ياء ساكنة وكسر الدال المهملة
آخره سين مهملة على ما ذكره السمعاني في كتاب الانساب وقال مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة القسطنطيني
المتوفى سنة سبع وستين والف في كتابه كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون هو بضم الهمزة وكسر الدال وبالكسر
لفظ يوناني مركب من اقلي بمعنى المفتاح ودس بمعنى المقدار وقيل الهندسة اي مفتاح الهندسة انتهى وفي القاموس
اقليدس اسم رجل وضع كتابا في هذا العلم وقول ابن عباد اقليدس اسم كتاب غلط انتهى وهذا يؤذن بان مؤلف
كتاب الاصول هو اقليدس وعليه يدل ظاهر كلام الشهرستاني في كتابه الملل والنحل اقليدس اول من تكلم في الرياضيات
وافرده علما نافعا وكتابه معروف باسمه انتهى لكن قال الفاضل موسى بن محمد الشهير بقاضي زاده الرومي في شرح
اشكال التاسيس لشمس الدين محمد بن اشرف السمرقندي حكي ان بعض ملوك اليونان مال الى تحصيل كتاب
الاصول فاستعصى عليه جدا فاخذ يتوسم اخبار الكتاب من كل وارد عليه فاخبر بعضهم ان في بلدة صور بالضم بلدة
بساحل الشام رجلا مبرزا في علمي الهندسة والحساب يقال له اقليدس فطلبه والتمس منه تهذيب الكتاب
وترتيبه فرتبه وهذبه فاشتهر باسمه بحيث اذا قيل كتاب اقليدس فهم منه هذا الكتاب دون غيره من الكتب المنسوبة
اليه انتهى وقال صاحب كشف الظنون ظهر من كلام قاضي زاده ان اقليدس لم يصنف كتاب الاصول بل هذبه
وحرره ويؤيده ما في رسالة الكندي في اعتراض اقليدس بان هذا الكتاب الفه رجل يقال له البونيوس النجار
وانه رسمه خمسة عشر مقولا فلما تقادم عهده تحرك بعض ملوك الاسكندرانيين لطلب الهندسة وكان على عهده
اقليدس فامره باصلاحه وتغييره ففعل وغير منه ثلث عشرة مقالة فنسبت اليه ثم وجد اسقلاوس تلميذ اقليدس
مقالتين هما الرابعة عشر والخامسة عشر فاضافهما الى الملك فاضيفتا اليه انتهى ثم نقل من اليونانية الى العربية
جماعة منهم حجاج بن يوسف الكوفي فانه نقله نقلين احدهما يعرف بالهاروني وهو الاول والثاني هو المسمى بالمأموني
وعليه يعول وقد نقل ايضا حنين بن اسحق العبادي المتطبب المتوفى سنة ستين ومائتين وابو الحسن ثابت بن قرة
المتوفى سنة ثمان وثمانين ومائتين واشتهر من النسخ المنقولة نسخة ثابت وحجاج انتهى كلام صاحب كشف

وهو محمد بن [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

المظنون وفي وفيات الاعيان للقاضي احمد بن خلكان في ترجمة ثابت بن قرة ابن هارون الحاسب الصابي الحراني نسبة الى حران بلدة مشهورة اخذ كتاب اقليدس الذي عربه حنين بن اسحق فهذبه ونقحه واوضح مسائله ما كان مستعجما انتهى وفيه ايضا في ترجمة حنين هو ابو زيد حنين بن اسحق الطبيب كان امام وقته في صناعة الطب وكان يعرف لغة اليونانيين معرفة تامة وهو الذي عرب كتاب اقليدس ونقله من اللغة اليونانية الى العربية وكذلك كتاب المجسطي وأكثر كتب الحكماء ولولا تعريبه لما انتفع احد بتلك الكتب لعدم المعرفة بلسان اليونان انتهى ومن ان نسبة المربع الى المربع نسبة الجذر الى الجذر مثناة بالتكرير يدل الدعوى للشكل الحادي عشر من المقالة الثامنة من كتاب الاصول وعبارته بين كل عددين متواليين اثنين متناسبة ونسبة الاول الى الثالث مثناة نسبة الاول الى الثاني فنسبة المضلع الى المضلع مثناة وليكن المربعان اب وضلعاهما حز فنضرب حز في ز فيكون زفنسبة اك كنسبة ح وكذلك نسبة ب ه فاذن وقع بين اب ه وصارت اه ب متناسبة فنسبة اب كنسبة ه ب اعني ح ز مثناة بالتكرير وذلك ما اردناه انتهى وتوضيح ذلك ان العدد اذا ضرب في نفسه يسمى الحاصل مربعا واذا ضرب في آخر يسمى الحاصل مسطحا مثل اذا ضربت الاربعة في نفسها حصل ستة عشر فيسمى ذلك مربعه واذا ضربت الاربعة في الستة حصل اربعة وعشرون وهو مسطحه ونسبة مربع احد العددين الى مسطح الآخر كنسبة احد العددين المضروبين الى الآخر الاخرى اي الى الاربعة اربعة اسداس الستة فكذلك ستة عشر الذي هو مربع المضروب اربعة اسداس اربعة وعشرين الذي هو مسطح الاربعة والستة وان شئت قلت الستة بالنسبة الى الاربعة مثل مع زيادة سدسين اي الاثنان فكذلك اربعة وعشرون بالنسبة الى ستة عشر مثل وسدسان اي ثمانية وقس عليه نظائره وهذا مع وضوحه قد ثبت في موضع آخر من كتاب الاصول اذا تمهد هذا فنقول ليكن الضلعان خطي حد وفرضنا الاولى ثلثة اذرع والثاني اربعة اذرع ومربعاهما خطا اب فالاول يكون تسعة اذرع والثاني ستة عشر ذراعا فنضرب ح في د اي ثلثة في اربعة يحصل اثنا عشر وهو مسطح الجذرين فنضع وسطا بين اب وتنظم ثلثة اعداد متوالية متناسبة وذلك لان نسبة الاول الذي هو مربع ح اي ثلثة الى ه اي اثنا عشر الذي هو مسطح الجذرين كنسبة الجذرين اي ثلثة واربعة فان ثلثة بالنسبة الى اربعة ثلثة ارباعه فكذلك التسعة تكون ثلثة ارباع اثني عشر اذ اربعة ثلثة وكذلك نسبة ه الذي هو مسطح الجذرين اي اثنا عشر الى ب الذي هو مربع د اي اربعة تكون كنسبة الجذرين فانه كما ان الاربعة مثل للثلثة مع زيادة ربع كذلك ستة عشر مثل لاثنا عشر مع زيادة ربع ويلزم منه ان تكون نسبة الاول الى ه كنسبة ه الى ب فالنسب المتساوية المتناسبة تكون متساوية كما بينه اقليدس في الحادي عشر من المقالة الخامسة فاذا اتحدت نسبة الاول الى ه ونسبة ثلثة الى اربعة واتحدت نسبة ه الى ب بها ايضا اتحدت نسبة الاول الى ه بنسبة ه الى ب فاذن وقع بين اب ه وصار وسطا صار نسبة الاول الى ه كنسبة الى الثاني فوقعت ثلثة اعداد متوالية طرفان ووسط نسبة الطرف الاول اي تسعة وهو مربع الجذر الاول اي ثلثة الى الوسط اي اثنا عشر وهو مسطح الجذرين كنسبة الوسط الى الطرف الثاني اي ستة عشر وهو مربع الجذر الثاني

اى اربعة وهو نسبة ثلثة ارباع فانه كما ان التسعة ثلثة ارباع اثنا عشر كذلك اثنا عشر ثلثة ارباع ستة عشر فيكون
نسبة الطرف الاول الى الطرف الثانى وهما مربعا الجذرين هذه النسبة بعينها مثناة بالتكرير فيكون التسعة ثلثة
ارباع ثلثة ارباع ستة عشر وقد كان بين الجذرين نسبة ثلثة ارباع فنسبة المربع الاول الى المربع الثانى
كنسبة الجذر الاول الى الجذر الثانى مثناة بالتكرير وذلك ما اردناه **فان قلت** اثبات النسبة بهذا الوجه الذى اورده
اقليدس انما يكون فى ما له عاد مشترك والكلام فى المقادير المتصلة ذوات النسبة الصمية **قلت** على تقدير
تركب الجسم من اجزاء لا تتجزى تتحقق عاد مشترك فيه فيجرى هذا الكلام بان يقال لو تالف المقادير من
الجواهر الفردة لكانت نسبة مربع قطر المربع ومربع ضلع مثناة نسبة القطر والضلع لانهما مربعان عدديان
على التقدير المذكور فيجرى فيه تقرير الشكل المسطور وهذه النسبة بالغة الى حد الضعفية وليست هذه النسبة
فى الاعداد نسبة القطر الى الضلع صارفة لتكون منتهية الى عاد مشترك نبطل الخبر كذا قيل وفيه ان سياق
كلام الشارح يحكم بان مقصوده اثبات النسبة الصمية بين الاجسام بالذات وتفريع ابطال الخبر عليه ولو قرر
بهذا النمط يكون الامر بالعكس **فالاولى** ان يقال كون النسبة بين المربع الى المسطح كنسبة الجذر الى الجذر
لا يختص بالاعداد وان كان تقريره على النمط السابق مختصا بها بل هو ثابت فى المقادير ايضا بطرق اخر مذكورة
فى موضعها فنضرب احد اضلاع المربع فى ضلع المربع الآخر فيكون نسبة المربع الاول الى هذا المسطح كنسبة الضلعين
وكذلك نسبة هذا المسطح الى المربع الآخر كنسبة الضلعين فنسبة المربع الى المربع كنسبة الضلع الى الضلع مثناة
بالتكرير ولما لم يكن بيان لعدم وجود نسبة الضعفية بعد التثنية فى النسبة العددية بين الواحد والاثنين
عدد اى عدد صحيح كما مهدنا فى المقدمة السابعة لم يوجد فى الاعداد اى لا فى الواحد والاثنين ولا فى ما
فوقهما نسبة تكون مثناها هو الضعف حاصله انه ليس بين الواحد والاثنين عدد كما اقتضاه فى المقدمة
السابعة فلا توجد بينهما نسبة موافقة مطلقا فضلا عن المثناة بالتكرير لاحتياجها الى وسط يكون نسبة احد الطرفين
اليه كنسبته الى الطرف الآخر لتوجد بين الطرفين نسبة موافقة كما فصلنا فى المقدمة الثامنة واذا لم توجد
تلك النسبة بين الواحد والاثنين لم توجد فى ما فوقهما من الاعداد وقد يورد عليه بان احد هما ان غاية
ما ثبت فى المقدمة السابعة هو انتفاء العدد الصحيح بين الواحد والاثنين لانتفاء مطلق الوسط فيجوز ان يكون
الوسط الذى يحصل تكرير النسبة واحدا مع كسر مثلا واحد ونصف او واحد وربع او واحد وثلث وامثال ذلك
فيكون نسبة الواحد الى الكسر نسبته الى الاثنين فيحصل النسبة الموخذة وثانيهما انه يجوز ان يكون الوسط واحدا مع كسر صحيح
والجواب عن الايراد الاول موقوف على تمهيد مقدمتين الاولى بانه قد بين اقليدس فى الشكل التاسع
عشر من المقالة السابعة ان كل اربعة اعداد فان كانت متناسبة كان مسطح الاول فى الرابع كمسطح الثانى
فى الثالث وان كان المسطح كالمسطح كانت متناسبة كما اذا فرضنا الاثنين والاربعة والثمانية والستة عشر
متناسبة نسبة الاول الى الثانى كنسبة الثالث الى الرابع فمسطح الاول فى الرابع اى حاصل ضربه فيه ثمانية

وثلثون وهو بعينه مسطح الثاني في الثالث وفرع المحقق الطوسي في تحريره على هذه القاعدة ان كل ثلثة اعداد
فان كانت متناسبة كان مسطح الاول في الثالث كمربع الثاني وان كان المسطح كالمربع كانت متناسبة الا تر
الى ما لا تنهين في الاربعة والثمانية فانها ثلثة متناسبة ومسطح الاول في الثالث ستة عشر وهو بعينه مربع الوسط اي
حاصل ضربه في نفسه وكذا الاربعة والثمانية وستة عشر ثلثة متناسبة ومسطح الاول في الثالث اربعة وستون وهو
بعينه مربع الثاني وقس على هذا اوبا بجملة اذا كانت ثلثة اعداد متناسبة لابد ان يكون الوسط جذر المسطح
والثانية ما ذكره الشارح في الحجة الاولى انه ليس للكسر مجذور اكان او مركبا مع عدد مربع صحيح اصلا وذلك لانه
قد بين اقليدس في الشكل الرابع من المقالة العاشرة ان مربع الخط بسيط وهو مجموع مربعي قسميه وضعف مسطح
احدهما في الآخر ليتفاوت ما ذكره في اثباته ان الحكم في الاعداد ايضا كذلك فكل عدد مربع بسيط هو مربعي قسميه و
ضعف ضرب احد القسمين في الآخر مثلا اخذنا الاربعة وقسمناه بقسمين متساويين الى اثنين اثنين واخذنا مربعيهما صارا
ثمانية ثم ضربنا احد القسمين في الآخر صارا اربعة وضعفناه صار ثمانية وجمعناه مع السابق حصل ستة عشر وهو مربع
الاربعة وكذا اذا قسمنا الاربعة الى ثلثة واحد واخذنا مربعيهما صار عشرة ثم ضربنا احد القسمين في الآخر وضعفنا
حاصل ضربه صار ستة فاذا جمعناه مع السابق صار ستة عشر وعلى هذا القياس وبعد ذلك نقول اذا اخذنا عددا وكسرا
وقسمناه على قسمين احدهما العدد الصحيح والثاني الكسر واخذنا مربع الصحيح فهو يكون صحيحا لا محالة لان مربع الصحيح في الصحيح
عبارة عن اخذ المضروب بعدة احاد المضروب فيه كضرب الاربعة في الخمسة فانه عبارة عن اخذ الاربعة خمس
مرات فيكون عشرين والبه يؤل ما قالوا في تعريفه انه تحصيل عدد نسبة احد المضروبين اليه كنسبة الواحد الى
المضروب الآخر فاذا ضرب الصحيح في نفسه اخذ بعدة احاد نفسه وهو صحيح بالفرض فالحاصل ايضا يكون صحيحا
ومربع الكسر اي كسر كان يكون كسرا اقل منه لان ضرب الكسر في الكسر عبارة عن تحصيل كسر نسبة احد المكسرين
المضروبين اليه كنسبة الواحد الى المضروب الآخر فلو حصل من ضرب كسر في كسر اكثر منهما لم يتناسب هذا التناسب مثلا
اذا ضربنا النصف في ثلث يحصل سدس فنسبة الثلث اليه كنسبة الواحد الى النصف فانه كما ان الثلث نصف
السدس كما تراه في الستة فان سدسا واحدا وثلثة اثنان وهو نصف ذلك الواحد ضعف النصف وان ثلث
قلت نسبة النصف اليه كنسبة الواحد الى الثلث فانه كما ان النصف سدس وثلاثة معه كما تراه في الستة فان
سدسا واحدا وهو مع ثلثة نصف له كذلك الواحد ثلث وثلاثة معه ثم نضرب احد القسمين اعني الصحيح والكسر الآخر
بان نضرب الصحيح في صورة الكسر ثم نقسم الحاصل على مخرج الكسر او ننسبه اليه كما هو قاعدة ضرب الكسر في
الصحيح بالعكس كما اذا اردنا ضرب ثلثة ارباع في سبعة قسمنا احد وعشرين على اربعة خرج خمسة وربع وهو
المطلوب فاذا ضعفنا حاصل هذا الضرب مع مربعي القسمين لم يحصل عدد صحيح لانه لا يخلو اما ان يحصل
من ضعف المسطح عدد صحيح او لم يحصل فان حصل فيزيد مربع الكسر السابق على الصحيح وان لم يحصل يبقى
الكسر زائدا فانه لا يحصل من ضم مربع الكسر مع هذا الضعف عدد صحيح لان بينهما تخالفا في الجنسية

لان مربع الکسر لیس من جنس الکسر الاصل بل اقل منه ونصف المسطح کسور من جنس الکسر الاصل وان تشتت زیادة
التفصیل مع حسن الضبط فاستمع انا اذا فرضنا البیض مع الکسر فرد صحیح ومربع الکسر اقل منه فهو من غیر جنسه
ونصف مسطح الصحیح فی الکسور من جنس الکسر الاصل فلا یخلوا اما ان یبلغ هذا النصف مخرجا من المخارج الصحیحة او یزید
علیه او ینقص عنه فان بلغ فاذا جمع ذلک مع المربعین السابقین لا یکون المجموع صحیحا بل یبقی مربع الکسر زائدا وان
زاد علیه یکون المجموع زائدا علی الصحیح بقدر مربع الکسر وهو الزائد وان نقص عنه فلابد من تتمیمه من کسر من جنسه ولا یخفی
ضم مربع الکسر به لانه من غیر جنسه والضرورة قاضیة بان فی العدد الصحیح یکون کسور متجانسة من ای نوع اخذت لیکون
المجموع بهما ایضا غیر صحیح وبالجملة اذا جمع مربع الصحیح والکسر مع نصف حاصل ضرب احدهما فی الآخر لا یبلغ المجموع
عددا صحیحا فظهر انه لیس للکسر مع الصحیح مربع صحیح اصلا اذ لو کان له مربع صحیح لیساوی مجموع مربعی قسمیه مع نصف
مسطح احدهما فی الآخر واذ لیس فلیس وذلک ما اردناه ولنوضح ذلک فی مثال ذکره الشارح سابقا فنقول اذا
فرضنا ثلثة وکسرا مثل النصف فاخذنا مربع الثلثة وقلنا بان یکون عددا صحیحا وهو تسعة واخذنا مربع النصف وقلنا
ان یکون اقل منه وهو الربع الان قاعدة ضرب الکسر فی الکسر ان یضرب صورته فی صورته وهو الحاصل الاول ثم المخرج
فی المخرج وهو الحاصل الثانی وتقسیم الحاصل الاول علی الحاصل الثانی ان کان الاول اکثر منه ونسبة الیه
ان کان اقل منه فبهذه القاعدة اذا ضرب صورة النصف ای الواحد فی صورة النصف ای الواحد حصل واحد
وهو الحاصل الاول ثم ضرب مخرجه فی مخرجه حصل اربعة ونسبة الاول الی الثانی وجد الربع فهو مربع النصف فاجتمع
عندنا من مربعی القسمین التسعة والربع ثم ضربنا الثلثة فی النصف بان ضربنا الثلثة فی الصورة حصل ثلثة
وقسمناه علی مخرج الکسر حصل واحد ونصف ای ثلثة انصاف وهو مسطح احد القسمین فی الآخر ثم ضعفناه حصل ستة
انصاف وان شئت ضعفت الثلثة اولا الصیرتها ستة ثم تضربها فی النصف یحصل ستة انصاف لان تضعیف
ضرب العدد فی العدد وحاصل ضرب مضعفه فیه یکون واحدا کما تری فی الاثنین اذا ضربتها فی الخمسة وضعفت الحاصل
یحصل عشرون واذا ضعفت الاثنین ابتداء وضربتها فی الخمسة یحصل عشرون ایضا فاجتمع عندنا تسعة وربع وستة
انصاف فاذا جمعناها حصل احد عشر وربع وقس علیه امثال ذلک هذا کله اذا اخذت الکسر مع الصحیح واما اذا اخذت
الکسر مجردا فالبیان فیه واضح الان مربعه یکون اقل منه لانا قد علمنا ذلک فلا یبلغ عددا صحیحا فظهر انه لیس للکسر مجردا کان او مرکبا
مع الصحیح مربع صحیح فی الحقیقة واورد علیه ان هذا البیان وان کان جاریا فی الکسر المفرد والمضاف لکنه لا یجری فی الکسر المعطوف
کالخمس والتسع مثلا فان مربع الکسر المرکب وان قل من اصل الکسر لکن یجوز ان یکون انضمام بعض اجزائه او کل اجزائه
یحصل کسورا بالغة الی المخرج فیحصل العدد الصحیح وذلک لان کون کسور العدد الصحیح متجانسة انما هو اذا کانت الکسور مفردة
او مضافة واما اذا کانت معطوفة فلا الا تری الی النصف والثلث والسدس بالنسبة الی الستة فانها کسور متجانسة یبلغ مجموعها
عددا صحیحا واجیب عنه بما وضحناه انا اذا اخذنا عدد الثلثة مثلا مع کسور معطوفة فلا نجلوا اما ان یکون مجموعها عددا
صحیحا کالنصف والثلث والسدس فان مجموعها واحد فالعدد الصحیح مع الکسور المعطوفة عدد صحیح ومربعه یکون صحیحا

والكسر فيه واما ان يكون عددا صحيحا مع كسر زائد هو اقل من واحد كالنصف والثلث والسدس والربع فان مخرجها اربعة وعشرون ونصفه اثنا عشر وثلثه ثمانية وسدسه اربعة وربعه ستة ومجموعها يزيد على المخرج بقدر الربع فخذ نصفه هذا الصحيح مع الصحيح المفروض وهو ثلثة مثلا مع الكسر الزائد ويقال ان مربع هذا المجموع مساو لمربع الصحيح ومربع الكسر الزائد وضعف ضرب الصحيح في الكسر وبحسب البيان المذكور فيه انما يكسر ناقص عن الواحد كالنصف والثلث ومع يقال مربع الصحيح الماخوذ مع الكسر المعطوف لابد ان يكون مساويا لمربع الصحيح والكسر وضعف مسطحها ومن المعلوم ان مربع الكسر الناقص من الواحد مفردا كان او معطوفا اقل من الكسر الاصل وضعف حاصل ضرب الصحيح في الكسور من جنس كسر الاصل فمجموع هذه الكسور ان لم يبلغ صحيحا فمربع الكسر زائد عليه فلا يكون المجموع صحيحا وان لم يبلغ كون ناقصا بنوع هذا الكسر فلا يصير بانضمام مربع الكسر صحيحا لانه من غير جنسه وفيه ان لقائل ان يختار الشق الاخير ويقول اجتماع الكسور المعطوفة ربما يفضي الى بقاء النقصان بكسر مغائر لكل منها الا ترى ان نصف العشرة خمسة وخمسا الاربعة ومن اجتماعهما يبقى النقصان في كمال العشرة بقدر عشر لا مع انه ليس من جنس النصف ولا من جنس الخمس فيحتمل ان يكون مربع الكسور المعطوفة جابرا لمثل هذا النقصان فيقال لعل الله يحدث بعد ذلك امرا واذا تمهدت لك هاتان المقدمتان فنقول لا يجوز ان يكون بين الواحد والاثنين عدد مع كسر او كسر مجرد يكون نسبة الواحد اليه نسبة الى الاثنين لتحصل النسبة المؤلفة واللازم لان يكون مسطح الطرفين اي حاصل ضرب الواحد في الاثنين كمربع الثاني اي الواحد مع الكسر او الكسر المجرد لما تقرر في المقدمة الاولى واللازم باطل فالملزوم لكان مربع العدد مع الكسر او الكسر المجرد عددا صحيحا لكون مسطح الطرفين عددا صحيحا واللازم باطل بالمقدمة الثانية فالملزوم مثله ويمكن الجواب عن الايراد الاول ايضا بتمهيد مقدمات اخرى الاولى ان الاعداد غير متناهية بمعنى لا تقف عند حد في جانب الانتهاء وفي جانب المبدء متناهية فان مبدء كل الاعداد واحد وهو المفني لها كما تقرر في مقره الثانية ان الكسر على قسمين كسر عددي وكسر غير عددي فالاول هو الكسر الذي يكون كسرا بالنسبة الى ما فوقه وفي نفسه هو عدد كالاثنين بالنسبة الى الاربعة والخمسة بالنسبة الى الستة والثاني هو الكسر المحض الذي لا يكون عددا في نفسه كنصف الواحد وثلثه وربعه وخمسه وغير ذلك من الكسور المتنازلة الثالثة الكسر العددي مبدءه مبدء الاعداد فان كل عدد من الواحد الى ما لا يتناهى اذا نسب الى ما فوقه يكون كسرا له والكسر الغير العددي هو ما يعد في المرتبة النازلة من الواحد الى ما لا يتناهى فان ما يوجد من كسوره ليست اعدادا والا لم يبق الواحد مبدءا للاعداد اذا تمهدت لك هذه المقدمات فنقول لا يجوز ان يكون الوسط بين الواحد والاثنين واحدا مع كسر او كسر مجرد والا فاما ان يكون ذلك الكسر عددا او كسرا غير عددي كلاهما باطلان اما الاول فلان الكسر العددي يكون عددا وقد بطل توسط العدد بين الواحد والاثنين فبطل بتوسط ايضا واما الثاني فلان الكسر الغير العددي لا يمكن ان يقع في سلسلة الاعداد بل في السلسلة النازلة وبوجه آخر نقول الواحد مع الكسر ان كان وسطا فاما ان يكون ذلك الكسر في نفسه عددا واما ان يكون غير عدد فعلى الاول يلزم توسط العدد بين الواحد والاثنين وقد بطل ذلك وعلى الثاني لا يكون المجموع المركب من الواحد وذلك الكسر عددا فلا يكون النسبة المتناة نسبة عددية وبوجه آخر لو كان الوسط واحدا مع كسر لا يمكن ان يكون نسبة اليه كنسبة الى الاثنين مثل

اذا فرضنا واحدا مع ربع آل ذلك الى خمسة ارباع وآل الاثنان الى ثمانية ارباع وليس نسبة اربعة ارباع الذى هو آل الواحد
الى خمسة كنسبة الى ثمانية وقس عليه جميع نظائره والجواب عن الايراد الثانى ان الكسر الصمى من خواص الكم المتصل فلا
يجرى فى الكم المنفصل وردّ بانا لانسلم ان الكسر الصمى من خواص الاتصال بل يجوز ان يكون للواحد اى المنفوم الذى
تركب منه العدد كسر تحليلى لا يكون من جنس الكسور العددية كما يكون للكسر المتصل ودفع بان المقدار المتصل تنوعه
فى الخارج يمكن ان ينتزع منه الكسر الذى ليس له نسبة عددية واما مفهوم الواحد فليس له كسر الا ما يدخل تحت الانتزاع والا لكان
فهم كسر منه الاكمونه نصفا او ثلثا او ربعا او غير ذلك ولا يدخل الكسر الصمى تحت الانتزاع ورد هذا الدفع بان المتصل الواحد ايضا
قد لا يكون له وجود فى الخارج بل فى الوهم كالخطوط المنتزعة فلما يقال فيه الكسر الصمى الذى ليس له نسبة عددية كذلك
يمكن ان يقال من مفهوم الواحد كسر ليس له نسبة عددية فالفرق تحكم وفيه انه قد تقرر فى محله ان نسبة الكسور كنسبة الاصول
ونسبة الاصول كنسبة الكسور فكل نسبة بين الواحد وعدد آخر فوقه اى عدد فرض يكون مثلها بين الواحد وكسر من
كسوره وكل نسبة بين كسر من كسوره وبينه يكون مثلها بين الواحد وما فوقه فلو كان بين كسر من كسوره وبين الواحد
نسبة صمية لزم ان يكون بين الواحد وعدد ما ايضا نسبة صمية واللازم باطل فالملزوم مثله وقد يجاب عن اصل الايراد
بانه لو كان الوسط كسرا صميا او عددا مع كسر صمى لا يكون نسبة الواحد اليه ونسبته الى الاثنين نسبة عددية فلا تكون نسبة
الواحد الى الاثنين بمثابة نسبة عددية والكلام فيه يبقى وجه الملازمة بين عدم توسط العدد بين الواحد والاثنين المستلزم لعدم
النسبة المؤلفة بينهما وبين عدم وجود تلك النسبة فى ما فوقهما من الاعداد وتقريره من وجوه احدها ان كل ضعف
ونصف اذا انتقص منهما عددان على نسبتهما كان الباقيان ايضا ضعفا ونصفا لما ذكر اقليدس فى الشكل الثانى
من المقالة السابعة انه اذا كان عددان احدهما اجزاء للآخر وانتقص منهما عددان احدهما لذلك الاجزاء للآخر النظير من
النظير يبقى عددان احدهما ايضا لذلك الاجزاء من الآخر فلو كانت بين عددين اى عددين فرضنا النسبة المضعفة بالتكرير
بان يكون الثانى ضعف الاول بالتكرير فاذا انتقص منهما على نسبتهما الى ان ينتهى الى الواحد والاثنين لزم ان يوجد
بينهما تضعيف بالتكرير واللازم باطل لما مر فالملزوم مثله وثانيها انه قد ذكر اقليدس فى الشكل الحادى عشر من المقالة
السابعة انه اذا انتقص من عددين عددان على تلك النسبة كان الباقيان ايضا على تلك النسبة فوجود التضاعف
بالتكرير فى عددين يستلزم وجوده فى الواحد والاثنين وثالثها ان كل ضعف ونصف اذا انتقص من النصف
واحد ومن الضعف اثنان مرة بعد مرة انتهى ذلك الى الواحد والاثنين كما اشار اليه اقليدس فى الشكل العشرين
من السابعة ان اقل الاعداد على نسبة يعد جميع الاعداد التى على نسبتها الاقل للاقل والاكثر للاكثر وزاد بعضهم انه اذا كان
عددان يكون احدهما نصف الآخر وبينهما عدد ثالث اذا انتقص منه على محافظة النسبة مع حذف الاثنين من الضعف
والواحد من النصف كانت النسبة فى الباقى مثلها كما يفهم من استعانة المذكور سابقا وخامسها انا اذا انتقصنا
من الوسط كما انتقصنا من الاصغر والاكبر انتهى تناقص الاصغر الى الواحد وتناقص الاكبر الى اثنين فلا بد ان ينتهى تناقص
الوسط الى وسط اكثر من الواحد واقل من اثنين وذا باطل لما مر وسادسها الوجدان الضعفية فى موضع ثمانية

نسبة عددية تحققت هناك ثلثة اعداد ذو الوسط يكون اقل من الطرف الاكبر بالضرورة فيكون هو منسوبا اليه بكسر من الكسور العددية فاذا تناسبت النسبة الى الواحد والاثنين امكن لنا ان ناخذ وسطا اقل من الاثنين بقدر تلك النسبة فيكون كسرا الا محالة وقد بطل توسط الكسر بين الواحد والاثنين وقد يستدل على انتفاء النسبة المثناة الضعفية في الاعداد بوجوه اخر ايضا منها انه قد مر انه لو كانت ثلثة اعداد متناسبة فمسطح الطرفين كمربع الوسط فلو كانت ثلثة اعداد متناسبة بحيث يكون الاول نصف الثالث والثالث ضعف الاول ويكون نسبة الاول الى الثاني كنسبة الثاني الى الثالث كما هو مقتضى تاليف النسبة فلا جرم يكون مسطح الطرفين ضعف مربع الاول لان الثالث ضعف الاول ومسطح الضعف في النصف يكون ابدا ضعف مربع النصف لان مربع النصف عبارة عن اخذه بعدة احاد نفسه ومسطح الضعف عبارة عن اخذه بعدة احاد الضعف وان شئت قلت مسطح النصف في الضعف عبارة عن اخذ النصف بعدة احاد الضعف اذا مسطح عدد في آخر كمسطح الآخر في هذا كما بينه اقليدس في الشكل السادس عشر من المقالة السابعة فلا بد ان يكون مسطح النصف في الضعف وان شئت قلت مسطح الضعف في النصف وبالجملة مسطح الطرفين ضعف مربع النصف واذا كان كذلك لزم ان لا يكون مسطح الطرفين كمربع الوسط واللازم باطل لما مر فالملزوم مثله ووجه الملازمة انه لو كان مسطح الطرفين كمربع الوسط وهو ضعف مربع النصف لزم ان يكون مربع الوسط ضعف مربع النصف ايضا فيلزم ان يكون الوسط نصف النصف اي الطرف هذا خلف ووجه آخر كل عدد بالنسبة الى ما فوقه فهو كسر فلو كانت اعداد ثلثة متناسبة بحيث يكون اولها نصف ثانيها كان للاول نسبة الى الكسر الوسطاني هي بعينها نسبة الى الثالث اي الضعف فيلزم ان يكون النسبتان فوق نسبة النصف ليحصل من تربيعها وتكريرها النسبة النصفية بين الاول والثالث واللازم باطل لانه لا شئ من الكسور التي هي فوق النصف ما يبلغ بالتربيع الى النصف لانها كسور من غير جنس النصف ومربع الميان مبان كما بينه اقليدس في الشكل الخامس والعشرين من المقالة السابعة ووجه آخر ذكر اقليدس في الحادي والعشرين من السابعة ان اقل الاعداد على نسبة تكون متباينة والاعداد المتباينة كما ذكره اقليدس في صدر المقالة السابعة عبارة عن اعداد لا يعدها جميعا غير الواحد وتوضيح ذلك انا اذا فرضنا اعدادا على نسبة متباينة فاقل الاعداد التي فيها هذه النسبة تكون متباينة مثل ان فرضنا اعدادا على نسبة الثلثية كالثلثة والتسعة وسبعة وعشرين الى غير ذلك بان يكون كل عدد بالنسبة الى ما فوقه ثلثا فاقل الاعداد التي فيها نسبة الثلثية وهي الواحد والثلثة متباينة وكذا اذا فرضنا اعدادا على نسبة الربع كاربعة وستة عشر واربعة وستين الى غير ذلك من الاعداد التي كل منها ربع بالنسبة الى ما فوقه فاقل الاعداد التي فيها هذه النسبة وهي الواحد والاربعة متباينان وقس على ذلك اشباهه اذا عرفت هذا فنقول لو كان وجود نسبة بين العددين بحيث يكون تمنا لها الضعف لكان اقل الاعداد على تلك النسبة متباينة ومربع المتباينين متباينان كما مر مع ان مربع احدهما اعني الاكبر لا بد ان يكون ضعف مربع الآخر فلا يكونان متباينين هذا خلف ووجه آخر ذكر اقليدس في الشكل السابع من المقالة الثامنة اذا كانت اعداد

متوالية على نسبة والاول بعد الاخير فهو بعد الثاني فلو كانت ثلثة اعداد متوالية بحيث يكون الاول نصف الثالث لابد
ان يعد الاول والثالث لان النصف يفني الضعف لامحالة فيلزم ان يفني الوسط ايضا وهو غير ممكن فان الوسط
يكون بالضرورة زائدا عن الاول وناقصا عن الثالث فلا يفنيه الاول كما هو ظاهر وجه آخر لو كانت ثلثة اعداد
متوالية بحيث يكون الاول نصف الثالث لابد ان يكون مسطح الطرفين ضعف مربع الاول لما مر وقد مر
ايضا ان مسطح الطرفين من الاعداد المتناسبة يكون مساويا لمربع الاوسط فيلزم ان يكون مربع الوسط
ضعف مربع الاول فيعد مربع الاول مربع الوسط وقد اثبت اقليدس في الرابع عشر من المقالة الثامنة
ان كل مربعين يعد احدهما الآخر فضلعه يعد ضلعه فيلزم ان يعد الاول الوسط وهو محال لان الوسط زائد على
الاول ناقص عن الثالث وقد فرض الاول عاد الثالث فلا يكون عاد الوسط وجه آخر قد ثبت من سابع
الثامنة ان الاول اذا كان عاد الاخير يكون عاد الوسط وثبت في رابع عشر الثامنة انه ان كان عدد يعد عددا
فمربعه يعد مربعه فيلزم من ذلك ان يعد مربع الاول مربع الوسط وهو محال لما مر وههنا وجوه اخر مستنبطة من استعانة
اشكال المقالة الثامنة والسابعة من كتاب الاصول تركناها مخافة للاطالة وفي ما ذكرناها كفاية ولما ثبت
انه ليس في الاعداد نسبة يكون تمنا ها هو الضعف فلا يكون نسبة قطر المربع الى ضلعه من النسب العددية اذ
لو كان منها للزم ان يكون للقطر الى الضلع نسبة اذا جعلت مكررة صارت ضعفا واللازم باطل فالملزوم مثله
فيكون نسبة قطر المربع الذي هو وتر الزاوية القائمة من المثلث الى ضلعه من النسب التي يختصر
بالمقادير اي يوجد في المقادير دون الاعداد ليصح كون نسبة قطر المربع الى الضلع ثمنا ه فانه لا يستقيم على
تقدير كونها عددية وهي اي النسبة التي تختص بالمقدار ما يتحقق بين المقدارين الذين لا يوجد لهما
عاد مشترك بين المقدارين اي امر يفنيهما باسقاطه اي ذلك المشترك مرة بعد اخرى
ولا يتصور ذلك اي عدم وجود العاد المشترك في الاعداد حيث تعليلية اي لانه ينتهي الى الواحد
العاد اي المفني للجميع اي جميع الاعداد فانها مشتركة فيه فاذا اسقط عنها مرة بعد مرة افنى الكل واللازم ان لا يكون
مبدء للاعداد فتحقق النسبة الصمية التي هي من خواص المقادير المتصلة دون الاعداد المنفصلة في
الاجسام دليل على اتصالها فبطل تركب الاجسام من الاجزاء التي لا تتجزى وذلك ما اردناه و
نظم الحجة على طرز القياس ان يقال لو كان تالف الابعاد والاجسام من اجزاء لا تتجزى حقا لما كان تركب
المربع وقطره واضلاعه منها واللازم باطل وجه الملازمة انه لا فرق بين المربع وقطره واضلاعه وبين غيرها من
الابعاد فان جاز تالف الابعاد من الجواهر الفردة جاز تركبها ايضا منها ولا قائل بالفصل فان من قال بالاتصال
قال باتصال جميعها ومن قال بالانفصال قال بانفصال جميعها ووجه بطلان اللازم انه لو تركب المربع وقطره
واضلاعه من الجواهر الفردة لزم ان يوجد فيها النسبة العددية واللازم باطل فالملزوم مثله ووجه الملازمة ان النسبة
الصمية من خواص الاتصال والاتصال ههنا على تقدير تركبه من الجواهر الفردة فلا وجود للنسبة الصمية ولما لم يمكن

النسبة الصمية كانت النسبة عددية ووجه بطلان اللازم انه لو وجدت فيها نسبة عددية لزم ان يوجد في الاعداد نسبة
يكون ثمنا ها الضعف والازم باطل فالملزوم مثله ووجه الملازمة ان مربع قطر المربع ضعف مربع ضلعه
ونسبة المربع الى المربع نسبة الجذر الى الجذر ثمناة بالتكرير فالقطر الى الضلع نسبة اذا ثنيت بالتكرير صارت
ضعفا ووجه بطلان اللازم انه ليس بين الواحد والاثنين عدد فليس في الاعداد نسبة كذلك واذا بطل تركب
المربع واضلاعه وقطره من الاجزاء بطل تركب الابعاد مطلقا منها وذلك ما اردناه وبوجه آخر الاجسام
والابعاد متصلة لانه توجد فيها النسبة الصمية دون العددية وكل ما يوجد فيه النسبة الصمية فهو متصل اما الكبرى فمع
ظهورها متفق عليها واما الصغرى فلانه لو لم توجد فيها النسبة الصمية لوجدت النسبة العددية واللازم باطل فالملزوم
مثله ووجه الملازمة انحصار النسبة بينهما ووجه بطلان اللازم انه لو وجدت النسبة العددية للزم ان يكون في الاعداد
ثمناة ضعفية واللازم باطل فالملزوم مثله وبوجه آخر النسبة الصمية في الابعاد موجودة وكل ما توجد فيه لا تكون مركبة
من الاجزاء التي لا تتجزى اما الكبرى فلانه لو تركب منها وجد عاد مشترك فتوجد نسبة عددية لا صمية هذا خلف واما
الصغرى فلان النسبة التي ثمناها الضعف موجودة فيها وكل ما توجد فيه تكون النسبة الصمية موجودة فيها اما الكبرى
فلانها لا تمكن في النسبة العددية واما الصغرى فلان مربع قطر المربع ضعف مربع الضلع ونسبة المربع
الى المربع نسبة الجذر الى الجذر ثمناة وبوجه آخر مهد اولا ثلث مقدمات الاولى ان مخرج الضعف هو
الاثنان وهو ظاهر لانه اقل عدد يخرج منه والثانية ان مخرج اصل النسبة اقل من مخرج المثناة لانه
كلما قل الكسر زاد المخرج الاتري الى ان مخرج النصف اثنان ومخرج نصف النصف اربعة ومخرج نصف
نصف النصف ثمانية الثالثة ان النسبة العددية لا بد ان يكون مخرجها عددا من الاعداد ولعد ذلك
نقول نسبة القطر الى الضلع نسبة يبلغ ثمناها الضعف ولا شئ من النسب العددية يبلغ ثمناها الضعف فلا
من نسبة القطر الى الضلع عددية اما الصغرى فلما ثبت في العرض مع الحادي عشر من الثامنة واما الكبرى
فلان مخرج المثناة في ما نحن فيه هو الاثنان بحكم المقدمة الاولى فيكون مخرج اصل النسبة اقل منه بحكم
المقدمة الثانية ولما لم يكن بين الواحد والاثنين عدد صحيح يكون مخرجا لاصل النسبة لم تتحقق بين الاعداد
نسبة يكون ثمناها هو الضعف بحكم المقدمة الثالثة واذا لم يكن نسبة القطر الى الضلع عددية كانت صمية واذا
كانت صمية كانت الابعاد متصلة وبوجه آخر تحقق النسبة الصمية دليل على اتصال الابعاد وكلما وجد
الدليل يوجد المدلول لكنه موجود فاتصال الابعاد موجود اما الكبرى فظاهرة واما الصغرى فلانه لو لم يكن
متصلا كانت مركبة من الاجزاء فتحقق فيها العاد المشترك فتحقق النسبة العددية لا الصمية هذا خلف واما وضع
المقدم فلان تحقق النسبة العددية في الابعاد يستلزم وجود نسبة يكون ثمناها الضعف في الاعداد وهذا باطل
فذا ايضا باطل وقد يورد على الحجة بوجهين احدهما انا لو سلمنا مقدمات الحجة فنقول انها منقوضة
للزوم بطلان احدى المقدمتين المسلمتين عندهم اما كون مربع قطر المربع ضعفا لمربع الضلع واما

كون نسبة المربعين تثناة نسبة الجذرين وذلك لانه على تقدير اتصال الابعاد لا يخلو اما ان يكون نسبة المقدر والمضعف عددية او صمية لا سبيل الى الاول لانه ليس بين الواحد والاثنين عدد ولا سبيل الى الثاني لان العددية لا يعقل حصولها من تكرير الصمية ونسبة الضعفية والنصفية عددية فظاهر واما عدم امكان حصولها من تكرير الصمية فلان الصمية مجهولة لا مساغ فيها لان يطبق بالضعفية والثلثية وامثال ذلك فلو حصلت النسبة المعلومة بتكرير نسبة مجهولة ولا معنى للتكرير الا زيادة مثل الشيء عليه للزم كون النسبة المجهولة معلومة ولما كانت العددية مضادة مباينة للصمية انتفى التكرير فكيف يتصور ان يكون نسبة الجذر الى الجذر صمية وجزء من تثنيتها نسبة الضعف وهي نسبة عددية واجيب عنه بان هذه مغلطة نشأت من اشتراك اللفظ فانه نعم ان التكرير بهذا المعنى اللغوي وهو زيادة مثل الشيء عليه ليس كذلك بل تكرير النسبة كما صرحوا به عبارة عن تربيع النسبة وضربها في نفسها فلا يلزم فساد ذكره المورد وانما اللازم بلوغ الصمية بعد التكرير الى النصف ان اخذت من جانب الاقل والى الضعف ان اخذت من الجانب الاكثر مع كون نسبة الضعفية والنصفية عددية وقول المورد يلزم ان تكون النسبة المجهولة معلومة ممنوع ان اراد به المعلومية من كل وجه لانه لا يلزم في تلك الصورة العلم بتلك النسبة انها كم هي وكيف هي وانما علم حال تثناها بالنسبة الى عدد صحيح لا بالنسبة الى ما هو صمي فليس ذلك من العلم بالصمي في شيء لان ما هو معلوم ليس الا نسبة النصف الى الضعف وهي ليست بصمية وما هو مجهول نسبة النصف الى الجزء الصمي المتوسط بينه وبين الضعف وهي مجهولة الى الآن كما كان والذي اراد انها تصير معلومة من وجه باعتبار انها شيء يبلغ من تثناه الضعف فهذا غير مضر لانه لا يفيد علم الذات انها كم هي وكيف هي وثانيهما ان هذه الحجة منقوضة بامكان وجود المربع وغيره من الاشكال المستقيمة وهي غير موجودة عند ارباب الجواهر الفردة قال الصدر الشارح في حواشي الهيات الشفا بسائر الاشكال كالمثلث والمربع وغيرهما انما تثبت بوجود الدائرة اذ وجود المثلث انما يتبين اذا وضعت دائرتان متساويتان مرت كل واحدة منهما بمركز الاخرى وتقاطعتا على نقطتين فيحصل هناك مثلث متساوي الاضلاع احد اضلاعه ما بين المركزين والآخران هما الخارجان من المركزين الى نقطة التقاطع لان الجميع انصاف اقطار دائرة واحدة وكذا اثبات المربع والمخمس وغيرهما يتوقف على الدائرة كما يظهر بالرجوع الى كتاب اقليدس وكذا يتوقف اثبات الكرة والاسطوانة والمخروطة وغيرها من الاشكال المجسمة مستديرة كانت او مضلعة على طريق التمثيل بالدائرة والدائرة التي تبتني عليها جميع الاشكال ليست بممتنعة الوجود حيث انكر ذلك كل من كان الجسم عنده مؤلفا من اجزاء لا تتجزى وانما انكر هؤلاء وجود الدائرة لوجهين احدهما ان وجود الدائرة يبتني على وجود الجزء الذي لو فرضت دائرة محركة من اجزاء لا تتجزى فان كان مقدار ظاهرها مثل مقدار باطنها والاشكال مقدار باطنها كمقدار ظاهر المحيط به يلزم ان يكون ظاهر الدائرة المحيطة بها كباطن المحاطة حتى يلزم ان تساوي سطحة فلك الاقصى لدائرة الارض السفلى وان لم يكن مقدار ظاهرها مساويا لمقدار باطنها وذلك

بان یکون بواطن الاجزاء متلاقیة وظواهرها غیر متلاقیة فیلزم الانقسام فی الاجزاء وثانیهما ان اکثر دلائل الطبال
الجزء مبتنی علی ثبوت الاشکال کالمثلث والمربع وغیرهما وثبوتها مبتنی علی ثبوت الدائرة ونفیهما یوجب نفیها انتهی
کلامه ملخصا وجوابه من وجهین الاول ماذکره الشارح سابقا ان الشیخ ذکر فی طبیعیات الشفا انهم لا ینکرون
المربع القائم الزوایا المتساوی الاضلاع وشذ ذکر الشارح فی حواشی الهیات الشفا فتم الحجة المبتنیة علی
المربع علیهم وفیه ان کتبهم متطابقة علی انکار جمیع الاشکال وکیف یقولون بالمربع وهم ینکرون الدائرة و
ثبوته موقوف علیها ونقل الشیخ فی هذا المقام غیر موثوق به والثانی انا نثبت وجود الدائرة الزاما علیهم فیلزمهم
الاجزاء وسائر الاشکال قال الشیخ فی الفصل التاسع من المقالة الثالثة من الفن الثالث عشر الباحث
عن الالهیات من کتاب الشفا اما علی مذهب من یرکب المقادیر من اجزاء لا تتجزی فقد یمکن ان یثبت
ایضا علیه وجود الدائرة من اصوله ثم نیتقض بوجود الدائرة الجزء الذی لا یتجزی وذلک لانه اذا فرضت دائرة
علی الوجه المحسوس وکانت علی ما یقولون غیر دائرة فی الحقیقة بل کان المحیط مضرسا وکذلک اذا فرض فیها
جزء وعلی انه المرکز وان لم یکن ذلک الجزء مرکزا بالحقیقة فقد یکون عندهم مرکزا فی الحس ویحمل المفروض مرکزا
فی الحس طرف خط مؤلف من اجزاء لا تتجزی مستقیم فان ذلک صحیح الوجود مع فرض ما لا یتجزی فان طویق
بطرفه الآخر جزء من الذی عند المحیط ثم ازیل وضعه واخذ الجزء الذی یلی الجزء الذی اعتبر ناه وطابق فیه
فطویق به راس الخط المستقیم مطابقة مماسة فان طابق المرکز فذاک الغرض وان زاد او نقص فیمکن ان
یتمم ذلک بالاجزاء حتی لا یکون هناک جزء یزید لانه ان زاد ازیل وان نقص تمم وان تعذر ازالته وتمم بالجانب
فهو منقسم بالمحالة والمفروض غیر منقسم هذا اذا فعل کذلک بجزء وتمت الدائرة ثم ان کان فی سطحها تضریس ایضا من اجزاء فان
کانت فی فرج ادخلت تلک الاجزاء الفرج لیدیر بها الخلل من السطح کلها وان کانت لا تدخل الفرج
فالفرج اقل منها فی القدر فهی اذن منقسمة اذ الذی یملا الفرج اقل منها وما هو کذلک فهو فی نفسه
منقسم وان لم یکن موضوعة فی فرج ازلیت عن وجه السطح من غیر حاجة الیها انتهی کلامه هذا آخر
الکلام فی هذه الرسالة وقد بقی بعد خبایا فی الزوایا لم یمنعنی من ایرادها الا خوف الاطالة وکان ذلک فی
الیوم الخمیس الثامن والعشرین من الشهر المظفر المعروف بصفر من سنة احدی وتسعین ومائتین
بعد الالف حین اقامتی بالوطن حفظ عن شرور الزمن واخر دعوانا ان الحمد لله رب العلمین والصلوة علی رسوله
محمد وآله واصحابه اجمعین ✣✣

بسم الله الرحمن الرحیم

الذی اهدی قلائد یتیمة اعناق الاذهان واسنی خرائد تشنف بها آذان البیان حمد حکیم رفع بناء السبع الشداد من
غیر عمد وزینها بالنجوم والسراج المنیر وصور فی الارحام صورا تحیرت فی ادراک حقائقها اذهان الملائکة المقربین
واعطی تشکالا عجیبة حارت فی اکتناهها عقول المتفلسفین والمهندسین والصلوة والسلام علی المنیر الاعظم الذ

طلع في الغبراء وارتفع الى الخضراء الذي انطق جذر اصم الجمادات فصم به جذر منطق الالسنة من الفصحاء ذان وجه الارض
بهدايته كشكل العروس والحمي بنورها الدجى من النفوس وعلى الاوتاد الاربعة الذين استقام بهم خيام الشرع المتين
وقام به سلع الدين المبين وبعد فلا يخفى على ارباب النهى والالمعي عن اصحاب الحجى انه لما كان الارتقاء الى مدارج الكمال
للطالبين بمرقاة اسفار الكاملين واشاعة فيضان العلم واليقين من شاء من تشبه باخلاق رب العالمين بسنف
الذي حازت عن احاطة كماله الباب ارباب العقول والذكاء وكلت من تعدد محاسنه الالسنة الاذكياء وهو من جوهر الفضل
يكون اكتساب الدهر من محاسنه معنون جمع في نفسه القدسية ما لا يعد من المحاسن ونبغ من حياض تحقيقه ما تدقيق
غير انس الحور قصبات السبق في مضمار التحقيق الغائص لفرائد الفوائد في بحار التدقيق المفتقة الى الارتفاع احاديث نفسه
وكماله المنتهية بالسند العالي بلا انقطاع مسانيد بذله ونواله الفاضل النحاريف والكامل العريف اعني بسيدي وسندي
ذا الفخر البهي والشرف السني مولانا واستاذنا **المولوى الحافظ الحاج محمد عبد الحي** لازالت سدته السنية مخترة
بجباه ارباب الكمال عتبة العلية مستلما لنواصي اهل العلم والكمال الحواشي الرشيقة والتعليقات الانيقة على مبحث
المتناة بالتكرير في شرح هداية الحكمة للصدر الشهير وقد صنفوا في حل كتبا واوراقا وعلقوا في بيانها معانيه انطلاقا عاظم
ياقوتا بجايروي العليل ويشفي العليل وجادت بحمد الله هذه التعليقات بحيث سرت القلوب بلقياها وقرت العيون
بحيياها ما ولدت مثلها امهات الاقلام طرا يوجد لها نظير على مر الدهور والاعوام انها شموس طالعة وبدور بازغة لا ادري
ما هي الآلي متلالية انثمانها غالية ام جنة عالية قطوفها دانية لا تسمع فيها لاغية والسماء ذات الرجع والارض ذات الصدع
انه لقول فصل ما هو بالهزل مبانيه الرشيقة تباهي قلائد العقيان وعقود الجمان كانهن الياقوت والمرجان كيف
لا وفضل الرسائل والكتب بفضل من صنفها ومذهبها وقد صنفها من هو قطب مدار التحقيق مركز دائرة التدقيق رب
كما جعلت نظر العقل في مدارج معارج البرهان السلمى كليلا عن درك نهاية قدره وارتقائه اجعل الطول امتداد
البرهان التطبيقي اقصر من مدة عمره وبقائه فهلموا اليها الطلاب ان هذا الشئ عجاب فقط

وانا المفتاق الى رب الكونين محمد صفين عبد الحي الآبادي عفي عن الآفات في الامصار والبوادي

بسم الله الرحمن الرحيم

ان احمد الملك الديان خلق الموجودات والاعيان واعطاهن الطبع والميلان لتتحرك الى الحيز والمكان واقام السموات
على الدوران وزينها بالثوابت والسيارة شديد اللمعان ورتب العناصر في جوف السموات مع الامان مع ما بينهن من
العداوة والشنان اخترع المواليد من امداد البنيان سيما الذي هو اشرف انواع الاعيان ومن عليه بالعقول و
الاذهان انه محمد بالمحامد في الاحيان هل من عبد له النطق واللسان يمكن ان يعبر عن اوصاف الرحمان كيف وحمده غير متناه
البيان يعجز عن دركه الجنان والصلوة والسلام على سيدنا محمد الذي ارسل الى الخلق كافة بالحجج والبرهان ونزل عليه جبريل
بالفرقان وانكسرت بصيت جلاله والفيضان مشرف القصور والايوان واحمدت بمياه كماله انهار الموقدة الاسنة الاذهان
وشدد المردة والشيطان وذلل بجميع البرهان وتشرف بوجوده الحرمان وعلى آله وصحبه وازواجه والاعوان منهم العمران فدا

والعثمان زهدا الغر والعرفان عمدة دين الاسلام والاركان دعاة الخلق الى الحق والايمان صلوة تامة زكية مع السلام نموان من الازل الى ما لا يتناهى من الزمان وبعد فيقول العارق فى بحر الخطاء والعصيان الحقير الفقير الى العفو الرب العاصى محمد عبد الرحمن خلف النعمان وهو ابن عثمان المنسوب الى الصديق الاكبر رئيس التيجان والى سباجنج گيا من حيث الاستوطان غفر الله لهم واسكنهم فردوس الجنان ان هذه الرسالة التى قدرها وثمنها غاليان جوفها وسطوحها كالسلاسل من الياقوت والمرجان مضامينها ومعانيها اعذب من الماء الزلال والريان بما يتلقى البصيرة اليمان ويشتط بسماعها الكسلان صنفها حين كان يقرء هذا الحقير شرح العداية للصدر مع الخلان فاشكروا على هذا الاتفاق ايها الاصحاب والرفقة والاخوان من هو ابو الشعور والهران استاذ حكما والعونان نسبة الهرس والابرس اليكمنية الصبيان من الطفال مجال المعلمان المتشرف بزيارة الحرمين وحفظ القرآن الفائق على الامثال والاقران فى العلم والحسن والاختران ينظر مع الاشتياق من الجنان الى نور جماله المحور والغلمان المكنى بابى الحسنات استاذنا واستاذ الاخوان مولانا الحاج الحافظ مع الاحسان محمد عبد الحق حفظه الله عن شرور الحدثان ابن العلامة وفهامة الاوان المشهر بين الناس والاخدان منبع العلوم والفيوض والاحسان راس الفقهاء والمحدثين والسريان ماخذ الحكماء والبلغاء والمرجع عليه الكلان الذاهب تحت الارض بذكاه به الازهران الباكى على فقده الافق ذو الحمرة والدخان المشتهر بعبد الحليم فى الصين والعمان ادخله الله دار السلام والجنان وقد قلت مورخا بالفارسية والهندية

التاريخ	تاريخ دیگر	تاریخ دیگر
یعیسر ہی عسیر سخت کل	زہی تصنیف کشتہ این رسالہ	این نسخہ مقبول و مطلی
حل مطلب مین یہ بس یکتا ہوا	بعالم بنظیر و بی مثیل است	یکتائی جہان است و مجلی
اب اسی لو تقد جانسی دوستو	ہمہ مشتاق او بہر زیارت	نی دید چنین کس نشنیدہ
اس سے بہتر کہ اب نہوگا ہو چکا	کہ مقبول و حسین و بس جمیل است	زین فریق بآن عریق معلے
ہان سنو یک بات میری اور بھی	چو عاصی دید آنرا گفت تاریخ	عاصی پی تاریخ بگفتا
کیجیو جو تمین مصنف کی دعا	کہ آنشکل عروسی بی بدیل است	نو شکل عروس است مجلی
فکر سال طبع جب مجکو ہوئی	۱۲۹۱ھ	۱۲۹۱ھ
کیا ہوا امر غریب عاصی نے کہا		
۱۲۹۱ھ		

بسم الله الرحمن الرحيم

حمدا لمن انفرجت ذوايا نعمائه وشكرا لمن وسعت قوائم آلائه خلق الصحاح والكسور وجعل الربعات والجذور ورفع سبع سموات على الارضين وحركها فى اسبوع من التسعين لم يلد ولم يولد لا معدود ولا عدد الف النسب العددية والهيمية وتقدس عن نقص الكيفية والكمية توحد بالوحدانية وتبرء من الاثنينية تفرد بالفردية وتنزه من الزوجية ونشهد ان لا اله الا هو ثنيا بالتكبير شهادة تكون وقاية فى اليوم الخطير وصلى الله وسلم

اصحابه على صدور الرياسة وسائس الامة متاجر السياسة بدر سماء الرسالة وشمس فلك النبالة وعلى الهتمات مشكلات المسائل به
شفايا الكرامة سيما اضلاع مربع الخلافة واربع بقعة العدالة وبعد فقد اتفق الجمع الغفير والجم الصغير والكبير على ان
هداية الحكمة للصدر النحرير الذى اسفاره مستطير محمد ابن ابراهيم الصدر الشهير عامله الله بلطفه الخطير فى يوم عبوس قمطرير
بالتكرير الذى لا يخيل بانامل التحرير وبنان التقرير حارت فى حله العقول وحجرت عن كشفه الفحول خرائده فى الاستار مستورة
وفرائده فى الاصداف مكنونة ترى الاذكياء كانهم الا يعلمون فى الافضلاء اليه لا يصلون كم من معضلين اتخذوه ظهريا
حسبوه شيئا فريا ما سمعنا بهذا فى الاولين وان جمعت فيه الزبر والاسفار غاص الغائصون فى بحار تحقيقه وخاض الخائضون
فى لجج تدقيقه حرر المحررون تحريرات شريفة وعلق المعلقون تعليقات نفيسة اجتهد المجتهدون غاية الاجتهاد وجاهدوا
حق الجهاد لكنهم لم يجيبوا ايماء دفع الصعاب ولم ياتوا بما يميز التبر عن اللباب ولقد قرنا من الايام الخالية والاعوام
مع من مجتهم فى سارية والطافهم على طارية الكتب الباقية فى السنة الخاصية من العلوم المنطقية والرياضية والهندسية
تشوقنا الى تكميل العلوم الكمالية من الطبيعية والالهية وشرعنا فى هذه الايام شرح الهداية للصدر الهمام وبلغنا هذا المقام
المفضل المنعام ووجدناه مزال الاقدام فالتمسنا الاستاذ العلام ان يحرر حاشية عجيبة تشفى العليل وتسقى الغليل
تهدى الى السبيل وتغنى عن الدليل فانى راية على اوج الكمال وفى الاعتدال فى وقع الكلال ووجهته فى تقصى الاعمال
بهيج من الضلال فجلس جلستين فى يوم او يومين وحرر صحيفة ملكوتية ودرة بهية متضمنة لما فى الزبر السنية
لنفائس تحبه الذكية دلائل مبرهنة وسائل انيقة فرائد باهرة شريفة وفوائد باهرة لطيفة لطائفها عجيبة ونظائرها غريبة
سنية وبدائعها بديعة وعاويها مدللة بالدلائل الهندسية ومطالبها مبرهنة بالبراهين الحسابية لم ير نظيرها عين الاعيان
ولم يسمع عديلها اذان الانسان ليستعد باصغائها الكسلان ويطرب باستماعها الثكلان حوضة من حياض الجنة
من تحتها الانهار وروضة من رياض الجنة تشرنم على اشجارها الاطيار الفاظها انوار الانوار ومعانيها ثمرات الاثمار يهماك
فى تطييب او مغة اولى الابصار او انوار على نور وصفحاتها كوجنات الحور وفقراتها كاللؤلؤ المنثور المستخرج من البحر المسجور
بياض ما بين السطور كلمعان النور من شجر الطور نقاطها كالنجوم الثاقبة وحروفها للغموم دافعة ارض طيبة وضعت للاناء
والنخل ذات الاكمام فاغتنموها ايها الاخوان حرج البحرين يلتقيان فيهما برزخ لا يبغيان يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان
فتيقظوا يا خلص الخلان فيها قاصرات الطرف لم يطمثهن انس قبله ولا جان كانهن الياقوت والمرجان هل جزاء الاحسان
الا الاحسان طوبى لكم ايها الطالبون فى الاراضى وبشرى لكم ايها المتعاقبون شرح الصدر الشيرازى فانه كوكب
المعسكر مشرقة لمبحث المثناة بالتكرير مفتاح لكنز الدقائق ومعراج الصعود الى الحقائق مشاته بنيان العوالى
كالهلال وممتازة فى الحواشى كالعروس فى الاشكال كيف لا وقد ضمنه سماء العلوم وعين النجوم فاموس الزكاوة
وحمل الدراية صدر ارباب العلم والكمال وبدر سماء الفضل والجلال مركز دائرة التحقيق ومحور فلك التدقيق كوكب
تدوير العرفان ومدور حامل الاذعان المشتهر فى المشارق والمغارب فى فتح ابواب مشكلات المطالب ذو
التصانيف الكثيرة وصاحب الافادة الخطيرة نستبقى معاصريه اولى النظر البصيرة كمنة ارتفاع اعظم سحاب

ترسیم استوار کردن ۱۲

العرب مؤسس اساس المعانی محصل البیان لدور البلاغة کالجدران رئیس المنطقیین والمتفلسفین وفخر الطبیعیین والمتالهین قدوة المتقدمین والمتاخرین وزبدة المتصوفین والمتکلمین سراج الاشراقیین والمشائین وارث المهندسین والریاضیین افقه المتفقهین فی الدین وسند المحدثین والمفسرین وارث الانبیاء والمرسلین وخلیفة الخلفاء الراشدین کم من طلبة ذابت ابدانهم بحب تدریسه فترکوا اوطانهم فحضروا اولمذ والجانهم بید روالبلد من فض خاتم الشریعة النبویة وخاتم فصة الطریقة الاحمدیة ذو النفس القدسیة المحلی بالاخلاق المرضیة والمتخلی عن الشرور الانسیة مروج العلوم الدینیة ومفیض المسائل الحکمیة کیف لا والمریض لطلب الطبیب محسن الطلبة والکلة وخیر اللحمة بالمروة العلامة الاجل ومعلم المعلم الاول الاعلم الاذکی والاورع الاتقی البحر الزاخر المناقب والمفاخر السید السند والعضد المعتمد الممدوح کل لسان والمحبوب فی کل جنان المتصدر فی الزمان والمغبوط فی الاقران بقراط العصر والدوران وسقراط الدهر والاوان المتبحر الجلیل والفاضل النبیل ذو المشرف الاثیل احری بالتعظیم والتبجیل جامع البرکات کنیته ابو الحسنات حافظ خیر الکلام وحاج بیت الله الحرام المشرف بزیارة روضة النبی والمتمسک بحبل الله القوی العلامة البلیغ والسمیدع اللوذعی استاذنا مولانا الحاج الحافظ محمد عبد الحی الانصاری الایوبی الحنفی الکنوی ادام الله علاه وحفظه من شر کل غبی وغوی وذا اللذنب الاثیم محمد بشارت کریم ابن مروج شریعة سیدنا ابی القاسم مولانا المرحوم المدعو بمحمد هاشم ابن المغفور بمغفرة ربه الباری الملک فضل علی الحنفی الاسحاقفوری البهاری جعل الله وجوههم ناضرة الی ربهم ناظرة مسفرة ضاحکة مستبشرة +

		فقط		

۱۲

بسم الله الرحمن الرحیم

الحکمة والمیزان الذی وشکر المن وهب لنا الحجة والبرهان تعالی من لا یحوم حول کبریاء الافکار عنه مجال الامکان المبین والصلوة والسلام علی من طلع بضیاء وجهه شمس الایمان واظهار نوره وعلی آله واصحابه الذین هم صاحب الکشف والعرفان وخلاصة تکوین

فیا فقه الفضل والکمال الاصحاب التحصیل والقال انظروا الی شرح هدایة الحکمة للصدر الشیرازی سلک

[illegible] كشف [illegible] وقد اعضل واشكل في بعض مقامات امتحانا للماهرين وتشحيذا للاطباع البكر خصوصا مقام [illegible]
المسمى بسرباك المتناة بالتكرير حيث اشكل على العلماء وان تلمثوا بالتكرير في افهامه وتضيقه كثيرين [illegible]
وتردد وتفكر في تعليمه وتعلمه فحول من الفضلاء المدرسين ولعمري ما نرى في هذا الزمان فيحق الان ان يطلق اللسان في [illegible]
المرضية بل ارى فرقا يضع اليد يهم على الراس حين ارتفعت السرادق عن وجه معانيه الخفية وحرر على حسب [illegible]
حواشي عجيبة وسطر سطرا قد ر بضاعة علمهم فحول من الفضلاء تعاليق غريبة الا انه لم يات احد ما يخل [illegible]
بجدافيها وتيضح بعويصاتها بتقرير لها وتطميرها واني من هذا الوجه اضمرت في قلبي ان اقول من الاوستا
العوهام ان يحرر رسالة في هذا المقام يكون كاشفة للمرام الاشكل ومبينة للكلام الاعضل الا انه لسبب بعد
الدنيوية عاقت عوائقها عن الظهور بالاضمار حتى عزمت الى الوطن فسكنت فيه بندا من الزمن فبعد انجاحها المقصد
ارجع الى حضرته وان اقرء كتاب الشفا من تصنيف الشيخ الرئيس فسافرت حتى حضرت في بلده الشريف فلقيته
وشائق لقائي بعد فخر الاقران والاماثل الممتاز بلشتارة الانابل عمدة الطالب والقاري المولوي محمد عبد الباري
الباري فتكلم كلاما اتحاديا حتى جاءت تذكرة شرح الصدر المذكور في الصدر فقال بعض مقاماته خصوصا مقام المتناة بالتكرير هل
من ان يبين فقلت نعم فقال اعرض بخدمته الاوستاذ العلام ان يحرر رسالة في هذا المقام فتحيل في ذهني تحيل رسالة حتى بما
كان الحق فبعد ساعة ذهبت بمجلس فيضه فالتمسنا منا فضمنا فقال الا فرستلي من تحشية الجامع الصغير للامام محمد رحمه فكررت
وانصرفت فتقبل وجلس جلسات فحرر رسالة عجيبة وتذكرة لطيفة تلم بمشتملها عين الزمان ولم تقف على عديلها الدوران
صحيفة ملوكية ودرة بهية جامعة للتحقيقات الشامخات حاوية للتدقيقات الراسخات لا يدري اهي الياقوت والمرجان
ام حور لم يطمثهن انس ولا جان مفيدة لكل طالب مستفيد ومرشد لكل راغب في الفنون رشيد مملوة مما خلت عنه الدفاتر مشحونة بعالم يخطر
في قلب الاصاغر الاكابر ورفتة تيلا الاء من رياض الفاظها نجوم الفنون وحفنة تجري من تحتها العيون كيف لا يكون هذا البيان
بهذا الشان وقد الفه مقدام المحققين المتفلسفين امام المدققين المتالهين ماهر كل العلوم هو بين العلماء كالشمس بين النجوم هذا
التدقيق جاء عرش التحقيق فماءت بانوار فيوضه الامصار وجرت انهار علومه في البوادي والاقطار اجيبي بسموم العلوم والكمال بعد ما [illegible]
منازل الافاضل مزابل الجهال واسس مجالس الدرس والتاليف بحسن التباسين بعد ما مهارت مواضع التدريس موقعة التلبيس وروج نافقة [illegible]
العلوم معقولا ومنقولا بعد ما بقي الفضل فضولا والجهل مقبولا الذي شاع في المشارق تصنيفه وفي المغارب تاليفه فليس في الاعلام [illegible]
عديله والاني الفنون النقلية مثيله مولانا سيدنا واستاذ البشر بل هو العقل اتحادا عشر الفاضل اللوذعي والعالم الالمعي مولانا الحاج
محمد عبد الحي لزالت شموس افاداته طالعة وبدور افاضاته لامعة وادامت ظلاله على مركز دائرة والكواكب فيها سائرة حفظه الله عن الحاسد
عن عين المعاندين آمين ولما فرغ الفحام بالاختتام امره بطبعه نبذة العلماء الفخام المولوي غلام حسين عين عن كل شين فطبعه في المطبع
بالامتنان محمد علي بخشبخان الكنتوري المتهتم للمطبع العلوي في السنة الحادية والتسعين بعد الالف والمائتين من هجرة من له التشريف عليه
صلوة رب المشرقين وانا العبد المفتقر الى الله الصمد المدعو بعبد الاحد الاكبادي فاض عليه الباري وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين والصلوة

بحث نامہ سلم العیسر فی مجلد المشتاق المتکرر

		صحیح	غلط
۴	۲۴	لما ذکرنا	کما ذکرنا
۶	۱	نسبۃ آخر	الی نسبۃ آخر
″	۱۰	العشرۃ	العشرین
″	۱۱	للعشرۃ	لخمسۃ عشرین
۷	۱۵	کل منہا	کلمنہما

		صحیح	غلط
۹	۸	ح د و	د و ح
″	۸	فیکون ہ	فیکون
″	۸	النسبتج	نسبۃ ح
″	۱۶	الاولی	الاول
″	۱۸	فنضرب ح	فنضرب ح

		صحیح	غلط
۱۲	۸	لیساوی	تساوی
۱۵	۹	او مسطح	اذا مسطح
۱۸	″	تثنیتہما	تثنیتہا
۱۹	۱۵	وتمم بالجامۃ	فزاد بالجامۃ
″	۱۷	لیسد بہا	لیسوبہا

اشتہار

ماہران علوم عقلیہ ونقلیہ طالبان فنون حکمیہ وریاضیہ کو بشارت ہو کہ کتاب بیمثل ومثی نظیر علم حکمت وتدبیر یعنی **شرح ہدایۃ الحکمۃ** معروف بہ صدرا کہ معرکہ آرائے علمائے وقطع اقطاع وفضلائے قبل اسکے سنہ ۱۲۶۲ ہجری مین بتحشی وافی وتزیین کافی جناب عمدۃ المحققین وبدیۃ المتکلمین بحر الفضل والجاہ مولانا الحاج المفتی **محمد سعد اللہ** ادام اللہ فضلہ وابقاہ مطبع علوی مین باہتمام خاکسار **محمد علی بخشی خان** لکھنوی کے چھپی تھی بفضلہ تعالی ایسی مطبوع طبایع ہوئی کہ دست بدست فروخت ہوگئی اب ایک عرصہ سے کوئی نسخہ تجار کے پاس باقی نرہا اور اشتیاق فضلا واستدعاء طلبا اوسکے طبع ثانی کی طرف زیادہ پایا گیا بنا علیہ فخر الفضلا ومختار العلما ماہر علوم عقلیہ ونقلیہ ابو الحسنات مولانا الحاج الحافظ محمد عبد الحی ادام فیضہ العلی ابن مولانا الحاج الحافظ محمد عبد الحلیم ادخلہ اللہ دار النعیم نے حواشی مفیدہ سے اوسکو مسجل فرمایا حسب اجازت محشی سابق وجدید کے باہم دیگر اس خاکسار نے سنہ ۱۲۹۱ ہجری مین طبع ثانی کرکے مشتہر کیا تا خاص وعام کو نفع تمام ہو اور محشی اول وثانی کو اجر تمام حاصل ہو فقط

لہذا التماس ہے

کہ کوئی صاحب بغیر اجازت احقر قصد چھاپنے یا چھپوانے اس کتاب کا نفرماویں ورنہ [illegible] گے کف افسوس ملین گے فقط

[illegible] اس امر کے کہ کتاب ہذا چھپی ہوئی تھا مطبع علوی کی ہر مہر ثبت کی